آراء الفراء وشيخه الكسائي

في

شرح عمدة الحافظ لابن مالك

" دراسة تحليلية "



إعداد

د / إبراهيم حامد عبد السلام الإسناوي

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

- المقدمـــة -

الحمد لله الأكرم ... الذي علم بالقلم ... علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على النبي الأعظم المبعوث إلى خير الأمم ، وعلى آله وصحبه الذين كانوا هداة للأمم ومصابيح للظلم .

- وبعـد -

فقـد مَـنَّ علـيَّ الحق – سبحانه وتعالى – بتخصيص موضوع للكـتابة فيه يتعلق بعلمين من أعلام النحو الكوفي ، كان لهما الفضل فـي وضـع أساسـه وتشييد بنيانه حتَّى غدا صَـرْحاً يضارع النحو البصري .

أما الأول : فهو الكسائي ، إمام أهل الكوفة الذي انتهت إليه رياسة الإقراء فيها بعد حمزة الزيات ، وهو أحد أئمة القراءات .

والـثاني : هو الفراء الذي نهل من ثقافات عصره المتنوعة ، فجاء عقلـه أدق وأخصب من أستاذه الكسائي ، وتوافرت لديه القدرة على الاسـتنباط والتحلـيل ، واستخراج القواعد والأقيسة ، وكثرت آراؤه وتفرد في بعضها ، ولذا جاء عنوان البحث :

✪ " آراء الفراء وشيخه الكسائي في شرح عمدة الحافظ " ✪

لابن مالك – دراسة تحليليـــة

وبدا لي أن الموضوع يحتاج إلى إعمال الذهن وكد الفكر للخروج من الخلافات النحوية برأي إلا أنني استعنت بالله فأعانني ، واستهديته فهداني ويسر لي الكتابة فيه إلى أن خرج على هذه الصورة .

والدراسة النحوية بدأت في الكوفة بالكسائي ، فهو عالمها وإمام أهلها في القراءات ، وهو الذي نهج بالنحو منهجاً جديداً ، ترسم خطاه وسار على دربه من بعده أنبه تلامذته الفراء ، فتولاه بالرعاية ، وتعهده بالعناية .

وكانت طبيعة البحث تقتضي تقديم الكسائي فهو أستاذ الفراء إلا أن كثرة آراء الفراء التي وردت في هذا البحث وتفرده في بعضها جعلته المقدَّم على أستاذه فضلاً عن عقليته الخصبة وتنوع ثقافاته واتساع مداركه ، وهو أمر جعله على الاستنباط أقدر ، وفي استخراج القواعد أدق .

وقد تتبعت آراء الإمامين في كتاب شرح عمدة الحافظ وبدأت كل رأي بوضع عنوان له وتمهيد ، ثم أردفت ذلك برأي الكسائي أو الفراء وعقبت على ذلك بعد ذكر آراء العلماء المؤيدين والمعاصرين ثم أيدت ورجحت المختار من هذه الآراء مشفوعاً بالأدلة التي تؤيده والشواهد التي تعضده .

وقد جاء البحث في مقدمة وأربعة أبواب مقسمة إلى فصول ومباحث على النحو التالي :

أولاً : المقدمـــة ، وبينت فيها المنهج الذي سرت عليه في دراسة الآراء وتحلـــيلها ، وسبب تقديم الفراء على شيخه الكسائي ، ثم أتبعت ذلك ✪ **بالباب الأول الذي خصصته للفراء ، وجاء في ثلاثة فصول :**

الأول : **نشأته وحياتـــه .**

الثاني : **ثقافته العلمية ومنهجه النحـــوي .**

الثالث : **آثاره ووفاتـــه .**

✪ **الباب الثاني : الكسائي ، وفيه ستـة فصول :**

الأول : **نشأته وحياته .**

الثاني : **أخباره وأقوال العلماء فيــه .**

الثالث : **منهجه النحـــوي .**

الرابع : **آثاره ووفاتـــه .**

الخامس : **بـين الكسـائي والفـراء ، ثـم جـاء السـادس عن ابن مالك وكتابه شرح عمدة الحافظ .**

✪ **الباب الثالث : آراء الفراء ، وفيه أربعة فصـــول :**

الفصل الأول : الفعل المضارع ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عامل الرفع في الفعل المضارع .

المبحث الثاني : نصب المضارع بعد فاء السببية .

الفصل الثاني : التوابع ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الثاني : العطف على جواب الشرط .

الفصل الثاني : الجملة الاسميـة ومكملاتها ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : كف " إنَّ " بـ " ما " الحرفيـة .

المبحث الثاني : تمييـز العدد .

المبحث الثالث : حكم تقديم التمييز على عامله .

المبحث الرابع : أحكام المضاف إلى ياء المتكلـم .

المبحث الخامس : الفصل بين المتضايفين .

الفصل الثالث : الأساليب ، وفيه ثلاثة مباحـث :

المبحث الأول : ما تنفرد به الواو العاطفـة .

المبحث الثاني : مجيئ فاعل " نعم وبئس " ضميراً .

المبحث الثالث : إعمال اسم الفاعل عمل فعـله .

الفصل الرابع : موضوعات صرفية ، وفيه مبحث واحد بعنوان :

صرف ما لا ينصرف

✪ ثـم ختمت البحث بذكر أهم النتائج التي أمكن التوصل إليها ، وبعد ذلك ذيلت البحث بالفهارس الفنية اللازمـة له .

وفـي النهاية أستغفر الله مما طغى به القلم أو زل به الفكر ، ولا أدعـي أنـي بلغت في هذا البحث الغاية ، ولكني حاولت واجتهدت ،

فمـــا كان فيه من صواب فهو بتوفيق من الحق سبحانه وتعالى ، وما كان فيه من خطل فمن نفسي ومن الشيطان – حفظنا الله منه – يقول ابن الأثير :

ليس الفاضل من لا يَغْلَطُ ∴ بل الفاضل من يُعَـدُّ غلطه

" وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين "

د / إبراهيم حامد الإسنـــاوي

كلية اللغة العربية بالمنصـــورة

قسم اللغويـــات

الباب الأول

الفـــــــراء

وفيه ثلاثة فصـول :

الفصـل الأول : نشأتـــه وحياتـــه .

الفصل الثاني : ثقافته العلمية ومنهجه النحوي .

الفصل الثالث : آثاره ووفاتـــه .

الباب الأول : حيـاة الفـراء

الفصل الأول : نشأتـه

الفـراء : هـو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان بن مـنظور الدّيلمي وتشير نسبة الديلمي إلى أنه من أصل غير عربي ، وكان مولى لبني أسد [(١)] ، وأصله فارسي مثل الكسائي .

ولُقـب بالفراء ، لأنه كان يفرى الكلام ، أي : يقطعه ، ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها .

يقـول ابـن الأنباري : وبعض أصحابنا يقول : إنما سمي الفراء فـرّاءً ؛ لأنـه كـان يحسن نظم المسائل ، فشبه بالخارز الذي يخرز الأديم ، وما عرف ببيع الفراء ولا شرائها قط ، وقال بعضهم : سمى فـرّاءً لقطعة الخصوم بالمسائل التي يُعْنَتُ بها من قولهم : قد فرى ، إذا قطع [(٢)].

مولده ونشأتـه :

ولـد الفراء بالكوفة سنة أربع وأربعين ومائة ، ثم انتقل إلى بغداد بعـد أن تقدمـت بـه السن ، ولم تذكر المصادر لنا شيئاً عن طفولته ونشـأته ، بـيد أنه لمّا انتقل إلى بغداد اتصل بالخليفة المأمون بعد أن

---

(١) راجـع ترجمته في : وفيات الأعيان ٥/٢٢٥ ، وإنباه الرواة ٧/٤ ، ومعجم الأدبـاء ٩/٢٠ ، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، وإشارة التعيين ٣٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٨٨ ، ومعجم المؤلفين ١٥٨/١٣ ، ونزهة الألباء٨١ .

(٢) الأضداد ١٥٩ .

كـــان يتردد كثيراً على بابه يروى ذلك ثعلب فيقول : لما تصدى أبو زكـــريا للاتصـــال بالمأمون كان يتردد إلى الباب ، فلما كان ذات يوم جـــاء ثمامـــة بن أشرس النميري – أحد المعتزلة البصريين – قال : فرأيـــت أبهـــة أدب ، فجلســـت إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً ، وفاتشـــته عـــن النحو فشاهدت نسيج وحده ، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقـــيهاً ، عارفـــاً باختلاف القوم ، وبالنجوم ماهراً ، وبالطب خبيراً ، وبأيـــام العـــرب وأشـــعارها حاذقاً ؛ فقلت من تكون ؟ وما أظنك إلا الفـــراء ؟! قـــال : أنـــا هـــو ، فدخلـــت فأعلمت أمير المؤمنين فأمر بإحضاره لوقته وكان سبب اتصاله به [(1)].

وكـــان المأمون قد وكَل إلى الفراء أن يؤدب ابنيه ويلقنهما النحو فلمـــا كان يوما أراد الفراء أن ينهض إلى بعض حوائجه ، فابتدرا إلى نعـــل الفـــراء يقدمانه له ، فتنازعا أيهما يُقدمه ، ثم اصطلحا على أن يقـــدم كـــل واحـــد منهما فرداً ، فقدماها ، وكان المأمون له على كل شـــيء صـــاحب خـــبر ، فـــرُفع إليه ذلك الخبر ، فوجّه إلى الفراء فاســـتدعاه فلما دخل عليه قال له : مَنْ أعز الناس ؟ قال : ما أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين قال : بلى مَنْ إذا نهض تقاتل على تقديم نعلـــيه وليّا عهد المسلمين حتى رضي كل واحد أن يقدم له فرداً. قال: يـــا أمـــير المؤمنيـــن ، لقد أردت منعهما من ذلك ، ولكن خشيت أن أدفعهمـــا عن مكرمة سبقا إليها ، وأكسر نفوسهما عن شريفة حرصا

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ١٨ ، ١٩ ، وتاريخ بغداد ١٤/ ١٥١ .

عليها . وقد يُروى عن ابن عباس أنه أمسك للحسن والحسين ركابيهما حتى خرجا من عنده ، فقال له بعض من حضر ، أتمسك لهذين الحدثين ركابيهما وأنت أسن منهما ؟ قال : اسكت يا جاهل لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذُو الفضل . قال له المأمون : لو منعتهما عن ذلك لأوجعتُك لوماً وعتباً ، وألزمتك ذنبا ، وما وضع ما فعلاه من شرفهما ، بل رفع من قدرهما ، وبيّن عن جوهرهما ولقد بينت لي مخيلة الفراسة بفعلهما ، فليس يكبر الرجل وإن كان كبيراً عن ثلاث: عن تواضعه لسلطانه ووالده ، ومعلمه العلم وقد عوضتهما بما فعلاه عشرين ألف دينار ، ولك عشرة آلاف درهم على حسن أدبك لهما(١).

وكان الفراء يميل إلى الاعتزال ويُحب علم الكلام . قال الجاحظ: دخلت إلى بغداد حين قدمها المأمون سنة أربع ومائتين ، وكان بها الفراء فاشتهى أن يتعلم الكلام ولم يكن له طبع فيه (٢).

ويحكي تلميذه سلمة عنه فيقول : كنت أنا وبشر المرّيسي – بفتح الميم وكسر الراء المشددة منسوب إلى مريس قرية بصعيد مصر – في بيت واحد عشرين سنة ما تعلّم مني شيئاً ولا تعلمت منه شيئاً(٣).

ومع أنَّ المصادر ذكرت أن الفراء كان يميل إلى الاعتزال إلا أن

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ١٧ ، ١٨ ، وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩ ، ١٥١ .
(٢) وفيات الأعيان ٢ / ٢٢٩ ، وإنباه الرواة ٤ / ١٤ .
(٣) إنباه الرواة ٤ / ١٤ .

الأزهري وحده قال عنه : كان من أهل السنة [١].

أمَّــا عــن أسرته ، فقد ذكرت المصادر شيئاً عن بعض أفرادها فقالــت : إن والــده كان أقطع ؛ لأنه حضر وقعة الحسين بن على – رضي الله عنهما – فَقُطعت يده في تلك الحرب . وقد نقل ابن خلكان هــذا الخبر ولكنه قال : وهذا عندي فيه نظر ؛ لأن الفراء عاش ثلاثاً وستين سنة فتكون ولادته سنة أربع وأربعين ومائة ، وحرب الحسين كانــت ســنة إحدى وستين للهجرة فبين حرب الحسين وولادة الفراء أربــع وثمانون سنة ، فكم قد عاش أبوه ! فإن كان الأقطع جده فيمكن ، والله أعلــم [٢].

وكان للفراء ولدٌ لم يُعرف له اسم قال عنه السيوطي : وجمع مالاً خلفه لابن له شاطر صاحب سكاكين " [٣].

وتفــيد المصادر أن الفراء كان ابن خالة الفقيه المشهور محمد بن الحســن الشــيباني – صاحب أبي حنيفة – وتورد مناظرة بينه وبين الفــراء أفتى فيها الفراء بمقاييس النحو فتقول : كان محمد بن الحسن الفقــيه ، ابــن خالــة الفــراء ، وكان الفراء عنده يوماً جالساً ، فقال الفــراء: قــلَّ رجل أنعم النظر في باب من العلم فأراد غيره إلا سَهُل عليه ، فقال له محمد : يا أبا زكريا ، فأنت أيضاً قد أنعمت النظر في

---

(١) تهذيب اللغة ١ / ١٩ .

(٢) وفيات الأعيان ٥ / ٢٢٩ ، وإنباه الرواة ٤ / ١٣ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٦٧ .

العربية ، فنسألك عن باب من الفقه ، قال : هات على بركة الله ، قال : ما تقــول في رجل صلّى فسها ، فسجد سجدتي السهو ، فسها فيهما ؟ ففكر الفــراء ساعة ، ثم قال : لا شيء عليه ، قال له محمد : ولم ؟ قال : لأن التصغير عندنا لا تصغير له ، وإنما السجدتان تمام الصلاة ، فليس للتمام تمام ، فقال محمد بن الحسن : ما ظننت آدمياً يلد مثلك ! (١).

الفصل الثاني : ثقافته العلميـة ومنهجه النحوي

أخلاقه وأقوال العلماء فيـه :

كــان الفــراء متديناً ورعاً على تيه وعُجب وتعظم ، وكان زائد العصــبية علــى سيبويه مع أن كتابه كان تحت رأسه ، وهو صاحب فلســفة فــي تصانيفه ويستعمل ألفاظ الفلاسفة ، وكان شديداً في طلب المعاش ، لا يأكل حتى يمسه الجوع ولا يستريح في بيته (٢).

وتحدثــنا المصــادر عن كرمه فتقول : وكان أكثر مقامه ببغداد ، وكــان يجمــع طوال دهره فإذا كان آخر السنة ، خرج إلى الكوفة ، فأقام بها أربعين يوما في أهله ، يفرق فيهم ما جمعه ويبرهم " (٣).

وكان سريع الحفظ قوي الذاكرة .

ويعــد الفــراء أعلــم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي الذي أخذ عنه

---

(١) إنــباه الــرواة ٤/ ١٩ ، ٢٠ ، تاريخ بغداد ١٤/ ١٥٢ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٢٩ .

(٢) إنباه الرواة ٤ / ١٣ ، ١٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٣) الفهرست ١٠٥ ، ووفيات الأعيان ٥ / ٢٢٨ ، وإنباه الرواة ٤ /١٣ .

وعليه اعتمد ، وأخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه وأهل البصرة يدفعون ذلك .

قال قطرب : دخل الفراء على الرشيد ، فتكلم بكلام فلحن فيه مرات فقال جعفر بن يحيى – وزير الرشيد – إنه لحَن يا أمير المؤمنين فقال الرشيد للفراء : أتلحن ! ، فقال الفراء : يا أمير المؤمنين : إنَّ طباع أهل البدو الإعراب وطباع أهل الحضر اللحن ، فإذا تحفظت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت ، فاستحسن الرشيد قوله [(١)].

وقال ثعلب : العرب تُخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني ، ولا يفسد الإعراب المعاني ، وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، وإنما صح قول الفراء ؛ لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب ، فقال : كل مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط ؛ لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب ، والإعراب مطابق للمعنى قال : وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه ، وما قاسه فقد لحقه فيه المغمز ؛ لأنه سلك سبيل سيبويه ، فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ ، والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني ، فبرع واستحق التقدمة ، وذلك كقولك : مات زيد ، فلو عاملت المعنى

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ٨ .

لوجـــب أن تقول : مات زيداً ؛ لأن الله تعالى هو الذي أماته ، ولكنك عاملت اللفظ فأردت سكنت حركات زيد .

وقال ثعلب غير مرّةً : لولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنه خلَّصها وضــبطها ، ولــولا الفــراء لســقطت العربية ؛ لأنها كانت تُتَنازع ويدعــيها كـــل مـــن أراد ، ويــتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب [1].

يقول أهل الكوفة : لنا ثلاثة فقهاء في نسق ، لم ير الناس مثلهم:

أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ولنا ثلاثة نحويون كذلـــك : علـــى بن حمزة الكسائي ، وأبو زكريا الفراء ، وأبو العباس يحيـــي بـــن ثعلب [2] . وقال سعدون : قلت للكسائي ، الفراء أعلم أم الأحمر ؟ فقال : الأحمر أكثر حفظاً ، والفراء أحسن عقلاً وأنفذ فكراً وأعلم بما يخرج من رأسه .

وقـــال الفراء : أموت وفي نفسي شيء من حتى " ؛ لأنها تخفض وتنصب وترفع .

<u>ثقافتـــه</u> : تبحر الفراء في شتى العلوم ومختلف المعارف ، شأنه فـــي ذلـــك شـــأن علماء عصره ، فكان عارفاً بأيام العرب وأشعارها وأخبارها كما كان عارفاً بالطب والفلسفة والنجوم ، غير أنه برز في

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ٩ .

(٢) السابق نفسه ٤ / ١١ .

الــنحو أكثر من غيره ، فكانت عنايته به أكثر ، ولمشايخه ألزم ، ولذا قــيل عــنه : الفــراء أمير المؤمنين في النحو " [١]. وهو الذي قال : أموت وفي نفسي شيء من حتى لأنها تخفض وتنصب وترفع " [٢].

أما عن صلته بكتب الفلسفة والطب والنجوم وإنكبابه على قراءتها فــيرجع إلــى صلته بالمعتزلة الذين كانوا يحرصون على قراءة هذه الكتــب ؛ لأنهم يعدون العالم باطلاعه على كتب الفلاسفة ومعرفته بها وإدراكه لها [٣].

ولقــد عُنــي الفــراء مــنذ نعومة أظفاره بثقافة عصره المتنوعة العربــية والدينية والفلسفية والكلامية والعلمية ، حتى شهد بذلك علماء عصره ، فهذا ثُمامه بن أشرس من كبار المعتزلة يقول : جلست إليه ففاتشــته عــن اللغة فوجدته بحراً ، وفاتشته عن النحو فوجدته نسيج وحده ..... [٤].

وأكــب الفراء منذ طفولته على حلقات المحدثين والقراء والفقهاء ورواة الأشــعار والأخــبار والأيــام ، فأكثر من حضور دروس أبي جعفــر الرؤاســي بيد أنه لم يدم معه طويلاً ، وكأنه لم يجد عنده ما ينشــده أو تهفو إليه نفسه فرحل إلى البصرة والتقى هناك بيونس بن

---

(١) نشأة النحو ١٠٢ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) المدارس النحوية ١٩٢ .

(٤) راجع ص ٢ من البحث ، وإنباه الرواة ٤ / ١٩ .

حبيب ، فتلمذ له ولازمه فترة .

وقـد اتخذه المأمون مربياً لأولاده ، وهيأ له سبل الكتابة والتأليف، فأفـرد له حجرة خاصة ووضع خزائن كتب تحت يديه ووكل إليه من يقـوم علـى خدمـته ، وبذلك عكـف على ذلك وألف العديد من الكتـب [١].

شيوخه : تلقـى الفـراء العلم على جماعة من علماء عصره فجلـس إلـيهم وتلمذ على يديهم . قال عنه الخطيب البغدادي : حدثنا هنَّاد بن السري قال : كان الفراء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوداء في بيضاء قط ، ولكنه إذا مر حديث فيه شيء من تفسير أو مـتعلق بشيء من اللغة ، قال للشيخ : أعده عليَّ ، وظننا أنه كان يحفـظ ما يحتاج إليه " [٢]. وهذا يدل على سرعة حفظه وقوة ذاكرته في التلقي عن الشيوخ الذين أخذ عنهم ، ومنهم :

١- أبـو بكر بن عياش شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخياط المتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة [٣].

٢- أبو الأحوص سلام بن سلم قال عنه ابن معين : ثقة متقن[٤].

---

(١) دراسـة في النحو الكوفي ٦٣ ، ٦٤ ، والفهرست ٩٩ ، ١٠٠ ، ومدرسة النحو الكوفي ١٢٥ .

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ١٥٢ ، وإنباه الرواة ٤ / ٢٠ .

(٣) غاية النهاية ١ / ٣٢٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٩ .

٣- أبـــو ثروان العكلي من بني عكل ، وهو أعرابي فصيح تعلم في البادية [١].

٤ – أبو الجراح العقيلي ، أعرابي فصيح ذكر مع فصحاء العرب المشهورين [٢].

٥- أبـــو جعفـــر الرؤاســـي محمـــد بن أبي سارة ابن أخي معاذ الهـــراء [٣].

٦ – خـــازم بـــن الحسين البصري ، أبو إسحاق الخميسي ، سكن الكوفة قال ابن معين عنه : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به [٤].

٧- أبـــو زيـــاد الكلابي يزيد بن عبد الله بن الحر ، أعرابي قدم بغـــداد أيـــام أمير المؤمنين المهدي وعلق الناس عنه أشياء كثيرة من اللغة وعلم العربية [٥].

٨- ســـفيان بـــن عيينة أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الأعور الكوفي المتوفي سنة ١٩٨ [٦].

---

(١) الفهرست ٧٥ .

(٢) السابق نفســـه ٧٦ .

(٣) نزهة الألباء ٥٤ ، وإنباه الرواة ٤ / ٦ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣ / ٧٩ .

(٥) تاريخ بغداد ١٤ / ٣٩٨ .

(٦) تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩ .

٩- قـــيس بن الربيع الأسدي الكوفي ، ثقة حسن الحديث توفى[١] سنة ١٦٥هـ .

١٠- الكســـائي أبو الحسن على بن حمزة ، رَأَسَ مدرسة الكوفة توفى سنة ١٨٩هـ [٢].

١١- يونس بن حبيب البصري المتوفي سنة ١٨٢هـ [٣].هؤلاء هم معظـــم الشـــيوخ الذيـــن أخـــذ عنهم الفراء ، وقد ذكر الفراء كثيرين غيرهم في مؤلفاتـــه .

تلامذتـــه : تلقى العلم عن الفراء كثيرون ، منهم :

١- ســـلمة بـــن عاصـــم أبو محمد البغدادي المتوفي سنة سبعين ومائتيـــن للهجرة ، وهو من أشهر من روى عن الفراء ، وكان ثقة ، عالما متواضعاً ، وهو القائل : أمرنا أن نتواضع لمن نتعلم منه [٤].

٢ – أبو عبد الله الطُّوال المتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين قال عنه ثعلب : كان حاذقاً بإلقاء العربية [٥].

٣ – محمـــد بـــن عـــبد الله بن قادم المتوفي سنة إحدى وخمسين

---

(١) معجم الأدباء ٢٠/ ١٠ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .
(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ٢٧ .
(٤) نزهة الألباء ١١٧ ، ومعجم الأدباء ٢٠ / ١٠ .
(٥) بغية الوعاة ١ / ٥٠ .

ومائتين وهو أستاذ ثعلب ، وكان عالماً فطناً [١].

٤ – أبــو عبــيد القاســم بــن سلام المتوفي سنة أربع وعشرين ومائتيــن قــال عــنه أبو الطيب : مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية ، يقطعه عن اللغة علوم افتن بها ، وكان مع هذا ثقة ورعاً لا بأس به [٢].

٥ – أبــو عــبد الله محمــد بن الجهم السِمَّري المتوفي سنة سبع وســبعين ومائتيــن ، قــال عنه القفطي : وكان ثقة ، وله أدب غزير وشعر جميـــل [٣].

٦ – أبــو عــبد الله محمد بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ، روى القراءة عن الفراء [٤].

٧ – هــارون بــن عــبد الله بن مروان البغدادي – المتوفي سنة ثــلاث وأربعين ومائتين ، ذُكر في غاية النهاية أنه روى القراءة عن الفراء [٥].

٨ – أبــو يوســف يعقوب بن إسحاق السكيت المتوفي سنة أربع وأربعيــن ومائتين ، كان أبوه من أصحاب الكسائي ، عالماً بالعربية ،

(١) بغية الوعاة ١ / ١٤٠ .

(٢) مراتب النحويين ١٤٨ ، إنباه الرواة ٣ / ١٢ .

(٣) إنباه الرواة ٣ / ٨٨ ، ومعجم الأدباء ٢٠ / ١٠ .

(٤) غاية النهاية ٢ / ١٨٣ .

(٥) السابق نفســه ٢ / ٣٧١ .

واللغة ، والشعر ، أخذ النحو عن البصريين والكوفيين .

ومنهم الفراء وابن الأعرابي وغيرهـــــم [١].

منهجه النحــوي : عُني الفراء منذ نشأته بثقافات عصره المتنوعة الدينـــية والعربـــية والكلامـــية والفلسفية والعلمية ، وكانت لديه رغبةٌ شـــديدة فـــي العناية بكتاب الله الكريم وقراءته ، فجاء منهجه متفقاً مع ذلـــك ، حيث أخذ عن العرب واتسع في الرواية عنهم وأفسح المجال للقـــياس وتوسع فيه ، وخالف البصريين كثيراً ، وهذه أمثلة توضيحية لذلك .

١- الاتســـاع في الرواية عن العرب تمثل في استشهاد ابن مالك لحـــذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه برواية الفراء أن أعرابياً بشر بمولـــودة ولـــدت له ، فقيل له : نعم الولد ، فقال : والله ما هي بنعم الولـــد ، نصــــرها بكـــاء ، وبرها سرقة ، أي : والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة .

وفـــي التوكـــيد بأجمع يحكي الفراء عن العرب : أعجبني القصر أجمـــع ، وأعجبتني الدار جمعاء ، بالرفع فيهما على التوكيد والنصب على الحالية [٢].

٢- وفـــي مجـــال القـــياس يقول ابن مالك : وأجاز الفراء إجراء

---

(١) وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٨ وبغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ .

(٢) راجع ص٩٨ ، من البحث ، ومجالس ثعلب ١ / ٩٨ .

فُعْلــى بضــم الأول وسكون الثاني – وفِعْلي – بكسر الأول وسكون الثانـــي – مُجْــري " فُعْلــة " بضم الأول وسكون الثاني ، و " فِعلة " بكســر الأول وســكون الثاني ، فيجوز عنده أن يقال في جمع حُبْلى وذكرى : حُبَل وذكر (١).

٣ – خالف الفراء البصريين كثيراً واتسع في ذلك ، ومنه ما ورد فــي نصــب الفعــل بعد الفاء في جواب الرجاء حيث أجازه مخالفاً البصريين القائلين إن الترجي لا جواب له منصوب (٢).

وقــد تدعــو المخالفة إلى تفصيل الرأي وتوضيحه ، ومن ذلك ما أجملــه البصــريون في نداء النكرة ؛ حيث أجازوا ذلك مطلقاً سواء أكان مقبلاً عليها أم لا . وفصّل الفراء القول في ذلك فقال :

إن كانت خلفاً من موصوف جاز نداؤها وذلك بأن كانت صفة في الأصــل حــذف موصــوفها وخلفته ، نحو : يا ذاهبا ، والأصل : يا رجلا ذاهباً ، والمنع إن لم تكن لذلك (٣).

وفي عامل الرفع في الفعل المضارع يذهب البصريون إلى أن عــامل الرفع هو وقوعه موقع الاسم ، بينما يخالفهم الفراء ويميل إلــى التيســير والتســهيل فــيجعل العامل هو التجرد من الناصب والجازم (٤).

---

(١) راجع ص١٦٠ ، من البحث .
(٢) راجع ص٦٨ ، من البحث .
(٣) راجع ص ١٠٧ ، من البحث .
(٤) راجع ص٥٦ ، من البحث .

وفـــي وصل ألف الندبة بآخر المنادي لم يجز سيبويه ذلك وأجازه الفراء مستدلاً على ذلك بالشعر [١].

٤ – وقـد اعـتد الفراء بالسماع ، وورد هذا في إلحاقه الترجي بالتمنـــي فـــي نصـــب الفعل بأن مضمرة وجوباً اعتماداً على قراءة حفـص لقولـه تعـالى : ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ بنصب فأطلع . ويُؤيد هذا بما ورد في الشعر ، وأنشد قول الراجـز : علّ صروف الدهر ... [٢] ، وأضاف إلى الأجوبة الثمانية النصب في جواب الترجي ، وهو رأي انفرد به فيما علمت .

ومن اعتداد الفراء بالسماع أيضاً ما نقله ابن مالك عنه أنه قال :

الـنكرة المقصـودة تؤثر العرب نصبها يقولون : يا رجلا كريما أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون " [٣].

وعـند ترجـيح الفراء لرأي وإثبات صحته يستعين بالشعر ويأخذ ابـن مـالك بـرأيه فـي ذلك ، فقد ورد في جواز إلحاق ألف الندبة بالمـنادي : ولـم يجـز سـيبويه وصل هذا الألف بآخر منادي غير مسـتغاث ولا مـندوب ، وأجاز ذلك غيره وهو الصحيح . يقول ابن مالك : ومما يدل على صحته رواية الفراء فتح راء " عمر " من قول الشاعر :

---

(١) راجع ص ١١٦، من البحث .

(٢) راجع ص٦٦ ، من البحث .

(٣) راجع ص ١٠٧ ، من البحث .

فما كعب بن مامه وابن سعدي بأجود منك يا عمر الجـــوادا

فالشاعر أراد : يا عمرا ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين [١].

الفصل الثالث : آثـــاره ووفاتــــه

آثاره ومؤلفاتــه :

صـــنف الفـــراء كثيراً من الكتب المختلفة ، وحفظ له التاريخ أسماء بعضـــها واختلف المترجمون له في عددها ، فها هو السيوطي في البغية يكتفـــي بأحد عشر مؤلفاً [٢] ، وابن النديم يعدها اثنى عشر [٣] ، ويذهب يـــاقوت الحمـــوي إلى أن مؤلفات الفراء بلغت زهاء العشرين[٤] وبعض كتب التراجم لا تكاد تذكر شيئاً من آثار الفراء إلا النزر اليسير كما فعل كحالـــة في معجم المؤلفين حيث تحدث عن خمسة فقط، ولكن هذه خطة عملـــه وبحـــثه لا يذكر لأي علم سوى خمسة من آثاره أو أقل منها وإن كثرت [٥] ، وقد بلغ مقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة [٦].

وقـــد وصفت هذه الكتب بأنها لا يوازى بها كتاب [٧] ، ومُدح بأنه

---

(١) راجع ص ١١٦ ، ١١٧ من البحث .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٣) الفهرســت ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) معجم الأدباء ٢٠ / ١٣ .

(٥) معجم المؤلفين ١٣ / ١٩٨ .

(٦) تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٣ ووفيات الأعيان ٥ / ٢٢٩ .

(٧) إنباه الرواة ٤ / ٤ .

صــنف كتــبا حساناً أملاها ببغداد عن ظهر قلبه ، كما اتهم بأنه كان يتفلسف في مؤلفاته ومصنفاته يعني يسلك مسلك الفلاسفة [١].

وهذا بيان بمؤلفاته وآثاره :

١- آلة الكُتَّاب وهو من كتب الفراء المفقودة حتى الآن ، ويتضح مــن اسم الكتاب أن موضوعه كان توجيهات أدبية أو معلومات نحوية ولغوية يستعين بها الكُتَّاب [٢].

٢- اخــتلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف ، وجاء هــذا الكــتاب مــتفقاً مع اهتمام الفراء بالدراسات القرآنية بوجه عام والقراءات بوجه خاص ، وهو من الكتب المفقودة [٣].

٣ – الأيــام والليالــي والشهور ، نشر هذا الكتاب وحققه إبراهيم الإبياري سنة ١٩٥٦م بيد أن المترجمين للفراء لم يذكروا هذا الكتاب ضــمن مؤلفاتــه . وقــد رجع إليه البغدادي وذكره بين مراجعه في الخزانة [٤].

٤ – البهيّ أو البهاء ، هكذا ورد اسم الكتاب على هذين الوجهين وهو من ضمن كتب الفراء التي طواها الزمن وفقدت [٥].

---

(١) معجم الأدباء ٢٠ / ١١ .

(٢) وفيات الأعيان ٦ / ١٨١ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٣) معجم الأدباء ٢٠/ ١٣ ، والفهرست ٦٠ .

(٤) معجم الأدباء ١/ ١١ .

(٥) إنــباه الرواة ٤ / ١٦ ، والبغية ٢ / ٣٣٣ ، وطبقات المفسرين للداودي=

٥ – كـتاب التحويل . وهو من الكتب المفقودة ، ولم يذكره أحد مـن الذين ترجموا للفراء ، غير أنه ورد في قصيدة محمد بن الجهم وهو يرثي أستاذه الفراء بقوله :

وصنف المقصور والمحدود والتـــ حويل في الخاطين في شلوه [١]

٦ – كـتاب التصـريف ، وهـو من الكتب المفقودة أيضاً . ولم يذكـره كتاب التراجم بيد أن أبا على الفارسي نقل عنه عند حديثه عن قـراءة حمـزة لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ** ﴾ [٢] بكسر الياء حيث قال : قال الفراء في كتاب التصريف : زعم القاسم بن معن أنه صواب وكان ثقة بصيراً وزعم أنها لغة بني يربوع [٣].

٧ – الجمـع والتثنية في القرآن . وهو من الكتب المفقودة أيضاً ، وذكره ابن النديم في الفهرست والسيوطي في البغيـة [٤].

٨– الحـدود وهـو كتاب في النحو ، ذكر فيها عدد هذه الحدود وأوصـلها إلـى سـتة وأربعين حداً . وهو من أشهر آثار الفراء مع معاني القرآن [٥] ، بيد أنه من الكتب المفقودة .

= ٢/ ٣٧٦ .

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٥٤ .

(٢) إبراهيـم : ٢٢ .

(٣) الخزانــة : ٤ / ٣٢٩ .

(٤) الفهرست ١٠٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٥) إنباه الرواة ٤ / ١٦ ، ١٧ ، والبغية ٢ / ٣٣٣ .

٩ – حــروف المعجم من كتب الفراء المفقودة ، ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي [١].

١٠– الفاخــر – أو الفاخر في الأمثال ، وهو غير كتاب المفضل ابن سلمة ولا يزال مفقوداً [٢].

١١– فعــل وأفعــل ، وهو كتاب في اللغة بوجه عام ويغلب على الظن أنه كتاب في الصرف [٣].

١٢– لغــات القــرآن ، وهــو مــن الكتب المفقودة وموضوعه الدراسات القرآنية كما يبدو من عنوانه [٤].

١٣– مـــا تلحن فيه العامة . ذكر السيوطي في البغية هذا الكتاب مع كتاب البهاء فيما تلحن فيه العامة على أنهما كتاب واحد بيد أنهما كتابان ، الأول باسم البهي ، والثاني : ما تلحن فيه العامة [٥] وهو مطبوع .

١٤– المذكــر والمؤنــث وهــو من آثار الفراء المطبوعة وحققه أخــيراً الدكــتور رمضان عبد التواب بعد طبعه سنة ١٣٤٥هـ بتحقيق مصطفى الزرقا [٦].

---

(١) ٢ / ٢٠٠ وانظر : دراسة في النحو الكوفي ٨٨ .
(٢) الفهرست ١٠٠ ، والأعلام ١٤٦/٨ ، ودراسة في النحو الكوفي ٨٩ .
(٣) معجم الأدباء ٢٠/ ١٤ ، والبغية ٢ / ٣٣٣ .
(٤) الفهرست ١٠٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ ، ومعجم الدباء ٢٠/ ١٤ .
(٥) البغية ٢ / ٣٣٣ ، والأعلام ٨ / ١٤٦ .
(٦) الأعلام ٨ / ١٤٦ ، ودراسة في النحو الكوفي ٩١ ، ٩٢ .

١٥- المصـــادر في القرآن ، وهو من الكتب المفقودة ويظهر من عـــنوانه أنه يدور حول الدراسات اللغوية القرآنية التي اهتم بها الفراء مـــع غـــيرها [(١)] ، وكثيرا ما نجد في كتب اللغة والمعاجم نقولاً عنه حيث يرد : وقال الفراء في المصادر.

١٦- معانـــي القـــرآن ، وهو أشهر أثر للفراء ، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء [(٢)].

١٧- المقصـــور والممدود ، وهو مطبوع بتحقيق عبد الإله نبهان ومحمد البقاعي [(٣)].

١٨- كـــتاب مـــلازم ، ذكـــره أصحاب التراجم مع كتاب " يافع ويفعـــه " إذ أملـــى الفـــراء كتبه كلها من الذاكرة إلا في كتابيه ملازم ويـــافع ويفعـــه " . قال سلمة : أملى الفراء كتبه كلها حفظا ، لم يأخذ بـــيده نسخة إلا في كتابين : كتاب ملازم " وكتاب " يافع ويفعة " قال أبـــو بكر بن الأنباري : ومقدار الكتابين خمسون ورقة ، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة [(٤)].

١٩- كـــتاب الـــنوادر ، وهو من الكتب المفقودة ، إلا أنه وردت

---

(١) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٢) وفيات الأعيان ٥ / ٢٢٩ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣ .

(٣) بغـــية الوعـــاة ٢ / ٣٣٣ ، ومعجـــم الأدباء ١٤/٢٠ ، ودراسة في النحو الكوفي ٩٥ .

(٤) إنباه الرواة ٤ / ٢٠ .

مــنه نقول في التهذيب ولسان العرب ، وقال عنه الأزهري : وللفراء " كتاب في النوادر " نقل عنه قوله : داهية فِنْقِخٌ : قال الراوي : هكذا أسمعنيه المنذري في نوادر الفراء [١].

٢٠- كــتاب الهــاء . مــن آثار الفراء التي لم تصل إلينا ، ولم تذكــره معظــم كتاب التراجم بيد أن السيوطي ذكر في أثناء ترجمته لثعلــب قصـــة عمــل هذا الكتاب فقال : إن الفراء عمل هذا الكتاب للأمــير عبد الله بن طاهر بتكليف من والده ؛ وكان محمد بن عبد الله ابن طاهر يكتب : ألف درهم واحدة بالهاء .

فإذا مرَّ به ألف درهم واحد أصلحه : واحدة ، وكان كُتَّابه يهابون أن يكلمــوه فـــي ذلــك ، فقال لي يوما : أتدري لم عمل الفراء كتاب الهــاء ؟ قلــت : لا قال : لعبد الله أبي بأمر طاهر جدي ، قلت : إنه عمــل له كتبا منها : كتاب المذكر والمؤنث ، قال : وما فيه ؟ قلت : مثل ألف درهم واحد ، ولا يجوز واحدة فتنبه وأقلع [٢].

٢١- كــتاب الواو ، من الكتب التي لم يحفظها لنا الزمان ، ولكن قــال عنه القفطي : ورأيت له – يعني الفراء – بحلب كتاب الواو في مجلــد عــند رجــل يعرف بالضياء ابن المغربي الوكيل في مجلس القضاة ثم تطلبته بعد موته فما ظفرت به [٣].

---

(١) التهذيب ١/ ٨ وراجع اللسان : فنقخ ، وإنباه الرواة ٤ / ٢٠ .

(٢) بغية الوعـــاة ١ / ٣٩٦ .

(٣) إنــبــاه الــرواة ٤ / ٢٣ ، ومعجم الأدباء ٢٠ / ١٤ ، ووفيات الأعيان ٥ / ٢٢٩ .

٢٢- كـــتاب الوقف والابتداء ، ويبدو من عنوانه أنه يتحدث عن الوقــف والابــتداء فـــي كتاب الله عز وجل ، وورد ذكره في معجم الأدباء في أثناء ترجمة ياقوت الحموي لــ عبيد الله بن محمد الأسدي قـــال فـــيه : قـــرأت على شيخنا أبي سعيد السيرافي رحمه الله كتاب الوقف والابتداء عن الفراء [١].

٢٣- غريـــب الحديث ، لم يهمل الفراء الحديث النبوي ، وهذا يدل على اهتمامه به إلى جانب القرآن الكريم ، وقد ذكر الداودي هذا الكتاب له ، وهو من الكتب التي لم نظفر برؤيتها ولم يحفظها لنا الزمان [٢].

٢٤- الكافـــي فـــي النحو . ذكر له هذا الكتاب الداودي [٣] ، وإذا كـــان الفراء قد لقب بأمير المؤمنين في النحو فليس غريباً أن يكون له كتاب في هذا المجال ، بيد أنه فقد مع معظم آثار الفراء .

٢٥- كتاب الأبنية . لم يذكر أحد ممن ترجموا للفراء هذا الكتاب إلا أن الدكـــتور رمضان عبد التواب ذكر أن هناك اقتباسات من هذا الكـــتاب فـــي المقصور والممدود لابن ولاد ، فقد ورد فيه ما نصه : وقـــال الفراء في كتاب الأبنية إن بزْر قطوناء يمد ويقصر والمد فيه أكثـــر [٤].

---

(١) معجم الأدباء ١٢/ ٦٤ وراجع دراسة في النحو الكوفي ٩٨ .
(٢) طبقات المفسريـــن ٢ / ٣٦٨ .
(٣) طبقات المفسرين ٢ / ٣٦٨ .
(٤) راجع : المذكر والمؤنث للفراء ٢٥ .

٢٦- مجاز القرآن . لم يذكره أحد من الذين ترجموا للفراء سوى محســن الأمين في أعيان الشيعة ولم يكن متأكدا من ذلك حيث قال : عــدّ بعــض المعاصــرين من المؤلفين في مجاز القرآن الفراء [١] . والكتاب من آثار الفراء المفقــودة .

٢٧- الكــتاب الكبير في النحو ، ذكره الأزهري فقال : وله – أي الفراء – في النحو الكتاب الكبير [٢].

٢٨- كــتاب الندبة ، ورد ذكره في مجالس العلماء للزجاجي في مجلــس أبــي العــباس ثعلــب مع محمد بن الله طاهر حيث قال أبو العباس: سألني محمد بن عبد الله بن طاهر يوم دخلت عليه عن أبيات مــن الشــعر ، لا أدري لزوما لذكرها ، ثم قال : فأقبل يسألني عن كتاب الندبة للفراء وأنا أجيب [٣] ، وهو من الكتب التي فقدت .

هــذه هــي معظم آثار الفراء التي تركها لنا ، وله غير ذلك كما ورد فــي عــبارات المترجمين له ، فهذا السيوطي في البغية بعد أن ذكــر عدداً من مؤلفاته يقول : " وله غير ذلك " [٤]. وقد وصفت هذه المؤلفــات بأنهــا لا يــوازى بها كتاب [٥]. ومن أبرزها كتاب معاني

(١) راجع دراسة في النحو الكوفي ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) التهذيب ١/ ١٨ .

(٣) مجالس العلماء ٨٠ .

(٤) بغيــة الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٥) إنباه الرواة ٤ / ١٠ .

القـــرآن الذي يقول ثعلب عنه : إن السبب في تأليفه أنَّ عمر بن بكير وكـــان مـــن أصحابه كان مع الحسن بن سهل فكتب إليه : إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء في القرآن لا يحضرني عنها جواب فـــإن رأيت أن تجمع له أصولاً وتجعل ذلك في كتاب يرجع إليه فعلت ، فلمـــا قرأ الكتاب قال لأصحابه : اجتمعوا حتى أملي عليكم كتابا في القـــرآن وجعل لهم يوما ، فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجـــل يـــؤذن فـــيه . وكان من القُرَّاء – فقال له : اقرأ ، فقرأ فاتحة الكـــتاب ، ففســـرها ، ثـــم مرَّ في القرآن كله على ذلك والفراء يفسر وكـــتابه هذا نحو ألف ورقة ، وهو كتاب لم يُعمل مثله ، ولا يمكن أن يزيد عليه [١]. ولما فرغ من تأليفه خزنه الورّاقون عن الناس ليكسبوا فيه وبه [٢].

وكـــان ثعلـــب يحفظ مؤلفات الفراء عن ظهر قلب ، يقول : وفي ســـنة ســـت عشـــرة ومائتين ، ابتدأت النظر في حدود الفراء وسنى ثمانـــي عشـــرة سنة وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقي عليّ مسألة للفـــراء إلا أحفظهـــا وأحفظ موضعها من الكتاب ، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته [٣].

وقـــد مدحه تلميذه محمد بن الجهم بقصيدة تقع في حوالي عشرين

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ٩ ، ١٠ .

(٢) السابق نفسه ٤ / ١٧ .

(٣) طبقات النحويين للزبيدي ١٦٣ ، والفهرست ١١٦ والمذكر والمؤنث٣٦.

بيتاً ، فقال :

يا طالب النحو التمس علم ما   ألفـــه الفراء مع نحـــوه

وقد عدَّد في هذه القصيدة مآثر الفراء على العربية وتآليفه فيها[١] ومـــع هـــذا لم يعدم الفراء من يطعن عليه ويذمه ، فهذا هو الجاحظ يرمـــيه بالتعصب والجمود وسرقة العلم فيقول : قدمت بغداد قدْمةً ولم يكـــن معـــي شيء أهديه إلى محمد بن عبد الله الزيات ، فلما خرجت من السفينة سمعت مناديا ينادي : من أراد أن يحضر بيع كتب الفراء فليحضـــر ، فقلت : لأذهبن ، لعي أشتري كتابا فأهديه إليه فحضرت فلـــم أجـــد في كتبه شيئاً أستحسنه ، فلما بيعت كتبه رُفَع فراشه الذي يـــنام عليه ليُباع فوجد تحت وسادته كتاب سيبويه فنودى عليه فبالغت فيه واشتريته وأهديته إلى محمد بن عبد الملك الزيات فسُرَّ به ، وقال : شهد الكتاب عندي على مقدار سيبويه ، ودلني على فضله الفراء إذ نظـــر فـــيه ، ولم يعلم محمد أن الفراء لم ينتفع بالنظر في هذا الكتاب كبـــير نفـــع ؛ لأنـــه لم ينظر فيه نظر ناصح لنفسه ، ولا شاكرٍ لمن وصـــل إلـــيه العلم من جهته ولا معرَفٍ بالحق فيه ، ولا صادقٍ في روايـــته عـــنه ما أخذ منه ، فإنه سرق بعضا وادعاه لنفسه وستر حق صاحبه فلم يشكره ، ونقل عنه مسائل وعزاها إلى الخليل[٢].

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٥٤ ، ١٥٥ ، والمذكر والمؤنث ٢٢ .

(٢) إنباه الرواة ٤ / ١٤ ، ١٥ .

وفاتـــه :

توفى الفراء بطريق مكة سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة . يقــول تلميذه – سلمة بن عاصم : دخلت عليه في مرضه ، وقد زال عقلــه وهــو يقــول : إن نصبا فنصبا وإن رفعا فرفعا وروى له هذا الشعر ، قيل : ولم يقل غيره .

لن تراني لك العيون ببـــــاب	**ليس مثلي يطيق ذُلَّ الحجاب**
يا أميراً على جريب من الأر	**ض له تسعـــة من الحجَّـــاب**
جالساً في الخراب يُحْجَبُ فيه	**ما رأينا إمارة في خراب** (١)

رحم الله الفراء رحمة واسعـــة وجزاه الله عن العربية وأهلهـــا خير الجــــزاء .

---

(١) السابق نفســه ٤ / ٣ وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

الباب الثاني : الكسائـــي
الفصل الأول : نشأته وحياتـــه

<u>**الكســـائي**</u> : هــو على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، بن بَهْمَن بـــن فـــيروز ، أبو الحسن الأسديّ الكسائي . من أصل فارسي ، ولد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة [١].

وينسب إلى قبيلة أسد بن خزيمة بن مدركة ؛ لأن الأسد كان اسماً لعدد من القبائل وليس لقبيلة واحدة ، ولتوضيح ذلك نورد آراء بعض العلماء ، فهذا ابن منظور يقول : والأسد قبيلة ، وينقل عن الأزهري قوله : وأســـدٌ أبو قبيلـــة من مضر ، وهو أسد بن خزيمة بن مدركة ابـــن إلـــياس بن مضر ، وأسدٌ أيضاً قبيلة من ربيعة ، وهو أسعد بن ربيعة بن نزار [٢].

ويقول ابن الأثير الجذري : والأسد اسم عدة من القبائل [٣].

وإذا كـــان لفظ الأسد يطلق على عدة قبائل ، فأيُّ تلك القبائل التي سكنت الكوفة ونسب إليها الكسائي ؟

يجيـــب ابـــن الأثير عن ذلك فيقول : إنَّ أسد بن شريك لهم خطة بالبصـــرة يقـــال لها : خطة بني أسد ، وليس بالبصرة خطة لبني أسد

---

(١) إنـــباه الـــرواة ٢ / ٢٥٦ ، وبغـــية الوعاة ٢ / ١٦٢ ، والمدارس النحوية ١٧٢ .

(٢) اللسان : أسد .

(٣) اللباب في تهذيب الأنساب ١ / ٥٢ .

ابن خزيمـــة " [١].

ويقــول كحالة : إن بلاد طيئ كانت لبني أسد ، فلمَّــا خرجوا من اليمـــن غلــبوهم على أجأ وسلمى ، فنزلوا العراق وسكنوا الكوفة منذ سنة ١٩ وملكوا الحلة وجهاتها حتى سنة ٥٨٨هـ [٢].

ويفهـــم مـــن خلال ما سبق أن القبيلة التي سكنت الكوفة هي قبيلة بنـــي أسد بن خزيمة التي نسب إليها الكسائي ، ويؤيد ذلك ما قاله ابن الأثير لم يكن بالبصرة خطة لبني أسد بن خزيمة .

سبب تـلقيبـه بالكسائي :

اخـــتلف في سبب تسميته ، فقيل : إنه عندما سئل عن ذلك قال : لأنـــــي أحرمت في كساء ، وقيـــل سمى بذلك ؛ لأنه كان من باكُسَايا – بضم الكاف – قرية بين بغداد وواسط .

قـــال أبو جعفر : إن صح ذلك فهو من شاذ النسب كـــ مروزيّ ، والقياس : باكُسَاوىّ ، وباكُسَائي [٣]. وقيل : غير ذلك .

يقول القفطي : وسُئل – أي الكسائي – لم سميت الكسائي ؟ فقال: لأنـــي أحرمت في كساء ، وقد قيل : إنه دخل الكوفة فجاء إلى مسجد السَّبِيع وكان حمزة بن حبيب الزيات يقرئ فيه ، فتقدم الكسائي مع أذان

---

(١) السابق نفسه ١ / ٥٣ .

(٢) معجم قبائل العرب ١ / ٢١ ، ونحو القراء الكوفيين ١٩ ، ٢٠ .

(٣) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصاري ١٣٨ .

الفجر فجلس وهو ملتف بكساء من البرّ كان الأسود ، فلما صلى حمزة قال : مَنْ تقدّم في الوقت يقرأ ؟ قيل له الكسائي أول من تقدم – يعنون صاحب الكساء – فرمقه القوم بأبصارهم وقالوا : إن كان حائكا فسيقرأ سورة يوسف ، وإن كان ملاّحا فسيقرأ سورة طه ، فسمعهم فابتدأ بسورة يوسف ، فلما بلغ إلى قصة الذئب قرأ : " فأكله الذيب " (١).

بغير همز، فقال له حمزة الزيات : الذئب بالهمز ، فقال الكسائي: وكذلك أهمز الحوت (فالتقمه الحوت) (٢) ؟ قال : لا ، قال : فلم همزت الذئب ولم تهمز الحوت ؟ وهذا فأكله الذئب وهذا فالتقمه الحوت ؟ فرفع حمزة بصره إلى خلاّد بن خالد الأحول الكوفي – وكان أجمل غلمانه – فتقدم إليه في جماعة من أهل المجلس فناظروه فلم يصنعوا شيئاً ، فقالوا أفدنا – رحمك الله !

فقال لهم الكسائي : تفهّموا عن الحائك ، تقول إذا نسبت الرجل إلى الذئب قد استذأب الرجل ، ولو قلت : قد استذاب – بغير همز – لكنت إنما نسبته إلى الهُزال ، تقول : قد استذاب الرجل ، إذا استذاب شحمه – بغير همز – فإذا نسبته إلى الحوت تقول : قد استحات الرجل أي : كثر أكله ؛ لأن الحوت يأكل كثيراً ، ولا يجوز فيه الهمز ، فلهذه العلة همز الذئب ولم يهمز الحوت ، وفيه معنى آخر لا يسقط الهمز من مفرده ، وأنشدهم :

---

(١) يوسف ١٧ .

(٢) الصافات ١٤٢ .

أيها الذئب وابنه وأبـــــوه   أنت عندي من أذؤب ضاريات

قيل : فسمى الكسائي من ذلك اليوم [(١)].

أخلاقـــه :

اتســم الكســائي بصــدق اللهجة ، واتساع العلم بالقرآن والعربية واللغة .

قــال ابــن الأعرابي : كان الكسائي أعلم الناس ، ضابطاً ، عالماً بالعربية ، قارئاً صدوقاً إلا أنه كان يديم شرب النبيذ [(٢)].

وقال أبو بكر الأنباري : اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره ، فكــان واحــد الناس في القرآن يكثر طلابه الأخذ عنه وكان يجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون حتى كــان بعضهم ينقط المصاحف على قراءته ، وآخرون يتبعون مقاطعه ومبادئه فيرسمونها في ألواحهم وكتبهم ، وكان من أعلم الناس بالنحو وواحدهم في الغريب [(٣)] ، وقال الفراء : والله ما علمته إلا صدوقاً .

ولا أتصور أن يكون عالمٌ بهذا الوصف الذي وصفه العلماء من حفظ للقرآن ومعرفة بقراءاته ، ثم يقال عنه : إنه كان يشرب النبيــذ أو يأتي الغلمــان كما ذكر ابن الأعرابي ونقله السيوطي

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) بغيــة الوعاة ٢ / ١٦٣ .

(٣) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٤ .

في البغية [١].

ويروى الكسائي لنا قصة تبين صفاء نيته ونقاء سريرته وصلاحه وتقــواه، فيقول : بعدما قرأت القرآن على الناس رأيت النبي – صلى الله علــيه وســلم – في المنام فقال لي : أنت الكسائي ؟ قلت : نعم يا رســول الله. قال : على بن حمزة ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : الــذي أقرأت أمتي بالأمس القرآن ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : فاقرأ عليّ ، قال : فلم يتأت على لساني إلا ﴿ **وَالصَّافَّات** ﴾ فقرأت علــيــه ﴿ **وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا** ﴾ فقــال : أحسنت ، ولا تقل : والصافات صفا " نهائي عن الإدغام ، ثم قــال لــي: اقــرأ فقرأت حتى انتهيت إلى قوله تعالى: ﴿ **فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَــزِفُّونَ** ﴾ فقال : أحسنت ولا تقل .. يُزَفون ثم قال : فلأباهين بك – شك الكسائي – الفراء أو الملائكة [٢].

ويقــول أبــو عمــر الدُّوريّ : لم يغير الكسائي شيئاً من حاله مع السلطان إلا لباسه ، قال : فرآه بعض علماء الكوفيين وعليه جربّانات – جمــع جــربان ، وهو القميص – فقال له : يا أبا الحسن : ما هذا الــزيّ ؟ فقــال : أدب من أدب السلطان لا يَثْلم دينا ، ولا يُدْخِل في بدعة ، ولا يُخْرِج عن سنة " [٣].

---

(١) بغية الوعاة ٢ / ١٦٣ .

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٤ .

(٣) إنباه الرواة ٢ / ٢٢٦ .

الفصل الثاني : أخباره وأقوال العلماء فيه :

استوطن الكسائي بغداد ، وأدّب ولدي الرشيد ، وتعلم النحو على كبر ، ويذكر الفراء سبب ذلك فيقول : إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر ، وكان سبب تعلمه أنّه دخل على قوم بعد أن أعياه التعب من المشي ، فقال : قد عيَّيت ، فقالوا له : تجالسنا وأنت تلحن ! قال : كيف لحنتُ ؟ قالوا له إن كنت أردت من التعب ، فقل : أعييت ، وإن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل : عييت (مخففة) فأنف من هذه الكلمة ، ثم قام من فوره يسأل عمّن يعلم النحو ، فأرشدوه إلى معاذ بن مسلم الهراء ، فلزمه حتى أنفد ما عنده ، ثم خرج إلى البصرة ، فلقي الخليل وجلس في حلقته ، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة ! فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج في طلب العلم ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ، فلم يكن له هَمٌّ سوى البصرة والخليل ، فوجد الخليل قد مات ، وجلس موضعه يونس بن حبيب النحوي فجرت بينهما مسائل أقرَّ له يونس فيها ، فأجلسه موضعه وصدّره .

وهكذا نجد الكسائي يخرج في طلب العلم ويتنقل بين حلقات الدرس العلمي ويجلس إلى شيوخ العربية في الكوفة ليأخذ عنهم ، ثم يذهب إلى البصرة ليستمع إلى إمامها الخليل بن أحمد ، إذ العلم لا

يقتصر على مكان ولا يختص بعالم .

وبعـد أن ذاع صيت الكسائي وطارت شهرته في البيئات العلمية دعـاه الرشيد لتأديب ولديه الأمين والمأمون لما عرف عنه من سعة فـي العلـم وتـنوع في الثقافة ، ويذكر القفطي سبب اتصاله بالرشيد فـيقول : وكان السبب في اتصاله بالرشيد أنه كان عند المهدي مؤدب يـؤدب الرشيد ، فدعاه المهدي به يوماً وهو يستاك ، فقال له : كيف تأمـر من السواك ؟ فقال : " استك " يا أمير المؤمنين فقال المهدي : " **إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون** " [1]. ثم قال :

التمسـوا لـنا من هو أفهم من ذا ، فقالوا : رجل يقال له علي بن حمـزة الكسـائي مـن أهـل الكوفة ، قدم من البادية قريباً ، فكتب بإشخاصه من الكوفة ، فساعة دخل عليه قال : يا علي بن حمزة ، ما تأمـر مـن السـواك ؟ فقال : سُك يا أمير المؤمنين ، قال : أحسنت وأصبت ، وأمر له بعشرة آلاف درهم .

وتكاثـرت أقـوال العلماء وأخبارهم عن الكسائي بما يشهد بعلو كعـبه في العلم ، فيذكر أن أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، أول مـن دُعيَ في الإسلام بقاضي القضاة والمتوفي سنة ١٨٣هـ كان يقع في الكسائى ويتهمه بأنه لا يحسن شيئاً ويقول : أي شيء يحسن! إنمـا يحسـن شيئا من كلام العرب ، فبلغ الكسائي ذلك ، فالتقيا عند الرشيد .

---

(١) البقـــرة ١٥٦ .

وكـــان الرشـــيد يعظم الكسائي لتأديبه إياه – فقال لأبي يوسف يا يعقـــوب : ماذا تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق ؟ قـــال : واحـــدة ، قال : فإن قال لها : أنت طالق أو طالق أو طالق ؟ قـــال : واحدة . قال فإن قال لها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق ؟ قال واحـــدة . قـــال الكسائي : يا أمير المؤمنين : أخطأ يعقوب في اثنتين وأصـــاب فـــي اثنيـــن . أما قوله : طالق طالق طالق ، فواحدة ؛ لأن الثانيتيـــن تأكـــيد كمـــا تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كـــريم. وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق ، فهذه شك ، وقعت في الأولى التى تتيقن .

وأما قوله : طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث ؛ لأنها نسق وكذلـــك طالق وطالق وطالق .

وقـــال فـــيه الشـــافعي – رضي الله عنه – من أراد أن يتبحر في النحو فهو عِيال على الكسائي .

وكـــان هارون الرشيد يُجِلُّ الكسائي ويعظمه ، ويحكي لنا الكسائي ذلـــك فيقول : صليت بهارون الرشيد فأعجبتني قراءتي ، فغلطت في آية ما أخطأ فيها صبي قط ، أردت أن أقول: ﴿ **لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ [1]. فقلـــت : لعلهـــم يرجعين قال : فوالله ما اجترأ هارون أن يقول لي : أخطأت ، ولكنه لما سلمت قال لي : يا كسائي ، أى لغة هذه ؟ قلت : يا أمير المؤمنين قد يعثر الجواد ، فقال : أما هذه فنعم .

---

(١) الأعراف ١٦٨ .

وقـــال الفراء : سمعت الكسائي يقول : ربما سبقني لساني باللحن فلا يمكنني أن أرده ، أو كلاما نحو هذا .

واجـــتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد ، فحضرت صلاة يُجْهر فيها فقدّموا الكسائي يصلي، فأُرتج عليه قوله ﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ** ﴾ فلمَّـــا سلم ، قال اليزيدي : قارئ أهل الكوفة يُرتج عليه ﴿ **قُــلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِــرُونَ** ﴾ ! فحضـــرت صلاة يُجْهر فيها ، فقدموا اليزيدي فأُرْتج عليه في سورة الحمد ، فلم سلّم قال :

احفظ لسانك لا تقول فتبتلى   إنَّ البلاء مُوَكَّـــل بالمنطـــق

قـــال الفـــراء : قال لي قوم : ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله فـــي العلـــم ؟ فأعجبتنـــي نفسي فناظرته وزدت ؛ فكأني كنت طائرا أشرب من بحره .

واجتاز الكسائي بحلقة يونس بالبصرة – وكان شخَص مع المهدي إلـــيها فاســـتند إلى اسطوانة تقرب من حلقته ، فعرف يونس مكانه ، فقال ما تقول في قول الفرزدق :

غداةً أحلت لابن أصرم طعنة   حصين عبيطات السدائف والخمر

على أى شيء رفع الخمر ؟ فأجاب الكسائي . فقال يونس : أشهد أن الذين رأسوك رأسوك باستحقاق .

وقـــال القعقاع المقرئ : كنت عند الكسائي ، فأتاه أعرابي فقال : أنـــت الكســـائي ؟ قال : نعم ، قال : " كوكب " [1] ماذا ؟ قال : دُرِّيّ

---

(١) النور ٣٥ .

ودَرِّيّ ، ودِرِّيّ ، فـــالدُّري يشبه بالدُّر ، والدَّري جارٍ والدِّرِّي يلمع ، قال : ما في العرب أعلم منك .

وللكسائي شعر في النحو قال فيه :

إنما النحو قياس يتبـــــع ∴ وبه في كل أمر يُنْتفَـــــــعْ

فإذا ما أبصر النحو الفتي ∴ مرّ في المنطق مرّاً فاتسع

إلى أن قال :

كم وضيع رفع النحـــو وكم ∴ من شريف قد رأيناه وضع[1].

ومـــن أخـــباره أنه حضر يوماً حلقة يونس بالبصرة فقال الكسائي لـــيونس : لم نصبت حتى الفعل المستقبل ؟ فقال له يونس : هذا حالها من يوم خلقت ، فضحك منه الكسائي .

ولقـــي الرشيد يومًا في بعض طرقه فوقف عليه وسأله عن حاله ، فقال له الكسائي : لو لم اجتن من ثمرة الأدب إلا ما وهبه الله لي من وقوف أمير المؤمنين عليَّ لكان كافيا [2].

وكـــان الكســـائي حريصـــاً على الفصحى في كلامه مع ما تسببه أحـــياناً للمـــتحدث بهـــا من ازدراء وامتهان يقول : وقفت على نجار فقلـــت : بكم هذان البابان ؟ فقال : بسلحتان فحلف ألا يكلم عاميا بعد

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٧ .

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٩ .

هذا الموقف إلا بما يصلح له ويتناسب مع منهجه [١].

شيوخــه :

تلقــى الكسائي العلم عن شيوخ كثيرين – قرَّاءٍ ونحاة ، وتأثر بهم وأخــذ عــنهم أدق خصائصهم ومميزاتهم ، فأعجب بالقراء ولازمهم وسار على دربهم – خدمة لكتاب الله العزيز ، فكان لهم أثر كبير في رســم معالم شخصيته وتحديد ثقافته ولم يترك الأخذ عن النحاة أيضاً فجاءت ثقافته مزيجاً من الاعتماد على الرواية التي هي سند القراء ، والعقل الذي هو عماد النحويين .

فمن القراء الذين تأثر بهم الكسائي وكان لهم دور بارز في تكوين شخصيته :

١– حمــزة بــن حبيــب الــزيات ، حبر القرآن وإمام الناس بعد عاصم والأعمش ، كان زاهدًا عابداً خاشعاً ، قيما بالعربية والفرائض وتوفــى ســنة ست وخمسين ومائة بعد أن عاش ستا وسبعين عاماً ثم خلفه الكسائي في رياسة الإقراء [٢].

٢ – محمــد بن أبي ليلي الأنصاري ، الكوفي القاضي ، أبو عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة [٣].

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٧ بتصرف .

(٢) حجة القراءات ٥٩ .

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ١٨٤ .

٣ – عيسى بن عمر الهمداني الكوفي الأعمى ، مقرئ الكوفة بعد حمـزة ، عـرض عليه الكسائي . قال عنه سفيان الثوري : أدركت الكوفـة ومـا بهـا أحـد أقرأ من عيسى الهمداني ، مات سنة ست وخمسين ومئة [١].

٤ – عيسـى بـن عمـير أبو عمر الهمداني ، أحد من قرأ عليه الكسائي ، قرأ على طلحة بن مصرف وغيره من أصحاب ابن مسعود، وقرأ عليه عبد الرحمن بن أبي حماد وأبو الحسن الكسائي [٢].

٥ – أبـو بكـر بن عياش الأسدي النهشلي الكوفي ، الإمام العلم راوي عاصـم ، كان من أئمة السُنّة ، وهو صاحب الكلمة المشهورة فـي أبي بكر الصديق : " ما فضلكم أبو بكر بكثير صلاة ولا صيام ، ولكـن بشيء وقر في صدره " . وتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائة من الهجـرة " [٣].

وأمـا شـيوخ الكسائي من النحويين فيأتي في مقدمتهم : معاذ بن مسـلم الهرّاء ، وأبو جعفر الرؤاسي من الكوفيين ، وعيسى بن عمر الثقفـي والخلـيل بـن أحمـد الفراهيدي من البصريين ، وكان أكثر اعتماده عليه وظهر ذلك جليا في نحو الكسائي .

فالكسائي إذن درس في مدرستين لكل منهما منهجها الخاص الذي

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء للجزري ١/ ٦١٢ ، ٦١٣ .

(٢) السابق نفسـه .

(٣) حجة القراءات ٥٨ .

يخـــتلف عـــن الآخر ، أما المدرسة الأولى فهي مدرسة القراءة التي تعـــتمد على الرواية وصحة السند ، والثانية مدرسة النحو التي ترتكز علـــى القياس والبحث في العلل دون عناية بالرواية إلا بقدر ما يستفاد منها في تأييد الأصول وتثبيت القواعد [١].

تلامـــذته :

تلمـــذ للكســـائي كثيرون ، منهم الفراء والقاسم بن معن وعلى بن المبارك وهشام بن معاوية الضرير ، وإسحاق البغوي وقتيبة النحوي واللحياني ، وأشهر هؤلاء : الفراء الذي كان له أثر بارز ودور فعّال فـــي نضج النحو الكوفي ، ثم اللِّحياني على أبو الحسن ، أو على بن المـــبارك الأحمر الذي كان من مقدمي أهل الكوفة ، أخذ عن الكسائي وأبـــي عمرو الشيباني من الكوفيين وأبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة من البصريين . وعمدته على الكسائي [٢].

ويأتي بعد ذلك :

– هشـــام بن معاوية الضرير . أحد أصحاب الكسائي ، أخذ عنه واشتهر بصحبته ولازمه حتى قيل عنه : صاحب أبي الحسن الكسائي ، كان مشهوراً بصحبته وعنه أخذ النحو " [٣] ونتج عن هذه الملازمة أن شـــهد كثير من اللقاءات العلمية التى دارت بين شيخه ونظرائه من

---

(١) مدرسة الكوفة ١٠٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ١٨٥ .

(٣) معجم الأدباء ١٩ / ٢٩٢ .

البصـــريين ، وخاصـــة المـــناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي .
وكـــان هشام يوافق أستاذه حينا ويخالفه حينا آخر، وقد عاب الكوفيون مخالفـــة هشام لشيخه الكسائي فقال ثعلب : ما نقله هشام عن الكسائي فـــلا مطعـــن فيه ، وما قاسه فقد لحقه فيه المغمز ؛ لأنه سلك بعض سبيل سيبويه فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ " [1].

الفصل الثالث : الكسائي ومنهجه النحـــوي :

لا شـــك أن الكســـائي كـــان إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وقد انـــتهج لذلـــك مـــنهجا وسطا جمع فيه بين النقل الذي هو منهج أهل القـــراءات ، والعقـــل القـــائم على القياس الذي هو منهج النحويين ، وألقـــى هذا المنهج ظلاله على حياة الكسائي ولم يستطع التخلص منه، ولا غـــرو فـــي ذلـــك ، فهو أحد القراء السبعة الذين سندهم الرواية وصـــحة الســـند ، ومع ذلك لم يغفل الجانب النحوي المرتبط بالعقل ، وقـــد بدت ملامح منهجه في عنايته بالقياس ، وهذا من آثار المدرسة البصـــرية التـــي أخـــذ عن علمائها ؛ وكان يؤمن بأن النحو إنما هو ضـــروب مـــن القـــياس وما يطوي فيه من علل وحُجج تشد أزره ، وتقييم أوده ، ولذا يقول :

إنما النحو قياس يتبـــــع ∴ وبه في كل أمـــر يُنْتَفع

وقد توسع في القياس ولم يقف عند المستعمل الشائع على الألسنة

---

(١) السابق نفسه ١ / ١٩١ ، وهشام بن معاوية – حياته وآراؤه ص ٤٠ .

، ولا عند أعراب البدو ، بل مدّه ليشمل العرب المتحضرون ، ولعل الــذي دعـــاه إلى هذا التوسع هو إفساح المجال لإحياء اللغات الشاذة والقـــراءات المتفردة التي كانت تجري في قراءته خشية أن يظن بهذه اللغـــات وتلك القراءات أنها غير جائزة فتندثر وتموت لعدم استعمالها وبخاصـــة أن تلـــك القراءات المتفردة مروية جميعها عن الرسول – صلى الله عليه وسلم .

وقـــد اعتـــنى البصريون بمثل ذلك إلا أنهم شذذوها ، وأرادوا أن يوضـــحوا الهجـــنة فـــي استعمالها وتحصين قواعدهم وألسنة الناس منها[١].

وقد بدا تأثر الكسائي بالبصريين الذين أخذ عنهم واضحاً في عدم استشـــهاده بالحديث الشريف وإخراجه عن نطاق المصادر التي يحتج بهـــا . قـــال أبـــو حـــيان : علـــى أنَّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المســـتقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى ابـــن عمـــر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلـــك ، وتـــبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس [٢].

وعـــدم استشـــهاد الكســـائي بالحديـــث يتناقض مع ما عرف عن

---

(١) المدارس النحوية ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) الاقتراح ١٠٧ .

الكوفيين أنهم لو سمعوا بيتا واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه ، وهذا غريب من قارئ لكتاب الله ، وأحد القراء السبعة ، وكان عليه أن يعتد بالحديث الشريف ويستشهد به في كلامه خاصة أنه لم يكن نحوه بصرياً خالصاً ولا كوفياً خالصاً ، بل جاء متأثراً بأساتذته الذين أخذ عنهم من القطرين : البصرة والكوفة وقد عرف عن الكسائي اعتداده بالمسموع من كلام العرب ، ويدل على ذلك أنه أنفد خمس عشرة قنينة (دواة) حبر في تدوين ما سمعه من الأعراب في البوادي زيادة على ما يحفظ [١].

فمن اعتداده بالسماع ما أجازه في إعمال إنَّ المقرونة بـ " ما " استنادا على رواية العرب لإعمالها في نحو : إنما زيداً قائم .

قال ابن مالك : وأجاز ابن السراج إجراء إنما وكأنما ولعلما مجرى ليتما في الإعمال تارة وترك الإعمال تارة ، ويعضد ما ذهب عليه أن الكسائي والأخفش رويا عن بعض العرب إعمال إنَّ مقرونة بـ " ما " [٢].

وكذا أجاز إضافة تمييز العدد إلى مميزه في نحو : عشرو درهم وأربعو ثوب رواية عن بعض العرب . وعدّه ابن مالك شاذا وقال ابن عصفور : إنه شاذ لا يلتفت إليه .

وأفسح الكسائي المجال للقراءات ، فكان لها النصب الوافر في

---

(١) معجم الأدباء ١٣/ ١٦٩ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٣٣ ، و ص ١٧٨ من البحث .

نحوه ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ أَلا يَسْجُدُوا للَّه الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ (١).

حيث قرأ : ﴿ أَلا يَسْجُدُوا ﴾ بمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ؛ لأن " يا " ينادي بها الأسماء دون الأفعال ، وعلى هذه القراءة تكون " اسجدوا " في موضع جزم بالأمر ، والوقف على " ألا يا " ثم تبتدئ فتقول : اسجدوا . قال الكسائي : ما كنت أسمع الأشياخ يقرءونها إلا بالتخفيف على نية الأمر (٢) وحرص الكسائي على إحياء مثل هذه القراءات خشية أن يظن أنها غير جائزة وتشذ على القواعد وربما اندثرت وهي جميعاً مروية عن الرسول – صلى الله عليه وسلم .

ووافق على مجيء تمييز المائة جمعاً مجروراً اعتماداً على قراءته لقوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾ (٣) ، حيث قرأ "ثلاثمائة سنين" بغير تنوين مضافاً إلى سنين . وبهذا أخذ الفراء والفارسي وابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم، وهو الراجح ؛ لأن السماع يؤيده والقياس يعضده .

وأجاز العطف على جواب الشرط مستدلاً بقراءته لقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ما فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ (٤) ، حيث قرأ " فيغفر " بالجزم

---

(١) النمل : ٢٥ .

(٢) القرطبي ١٣ / ١٨٦ وراجع ص ١٦٤ من البحث .

(٣) الكهف : ٢٥ وراجع ص ١٨٧ من البحث .

(٤) البقرة : ٢٨٤ وراجع ص ٧٧ من البحث .

عطفاً على الجزاء ؛ لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً وقوّى ذلك الصبان في حاشيته .

وقعَّد الكسائي بعض القواعد اعتماداً على القراءات القرآنية ، ومن ذلك الآية الكريمة ﴿ **وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** ﴾ [(١)].

حيث لاحظ أن اسم الفاعل " باسط " مع أنه بمعنى الماضي في الآية لأنه يحكي قصة أصحاب الكهف – عمل النصب في كلمة "ذراعيه " فوضع لذلك قاعدة وهي أن اسم الفاعل يعمل النصب بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، بينما منع البصريون عمل اسم الفاعل النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي ، وتأولوا " باسط " في الآية على حكاية الحال الماضية بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق ونقلبهم ، وكأن التقدير : وكلبهم باسط ذراعيه – بيد أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية ، وأجاز – بناء على ذلك – مثل : زيدٌ معط عمرًا أمس درهما ، وتابعه في ذلك تلميذه هشام بن معاوية الضرير [(٢)].

وفي الفصل بين المتضايفين أجاز الفصل بينهما بالقسم اعتماداً على حكاية العرب في قولهم : هذا غلام والله زيدٍ . بجر " زيد " إذ المضاف لا يشبه الفعل [(٣)].

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) راجع ص من البحث والمدارس النحوية ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣) راجع ص٢٠٦ من البحث .

وقــد حــذف الياء وأبقى الكسرة دليلاً عليها في المضاف إلى ياء المتكلم مستدلا على ذلك بقراءته لقوله تعالى:﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاء ﴾[١] بالحذف وصلاً ووقفاً وهي قراءة قالون وقنبل وابن عامر وعاصم [٢].

وأكــتفى بهــذا القدر الذي يوضح منهج الكسائي الذي اعتمد على الرواية عن العرب واعتد بالمسموع من كلامهم .

الفصل الرابع : آثــاره ووفاتـــــه :

تــرك لــنا الكسائي ثروة وافرة من الكتب النافعة أبانت عن تعدد ثقافته وتنوع مداركــه .

يقول القفطي : " وله من التصانيف والكتب :

١- كــتاب معانــي القرآن . قال عنه الأزهري : وللكسائي كتاب في معاني القرآن حسن ، وهو دون كتاب الفراء في المعاني .

٢- كتاب مختصر النحــو .

٣ – كتاب القراءات .

٤- كتاب مقطوع القرآن وموصوله .

٥ – كتاب اختلاف العــدد .

٦ – كتاب الهجــــاء .

---

(١) إبراهيم : ٤٠ .

(٢) راجع ص   من البحث .

٧ – كتاب النوادر الأوسـط .
٨ – كتاب النوادر الكبيـر .
٩– كتاب هاءات الكناية في القرآن .
١٠– كتاب الحدود في النحـو .
١١– كتاب العـدد .

وزاد ابن النديم في الفهرسـت :

١– كتاب أشعار المعاياة وطرائقهـا .
٢– كتاب الحـروف .
٣– كـتاب مـا تلحن فيه العـامة الذي ألفه لهارون الرشيد وطبع في برسلو ١٨٩٨ بتحقيق بروكلمان [١] " .

وفاتـه :

بعد حياة حافلة بالعطاء ورحلة شاملة جاب فيها البوادي ، وشرّق وغـرّب لبّي الكسائي نداء ربه ببلدة الرّى سنة تسع وثمانين ومائة ، وتوفـى معـه الفقـيه المشهور محمد بن الحسن الشيباني ، ودفنهما الرشـيد بقـرية رَنْـبويه بالقرب من الري . وقال : دفنت اليوم الفقه والنحو ورثاهما اليزيدي قائلاً :

تصرمت الدنيـا فليـس خـلود
وما قد ترى من بهجـة سَيَبِيدُ

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٧١ .

سيفنيك ما أفنى القرون التي مضت

فكن مستعـــدا فالفنـــاء عتيـدُ

أسيت على قاضي القضاة محمـــد

فأذريت دمعي والفـؤادُ عميـــدُ

وقلن إذا ما الخطب أشكل مَنْ لنـا

بإيضاحه يوما وأنـــت فقيـــد !

وأوجعني موت الكسائي بعـــده

وكادت بي الأرض الفضاء تميـد

وأذهلني عن كل عيـش ولـــذة

وأرّق عيني والعيون هجـــودُ

هما عالمـــان أوديا وتخرّمـــا

وما لهما في العالميـن نديـد[1].

ورآه بعـض الـناس – بعد موته – في صورة حسنة ، فهذا أبو مسحل عبد الوهاب بن حريش يقول : رأيت الكسائي في النوم فقلت: مـا فعـل الله بـك ؟ قـال : غفر لي بالقرآن ، قلت : ما فعل حمزة الزيات وسفيان الثوري ؟ قال : فوّقنا ، ما نراهم إلا كالكوكب الدرّي . قال محمد بن يحيي : فلم يدع قراءته حيا ولا ميتا .

وبعـد أن وصل خبر وفاة الكسائي إلى أبي زيد الأنصاري قال : يـرحمه الله مـات بموتـه علـم كثير [2] ، فرحم الله الكسائي رحمة واسعة وأنزل عليه شآبيب رحمته كفاء ما قدّم للعربية وطلابها .

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٨ .

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٤ .

الفصل الخامس : بين الكسائي والفــــراء

وافــق الفراءُ الكسائِيَّ في أكثر المسائل ولا غرابة في ذلك ؛ لأنه درس علـــيه وأخـــذ عنه منهجه ، وكثيرا ما نقرأ في كتب النحويين : ذهـــب الكســـائي والفـــراء إلى كذا ، ومن ذلك ما ذكره السيوطي في أثناء عرضه لآراء العلماء في إعراب الأسماء الستة فيقول في الرأي الســـادس : إنها معربة من مكانين بالحروف والحركات معاً ، وعليه الكسائي والفراء ، ورُدّ بأنه لا نظير له .

وفي أثناء حديثه عن ضمير الفصل يقول : ذهب الكسائي والفراء إلى أن ضمير الفصل يجوز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: مـــا بـــال زيد هو القائم ، وما شأن عمرو هو الجالس ، ومررت بعبد الله هو السيدَ بنصب الجميـــع .

وفـــي احتياج نحو : ضربي زيداً قائماً ، يقول السيوطي : اختلف النحويون في احتياج هذا المثال إلى خبر ، فقال قوم : لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان : الحال نفسها الخبـــر " [1].

ومـــع هذا فإن نحو الفراء يختلف عن الكسائي ، إذ يسير الكسائي على منهج المحدثين والقراء ولا صلة له بعلم الكلام ولا المتكلمين إلا

(١) راجـــع هـــذه المواضـــع في الهمع ١/ ١٢٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٩ تحقيق أحمد شـــمس الدين ط دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – دار الكتب العلمية – بيروت .

عند كلامه عن القياس واعتداده به فظهر تأثره بمنهج المتكلمين وهذا أثـــر من آثار دراسته للنحو البصري . أمَّا الفراء فكان من المتكلمين ولـــذا اتجـــه فـــي مؤلفاته نحو الفلاسفة وظهر ذلك في تعليله للقضايا النحوية وفلسفة الأحكام بمثل ما كان يعلل البصريون (١).

يقول السيوطي : " وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال ، وكان متديـــنا متورعاً ، على تيه وعجب وتعظم ، وكان زائد العصبية على ســـيبويه وكتابه تحت رأسه ، وكان يتفلسف في تصانيفه ويسلك ألفاظ الفلاسفة " (٢).

أضـــف إلى ذلك أن للفراء أقوالاً يخالف فيها الكسائي ومرد ذلك إلـــى اخـــتلاف المقايـــيس بينهما ، أو أن لكل واحد منهما وجهة نظر خاصـــة تختلف عن الآخر مع أنهما من مدرسة واحدة ، ولا غرو في ذلـــك فقـــد اختلف سيبويه والخليل ، والخليل مع يونس والأخفش مع الخلـــيل وســـيبويه وهم جميعا من مدرسة واحدة (٣) ، فليس غريباً أن تختلف وجهة النظر بين الكسائي والفراء ، فبينما يقول الكسائي برأي نجد الفراء يخالفه ، ومن أمثلة ذلك :

١- الخلاف في رافع الفعل المضارع ، فالكسائي يرى أن الرافع مـــا فـــيه مـــن حـــروف المضارعة ، بينما يقول الفراء بالتجرد من

---

(١) مدرسة الكوفة ١٤١ ، ١٤٢ .
(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .
(٣) مدرسة الكوفة ١٤٢ .

الناصب والجازم [١].

٢ – الخلاف في نعم وبئس فبينما يذهب الكسائي إلى فعليتهما مع البصريين نجد الكتب النحوية تنسب إلى الفراء القول باسميتهما ، وما ورد فـــي معانيه يتفق مع الكسائي ووجهة نظر البصريين في الذهاب إلـــى فعلية نعم وبئس [٢] ، وما نسب إلى الفراء مجرد دعوى تحتاج إلـــى الاستناد على دليل منقولٍ من أثر من آثار الفراء التي حفظها لنا الزمـــــن .

*****

(١) راجع صـ٥٦ من البحث .
(٢) راجع الإنصاف ١ / ٩٧ ، ٩٨ وصـ١٤٠، ١٤١ من البحث .

الفصل السادس : **ابن مالك وشرح عمدة الحافظ** :

ابـــن مـــالك هـــو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّانـــي [(١)] الـــنحوي . نزيل دمشق ، إمام في العربية واللغة ، طالع الكثـــير ، وضبط الشواهد ، مع ديانة وخير ، وقرأ القراءات ، وكان مبرزاً في صناعة العربية ، ولو لم يكن له إلا تسهيل الفوائد لكفاه .

وأما مصنفاته فمشهورة وصارت مسير الشمس منها : التسهيل ، والشافية الكافية وشرحهما، وبلغ في شرح التسهيل إلى مصدر" **عزّ** " الثلاثـــي ، والعمدة وشرحها والخلاصة وشواهد التوضيح ، والموجز فيما يهمز وما لا يهمز والمثلث منظوم مشروح ، وغير ذلك .

ولد سنة ستمائة ، وتوفى بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة [(٢)].

شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ :

أعـــدّ ابـــن مـــالك مصـــنفاً مختصراً في النحو خلا من الخلافات الـــنحوية ؛ ليســـتعين بـــه طـــلاب العربية على حفظ المادة العلمية ، أســـماه: عمدة الحافظ وعدة اللافظ " فجاء الكتاب غامضاً في أسلوبه يحـــتاج إلـــى شرح يزيل غموضه ويفك إبهامه مع الحاجة إلى الأدلة

---

(١) جـــيان – بفتح الجيم وتشديد الياء مدينة واسعة بالأندلس ، معجم البلدان : جيـــــان .

(٢) راجـــع : إشـــارة التعيين ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وبغية الوعاة ١ / ٣٠ – ١٣٧ وشـــذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ ، وطبقات الشافعية ٥ / ٢٨ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ٣٢٤ .

والبراهيـــن التي تعين على توضيح الفكرة وبيان المراد ، فأردفه ابن مـــالك بشرح ميسر له حتى خرج في صورة لائقة تحمل معها جمال العـــرض ودقـــة العبارة وروعة الأسلوب وبسط الشرح فكان عنوانه: " **شـــرح عمـــدة الحـــافظ وعدة اللافظ** " وجاء ذلك في جزءين حققهما عدنـــان الـــدوري – الجامعة المستنصرية ببغداد . وبدأ المجلد الأول بأقســـام الكلمـــات ثم انتهى بالتوكيد بأجمع . ثم جاء المجلد الثاني من أول بـــاب الـــبدل إلـــى نهاية باب الوقف ، وأرقام الصفحات جاءت متتابعة بين الجزءين .

وقـــد حـــاول ابن مالك في هذا الكتاب تقريب المادة إلى الأذهان بأيســـر الطرق وأوضح السبل ، وأتقن ترتيبه وتبويبه وأحكم منهجه ، ويســـر أسلوبه ، وذلل صعبه ، وأكثر فيه من عرض الآراء النحوية والخلافـــات المذهبـــية مؤيداً تارة ومخالفاً أخرى مع ذكر السبب في ذلك وترجيح ما يتفق مع مذهبه ويناسب اتجاهه ؛ ذاكراً العلة – التي عُني بها – في ذلك ، فيقول مثلاً :

" واخـــتف في تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه قوم ، منهم أبو على الفارســـي والســـيرافي وابـــن برهان ، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني وبقولهم أقول ؛ لأن " ليس " فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله [1].

وفي موضع آخر يقول : ولم يجز سيبويه وصل هذه الألف بآخر

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٠٦ – ٢٠٨ .

منادي غير مستغاث به ولا مندوب ، وأجاز ذلك غيره وهو الصحيح ومما يدل على صحته قول امرأة لعمر بن أبي ربيعة : فنظرت إلى كعثبى فرأيته ملء العين وأمنية المتمني فناديت يا عمراه [1].



(١) شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٩١ ، وصـ١١٦ من البحث .

الباب الثالث

آراء الفـــــراء

وفيه أربعة فصـول

الفصل الأول : الفعل المضارع ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : عامل الرفع في الفعل المضارع

المبحث الثاني : نصب المضارع بعد فاء السببيـة .

الباب الثالث : آراء الفـــــراء

الفصل الأول : الفعـــــل المضـــارع

المبحث الأول : عامل الرفع في الفعل المضارع

أجمـــع الـــنحويون علـــي أن المضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجـــازم وســـلم مـــن نوني التوكيد والإناث، بيد أنهم اختلفوا في تحقيق الـــرافع له علـــي أقوال: الأول: رافع المضارع معنوي، وهو التجرد من الناصب والجازم، وهذا قول الفراء وغيره من حذاق النحويين والأخفش.

قال الفراء في معانيه عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ﴾ [١] رفعت " تعبدون " ؛ لأن دخول أن يصـــلح فـــيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّـــهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[٢] وكما قال: ﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِر ﴾ [٣] وفي قراءة عـــبد الله ، ﴿ وَلا تَمْنُن أن تَسْتَكْثِر ﴾[٤]. فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت[٥].

وبعـــد أن ذكر ابن مالك عاملي النصب والجزم في الفعل المضارع وعلل ذلك بأنه لفظي متفق علي نسبة العمل إليه عند المحققين، قال: "ولم أذكـــر عـــامل الـــرفع في الفعل؛ لأنه مختلف فيه، فمذهب البصريين أنه

---

(١) البقرة: ٨٣

(٢) الزمر: ٦٤

(٣) المدثر: ٦

(٤) مختصر ابن خالويه ١٦٤

(٥) معاني القرآن ٥٣/١

مــرفوع لوقوعــه موقــع الاســم، ومذهب الفراء أنه مرفوع بتعريه من الناصب والجازم وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطراد"[١] وبينما يصرح هنا بنسبة هذا إلي الفراء نجده في شرح التسهيل ينسب القول بالتجرد إلي الكوفيين عامة. [٢].

الثاني : أن رافــع المضــارع هــو حلوله محل الاسم، وإليه ذهب البصريون غير الأخفش والزجاج.

قــال ســيبويه : اعلم أنها أي – الأفعال المضارعة – إذا كانت في موضــوع اســم مبــتدأ أو اسم بني علي مبتدأ، أو في موضوع اسم غير مبــتدأ ولا مبنــي علي مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مــرتفعة، وكينونــتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"[٣].

الثالث: يــرى الكسائي أن المضارع مرفوع بأحرف المضارعة في أوله ؛ وقد ورد في الإنصاف ما نصه : اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعــل المضــارع فذهــب الأكــثرون إلي أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلي أنه يرتفع بالزوائد في أوله [٤].

الرابع : ذهــب ثعلــب والزجاج إلي أن الرافع للمضارع هو نفس

---

(١) شرح عمدة الحافظ ١/١٠٨، ١٠٩، ٣٢٩

(٢) شرح التسهيل ٤/٥

(٣) الكــتاب ١/٤٠٩ ب ويــنظر المقتضــب ٢/٥، وشــرح المفصــل ٧/١٢ والمقرب ١/٢٦٠.

(٤) الإنصاف ٢/٥٥١ وراجع: شرح المفصل ٧/١٢ وشرح الكافية ٢/٢٣١

المضارعة للإسم [١].

الخامس : قال الأعلم: إن المضارع مرفوع بالإهمال [٢].

السادس : أن المضـــارع ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب[٣].

وهذه خلافات لفظية لا فائدة فيها ولا طائل من ورائها، ولذا قال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي[٤]، ومع ذلك فإن مـــن المناســـب أن يكون الراجح من هذه الآراء هو ما اشتهر علي ألسنة المعربيـــن وشـــاع بينهم ، وهو أن التجرد من الناصب والجازم هو عامل الـــرفع في المضارع، وهذا ما صرح به الفراء وغيره من حذاق النحويين واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرهما ومع ذلك فقد أعترض علي الفراء بـــأن الـــتجرد أمـــر معنوي عدمي، والعدمي لا يكون سببا لوجود غيره، وأجيـــب عـــن ذلـــك بأن التجرد أمر وجودي وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم.

وكـــذا اعـــترض علي قول البصريين بأنه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل، وسوف تفعل، فإن الفعل في نحو ذلك مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها؛ إذ لا يقع بعد حرف التحضيض والتنفيس إلا الفعل، قاله ابن مالك[٥].

---

(١) شرح الألفية للمرادي ١٧٢/٤ والأشموني ٢٧٧/٣ والتصريح ٢٨٤/٤

(٢) الهمع ٥٢٧/١

(٣) السابق نفسه

(٤) الهمع ٥٢٧/١

(٥) الهمع ٥٢٦/١

وأجيـــب عـــن ذلك أيضا بأن الرفع استقر وثبت قبل دخول حر في التحضيض والتنفيس فلم يغيراه، إذ أثر العامل لا يغيره إلي عامل آخر[١].

وأمـــا قول الكسائي الذي يصرح فيه بأن عامل الرفع معنوي، وهو حـــروف المضـــارعة في أول الفعل، فنحو: أكتب عنده مرفوع بالهمزة، ونكتب بالنون وتقوم بالتاء ويقوم بالياء.

فقـــد اعـــترض عليه بأن جزء الشئ لا يعمل فيه؛ إذ هذه الحروف جزء من الفعل.

واعـــترض علي قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من الإعراب إلي عامل يقتضيه.

وأجيـــب بـــأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة، لا بـــالحمل علـــي الاسم ومضارعته إياه، وذلك لتوارد معان علي المضارع غير واضحة غالبا لولا الإعراب، ثم أعرب في مقام الوضوح أيضا طرداً كمـــا في الأسماء فإن "لا تضرب" عند قصد النفي ملتبس بالنهي وبالعكس فأوضـــح بإعـــرابهما و" ليضـــرب" بالجزم معناه ملتبس بقولنا: ليضرب بالنصب فأوضح بإعرابهما، فاطرد الإعراب في يضرب ولم يضرب وإن لم يلتبس[٢].

---

(١) راجع: الكتاب ٤١٠/١ وشرح المفصل ١٣/٧

(٢) شـــرح الكافية ٢٢٧/٢، وراجع الكلام علي الخلاف في رافع المضارع في: الإنصـــاف ٥٥٠/٢ – ٥٥٥، وتوضـــيح المقاصد والمسالك ١٧٢/٤، ١٧٣، والهمع ٥٢٦/١، ٥٢٧، والتصريح ٢٨٣/٤ – ٢٨٥.

وهـــذه الخلافـــات كما قلت سابقا خلافات شكلية لا فائدة منها ولا أثر لهـــا، والـــراجع منها هو مذهب الفراء الذي اختاره ابن مالك قائلا: وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطراد [(١)].



(١) شرح العمدة ١ / ١٠٩ .



المبحث الثاني

نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الترجي

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية بشرطين:

١ - أن تكـون الفاء للسببية التي يكون المتقدم فيها سببا في حصول المتأخر.

٢ - أن تكـون مسـبوقة بنفي أو طلب محض، ويشمل ذلك: الأمر والنهـي والنفي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والدعاء ويعبر عن هذه المسألة بالأجوبة الثمانية، وقد وردت الآيات في كتاب الله العزيز شاهدة علي ذلك.

فمن شواهد وقوعها بعد النفي قوله تعالي: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَـنَّمَ لا يُقْضَـى عَلَـيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [١].

ووقوعهـا بعـد الطلـب جوابا للأمر ورد في قوله تعالي: ﴿ بَدِيعُ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَـى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٢] حيـث قـرأ الجمهور " فيكونُ " بالرفع علي الاستئناف، أي: فهو يقول أو بـالعطف علـي " يقول " : وقرأ ابن عامرَ فيكون " بالنصب، ووجهه أنه جـواب للفظ "كن" لأنه جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي[٣]. وقد خطّأ

---

(١) فاطر ٣٦

(٢) البقرة ١١٧

(٣) حجة القراءات ١١١، والكشف ١/٢٦٠، ٢٦١

بعـض الـنحاة هذه القراءة زاعما أنها لحن مع أنها قراءة سبعية متواترة فضـلا عـن أن ابن عامر كان رجلا عربيا خالصا ولم يكن اللحن يعرف طـريقه إليه واتهام قراءة ابن عامر باللحن من الخطأ الشنيع إذ هو طعن علي ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله عز وجل[١].

وقد فصل السمين الحلبي القول في هذه القراءة ، فقال:

قوله " فيكونُ " الجمهور علي رفعه وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون مستأنفا أي: خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: فهو يكون، ويعزي لسيبويه. وتقديره عنده: إنما أمرنا ذاك[٢] وبه قال الزجاج في أحد قوليه[٣].

والثاني: أن يكـون معطوفـاً علـي يقـول، وهـو قول الزجاج والطـبري[٤]. وردا ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعني[٥]، لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود.

الثالث: أن يكـون معطوفا علي " كن " من حيث المعني وهو قول الفارسـي[٦] وضـعف أن يكون معطوفا علي "يقول" لأن من المواضع ما لـيس فـيه يقول كالموضوع الثاني في آل عمران ٥٩ في قوله : ﴿ **خلقه**

(١) البحر المحيط ٣٣٦/١

(٢) الكتاب ٤٢٣/١ "ب"

(٣) معاني القرآن ١٧٧/١

(٤) تفسير الطبري ٥٤٩/٢، والدر ٨٧/٢

(٥) المحرر الوجيز ٤٠١/١

(٦) الدر المصون ٨٧/٢

مـــن تـــراب ثم قال له كن فيكون ﴾ ولم ير عطفه علي قال من حيث إنه مضارع فلا يعطف علي ماض[١]. ...وقرأ ابن عامر " فيكون " نصباً هنا وفـــي الأولي من آل عمران ٤٧ في قوله تعالي: ﴿ **وإذا قضي أمراً فإنما يقول له كن فيكون ويعلمه الكتاب والحكمة** ﴾ تحرزاً من قوله كن فيكون الحـــق مـــن ربـــك آية ٥٩ من آل عمران، وفي مريم ٣٥ ﴿ **سبحانه إذا قضـــي أمـــراً فإنمـــا يقول له كن فيكون وإن الله ربي** ﴾ وفي غافر ٦٨ ﴿ **فـــإذا قضي أمراً فإنما يقول له كن فيكون ألم تر إلي الذين يجادلون** ﴾ ووافقـــه الكسائي علي ما في النحل آية ٤٠ ﴿ **إنما قولنا لشئ إذا أردناه أن نقـــول له كن فيكون** ﴾ ويس ٨٢ ﴿ **إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون** ﴾ . وأمَّا ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة فقـــد اضطرب كلام الناس فيها وهي لعمري تحتاج إلي فضل نظر وتأمل، ولهـــذا تجرأ بعض الناس علي هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامـــر " فـــيكونَ " نصبا وهذا غير جائز في العربية، لأنه لا يكون الأمر هـــنا بالفاء إلا في يس والنحل فإنه نسق لا جواب[٢] وقال في آل عمران: قرأ ابن عامر وحده " ركنَ " فيكون بالنصب وهو وَهَمٌ " وقال هشام: كان أيـــوب بـــن تمـــيم الدمشقي يقرأ " فيكونَ " نصباً ثم رجع فقرأ " فيكونُ " رفعا. وقال الزجاج : " كن فيكونُ " رفع لا غير. [٣]

يقـــول السمين: وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ

---

(١) السابق نفسه ٨٨/٢
(٢) السبعة ١٦٩، والدر ٨٩/٢
(٣) معاني القرآن للزجاج ١٧٧/١

مـــن غـــير نظر للمعني، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا فـــي جوابـــه بالفـــاء. وأما إذا نظرنا إلي جانب المعني فإن ذلك لا يصح لوجهيـــن، أحدهمـــا أن هـــذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر نحو قوله تعالـــي﴿ فَلْـيَمْدُدْ لَـهُ الرَّحْمَنُ ﴾ (١) أي فيمد، وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة.

والثاني: أن مـــن شـــرط النصـــب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد مـــنهما شـــرط وجـــزاء نحو: أئتني فأكرمك ، تقديره : إن أتيتني أكرمتك وهـــنا لا يصـــح ذلـــك إذ يصير التقدير:إن تكن تكن ، فيتحد فعلا الشرط والجـــزاء معنـــي وفاعلا، وقد علمت أنه لا بد من تغايرهما وإلا يلزم أن يكـــون الشئ شرطا لنفسه وهو محال، قالوا: والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم نحو ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ (٢).

وقـــال الشـــيخ جمـــال الدين بن مالك: إنَّ إنْ الناصبة قد تضمر بعد الحصر بإنما اختيارا أو حكاه عن بعض الكوفيين قال: وحكوا عن العرب "إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره" بنصب تحطم(٣)، فعلي هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولا علي ذلك إلا أن الذي نصبوه دليلا لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف علي الاسم، وتقديره: إنما هي ضربة فحطم ..وهذا نهاية القول في هذه الآية(٤).

---

(١) مريم ٧٥

(٢) إبراهيم ٣١

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/٢

(٤) الدر المصون ٨٨/٢ – ٩١ بتصرف

وورد النصب بعد الفاء في جواب النهي جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى ﴾ [١] فقوله : " **فيسحتكم** " منصوب في جواب " لا **تفتروا** " .

والاستفهام في قوله تعالي: ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[٢] بنصب " **يضاعفه** " في جواب الاستفهام، والدعاء ورد في قوله تعالي: ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [٣] فقوله " **يؤمنوا** " منصوب بحذف النون في جواب الدعاء وهو قوله : " **وأشدد علي قلوبهم** " ، ويحتمل أن يكون "يؤمنوا" مجزوما بلا الناهية علي أنه دعاء عليهم أيضا، أي: لا تجعلهم يؤمنون"[٤].

ومن ورود النصب بعد فاء السببية في جواب التحضيض جاء قوله تعالي: ﴿ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[٥] علي قراءة الجمهور بنصب "أصدق" في جواب التحضيض أو التمني أو الرغبة كما قال أبو حيان[٦].

---

(١) طه : ٦١

(٢) البقرة : ٢٤٥

(٣) يونس: ٨١

(٤) البيان لابن الأنباري ٢٤٠/١

(٥) المنافقون: ١٠

(٦) البحر المحيط ٢٧٥/٨، والكشف ٣٢٢/٢

وورد وقوع الفــاء بعد الطلب فــي جواب التمني في قوله تعالي : ﴿ يَــا لَيتَــنِي كُنــتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [١] علي قراءة الجمهور بنصب " **أفوز** " في جواب التمني والماضي في التمني في حكم الاستقبال؛ لأن التمنـــي لا يكــون فـــي الماضي. وكذا قوله تعالي: ﴿ **وقالوا الذين اتــبعوا لــو أن لــناكرة فنتــبرأ منهم كما تبرءوا منا** ﴾ بنصب " **نتبرأ** " لوقوعـــه في جواب التمني، لأن لو في معني التمني كأنه قيل: ليت لناكرة فنتبرأ منهم"[٢].

وقــد ألحــق الفــراء الترجي بالتمني في نصب الفعل بعد الفاء بأن مضـــمرة وجوبــا اعــتمادا علي قراءة حَفض لقوله تعالي: ﴿ **لعلي أبلغ الأســباب أســباب الســموات فأطلع** ﴾ [٣]. بنصب " **فأطلع** "[٤]. قال ابن مالك:

ومثله ما أنشد الفراء من قول الراجز:

عل صروف الدهر أود ولاتها ∴ فتستريحَ النفس من زفراتها [٥].

---

(١) النساء ٧٣

(٢) الكشاف ١/١٠٦

(٣) غافر ٣٦، ٣٧

(٤) حيــث جعلــه جوابــا بالفاء كأنه جعل لعلي أبلغ تمنيا ، ونصب **فأطلع** على جــواب التمنى بالفاء وجعله جوابا بالفاء لكلام غير موجب والمعنى: **إني إذا** بلغت اطلعت . وقرأ الباقون بالرفع نسقا على أبلغُ " حجة القراءات ٦٣١ ".

(٥) الأبــيات مــن الرجز، وقد وردت في المغني ١/١٥٥، والأشموني ٣/٣١٢ والخصـــائص ١/٣١٦، وشــواهد الشافية ٤/١٢٩، وشرح العمدة ١/٣٣٩ =

هكــذا رواه بالنصــب وهــذه الرواية جعلت ابن مالك يضيف إلي الأجوبــة الثمانــية النصب في جواب الترجي مقتديا بالفراء إلي ومعتمدا علــي روايــته لهذا البيت فيقول! والنصب بعد الفاء المسبوقة بالتحضيض نحو: ﴿ **لَوْلا أَخَّرْتَنِــي إِلَــى أَجَــلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ** ﴾ [١]. وبالتمني نحو : ﴿ **يَــا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا** ﴾ [٢]، وبالترجي نحو لعلي أبلــغ الأســباب "أسباب السموات فأطلع"[٣] علي قراءة حفص[٤] ومثله ما أنشد الفراء وذكر البيت[٥].

وقال الفراء في معانيه: وقوله : ﴿ **لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّــمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾ بالرفع يرده علي قوله " **أبلغ** " ومن جعلــه جوابــا لـــ " **لعلي**" نصبه، وقد قرأ به بعض القراء، قال وأنشدني بعض العرب:

عَــلَّ صروف الدهر أود ولاتها يدللـــنا اللمـــة مـــن لماتهـــا

فَتَسْتَرِيحَ النفــس من زفراتهــا

فنصب علي الجواب بـــ "لعل"[٦].

= ومعاني الفراء ٣/٩، واللسان: علل.

(١) المنافقون : ١٠

(٢) النساء ٧٣

(٣) غافر ٣٦، ٣٧

(٤) الإتحاف ٣٧٩، والحجة ٢٨٩، ومعاني الفراء ٣/٩

(٥) شرح العمدة ٣٣٨/١، ٣٣٩

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/٩

وبإلحـــاق الترجـــي بالأجوبة الثمانية أصبحت تسعة ونظمها بعضهم في بيت من البسيط :

مر وادع وانه وسل وأعرض لحضّهم ∴ تمن وارج كذاك النفي قد كُمُلا .

قـــال أبو حيان: ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء، وزعموا أنّ لعل تكون استفهاماً وذهب البصريون إلي منع ذلك، والترجي عندهم في حكم الواجب[1].

وقال ابن هشام في قوله تعالي: "لولا أخرتني إلي أجل قريب فأصدق" إنه من باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت عبارة التخصيص أو العرض للدعاء[2] وما قاله هنا يمكن أن يكون دليلا علي ما ذهب إليه الفراء من حمل الترجي علي التمني كما استعير التحضيض للدعاء.

وفـــي حاشـــية عبادة : وزاد بعضهم الترجي، وهو طلب المحبوب المســـتقرب الحصـــول، فصارت به الأجوبة تسعة .... قال في التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بدلـــيل قـــراءة حفـــص عـــن عاصم " فأطلع " بالنصب في جواب لعلي، ومذهـــب البصـــريين أن الترجي ليس له جواب منصوب ، وتأولوا قراءة حفـــص بـــأن " **لعـــل** " أشـــربت معني " **ليت** " لكثرة استعمالها في توقيع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني[3].

---

(١) الارتشاف ٤/١٦٧٣

(٢) شذور الذهب ٣٠٠

(٣) حاشية عبادة علي الشذور ٢/٩٢، ٩٣

والصـــحيح مـــا ذهـــب إليه الفراء والكوفيون لورود ذلك في النظم والنـــثر فمـــن النثر قوله تعالي: "وما يدرك لعله يزكي أو يذكر فتنفعه"[١] بالنصب في قراءة عاصم، وهي من متواتر السبع[٢].

وقد ورد في الشعر مجيئ ألا للتمني في قول الشاعر:

ألا رســـولَ لـــنا فيها فيخبرَنا مـــا بُعـــد غايتنا من رأس مُجرانا[٣].

حيث نصب المضارع الذي هو يخبر بأن وجوبا بعد فاء السببية في جـــواب التمني المدلول عليه بقوله: ألا ومجيئ "ألا" التي تستعمل للعرض للتمنـــي يبـــيح حمـــل الترجي علي التمني كما فعل الفراء وأيده ابن مالك وممـــا يـــدل علي ترجيح مذهب الكوفيين أيضا سماع الجزم بعد الترجي، قـــال أبـــو حـــيان: "وســـمع الجزم بعد الترجي، فدل علي ترجيح مذهب الكوفيين في أنه ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا للترجي"[٤].

---

(١) عبس : ٣ ٤

(٢) الكشف ٣٦٢/٢، والنشر ٣٩٨/٢

(٣) قالـــه أميّة بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه ٤٢٠/١ والمعني : أن الإنســـان إذا مـــات لـــم يعرف مدة إقامته في القبر إلي أن يبعث فيتمني أن يجيئه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك.

(٤) الارتشاف ١٦٧٣/٤، ١٦٨٣، ١٦٨٤

الفصل الثاني

التــوابـــــــع

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : **النعت بالأخص .**

المبحث الثاني : **حذف المنعـوت .**

المبحث الثالث : **التوكيد بـ " كل وأجمع وجمعاء " .**

المبحث الرابع : **" أو " واستعمالها بمعنى الواو أو " بل "**

الفصل الثاني : التوابـــــع

المبحث الأول : النعـت بالأخص

مــن حــق الموصــوف أن يكون أخص من الصفة وأعرف منها أو مســاوياً لها ، ولذلك وصف المُعرَّف بأل باسم الإشارة ، وبالمضاف إلى مــا كــان معرفا بغير أل ، فإذا وقع ذلك أعرب اسم الإشارة، أو الاسم المضــاف إلــى المعــرف بغير أل بدلا منه أو عطف بيان ، مثل : جاء الطالــب هــذا وجــاء الرجل الذي كان عندنا، وجاء الرجل صديق علي، وجــاء الــرجل صــديقنا، ومــع ذلك لا نجد ما يمنع من أن ينعت الأعم بــالأخص كما يجوز العكس، فتوصف كل معرفة بكل معرفة، وكل نكرة بكل نكرة، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك نقلا عن أبي علي الشلوبين ، قال: قــال أبــو علــي الشــلوبين في إملائه على المفصل: الفراء ينعت الأعم بــالأخص وهــو الصحيح [١]. وقال في شرح التسهيل : والأكثر أن يكون النعــت دون المــنعوت في الاختصاص أو مساويا له، فالأول نحو: رأيت زيــداً الفاضل، والثاني نحو: رأيت الرجل الصالح، ولا يمتنع كونه أخص مــن المــنعوت كرجل فصيح ولحان ومهذار وضحاك وأفاك، وغلام يافع ومراهق وماء فرات وأُجاج... وأمثال ذلك كثيرة، قال أبو علي الشلوبين: الفــراء ينعت الأعم بالأخص، وهو الصحيح، وحكى عنه مررت بالرجل أخــيك علــى النعت (٢). وإذا كان هذا موقف ابن مالك الذي اختاره بناء

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٦٠٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٧/٣، ٣٠٨.

علـــى تجويز الفراء نعت الأعم بالأخص، فما موقف جمهور النحويين من ذلك؟ وقبل أن نعرض ذلك حرى بنا أن نوضح المقصود بالأعم والأخص حـــتى نعلـــم المـــراد ويتسنى لنا الحكم عليه. إن الأعم هو الأكثر شيوعا كالمعـــرف بأل الجنسية والأخص هو الأكثر تحديدا وتعريفا كأخيك بالنسبة إلـــى الرجل؛ لأن المضاف إلى الضمير يأخذ حكمة التعريفي ، والمعرّف بـــأل الجنســـية أعـــم منه بكثير كما هو معلوم، ولذا جاء ترتيب النحويون للمعـــارف مـــن هـــذه الجهة العموم والخصوص، وقد أحسن الرضى في ترتيـــبه للمعـــارف وعرضها في صورة واضحة ، وعلّق على كلام ابن الحاجب الذي يقول: "والموصوف أخص أو مساو، ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله"[1]. قال الرضى: ينبغي أن تعرف أولا أنـــه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد، أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساويا له فإن هذا لا يطرد فـــي المعـــارف ولا فـــي النكرات. أما في المعارف فأنت تقول: جاءني الـــرجل العـــاقل، وهـــذا الرجل، ولقيت الشيئ العجيب، وأما في النكرات فأنـــت تقـــول: رأيت شيئاً أبيض والله ذات [2]. قديمة أو واجبة الوجود، بل مـــرادهم أن المعارف الخمس أعنى المضمرات والأعلام والمبهمات وذا

---

(١)شرح الكافية ٣١١/٢، والمسائل الخلافية ٢١٩.

(٢) فـــي الأصل: وهذا ذات قديمة وما أثبته هو الصواب، لأن ما ذكره الرضى لا يتناســـب مـــع ذات الله ســـبحانه. وقد صحح هذا النص المرحوم الدكتور المهدي شرارة في كتابه المسائل الخلافية ٢٢٠.

الــلام، والمضـــاف إلى أحدها، لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصــف به منها، إلا أن يكون الموصوف أخص، أي: أعرف من صفته أو مثلها في التعريف، فقولك: الرجل العاقل الثاني فيه وإن كان أخص من الأول مـــن جهة مدلول اللفظ [١] ، إلا أنهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولـــيهما الوضـــعيين متساويان ، وفي قولك: هذا الرجل ، هذا أعم من الــرجل مـــن حيث إنه يصح أن يشار به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كـــان، لكـــن التعريف الإشاري أقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ فعلي هذا يختص قولهم: الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة، فينبغي أن تعرف مراتـــب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى تبنى عليه الأمر في قولهم: الموصوف أخص أو مساو.

فالمنقول عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات، ثم الأعـــلام ثم اسم الإشارة، ثم المُعرَّف بالألف واللام والموصولات. وكون المتكلم والمخاطب- الضمائر- أعرف المعارف ظاهر، وأما الغائب فلأن احتـــياجه إلـــى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد، يعني أنه غير مستحق للتعريف بذاته بل استفاده من معنى مفسره [٢].

ولـــيس فـــي كـــتاب ســـيبويه نـــص صريح على أن الضمير أعرف المعـــارف ، ولكـــن قـــد يفهم هذا من قوله عن الاسم الصالح لأن يكون موصوفا :

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣١١/٢

(٢) شرح الكافية للرضى ٣١٢/٢ .

" أعلـــم أن المضـــمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين تُـــرى أن المحدث قد عرف مَنْ تعني ، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم وتؤكد [١].

ويعلـــل الرضى ترتيب سيبويه للمعارف قائلا: وإنما كان العلم أخص وأعـــرف مـــن اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضـــع كما عند المستعمل، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع، أي ذات معيـــنة كانت وتعيينها إلى المستعمل بأن يقترن به الإشارة الحسية فكثـــيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشـــارة موصوفا في كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه ؛ لشـــدة احتـــياجه إليه، وإنما كان اسم الإشارة أخص وأعرف من المعرف بـــاللام؛ لأن المخاطـــب يعـــرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معا، ومدلـــول ذي الـــلام ، يعـــرف بالقلب دون العين ، فما اجتمع فيه معرفة بالقلـــب والعيـــن أخـــص مما يعرف بأحدهما، ولضعف تعرف ذي اللام يســـتعمل بمعـــنى الـــنكرة نحـــو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [٢]. والموصول كذي اللام .

وأمـــا المضـــاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه ســـواء، لأنه يكتسب منه التعريف، هذا عند سيبويه وأما عند المبرد، فإن تعـــريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه؛ لأنه يكتسي منه، ولذا

---

(١) الكتاب ١/٢٢٣ ب، وراجع: المسائل الخلافية في التوابع ٢٢٠ .

(٢) يوسف ١٤ .

يوصـف المضاف إلى المضمـر، ولا يوصـف المضمر ، فعنده نحو : " الظـريف " في قولك: رأيت غلام الرجل الظريف بدلُ ، لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام .

ولم يزد المبرد في كلامه عن توضيح اكتساب المضاف من المضاف إلـيه دون تعـرض لدرجة التعريف حيث قال في الإضافة ، تقول : هذا غلامُ ، فاعلم . فإن زدت الألف واللام قلت : هذا الغلام يا فتى وكذلك أن أدخلـت الإضـافة: هذا غلامُ زيدٍ ، وهذه ثلاثةُ دراهم، فإن أردت تعريف الأول عرّفـت الثانـي لأنـه إنما يكون الأول معرفة بما أضفته إليه . ألا تـرى أنـك تقول : هذا غلامُ رجلٍ ، فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت: هذا غلامُ الرجل ، وهذا صاحبُ المال[1].

بـيد أنه يقول في بابِ المعرفة والنكرة: وما كان مضافًا إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نعْـته ، تقول : مررت بأخيك الطويل ، وجاءني غـلامُ زيـد العاقلُ ، ومررت بأخيك ذي المال، ورأيت أخاك ذا الجُمَّة ، وجاءنـي أخوك هذا[2] فالمبرد يخصص المضاف هنا بما أضيف إلى غير مـا فـيه الألـف والألف ، بينما سيبويه يطلق ذلك ولم يخصصه كما قال الشيخ عضيمة في تعليقه [2].

ثـم يواصـل الرضـي توضيح مذاهب العلماء في ترتيب المعارف فـيقول: وعـند الكوفيين أن الأعرف العلم ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو

---

(١) المقتضب ٤/ ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) المقتضب ٤/٢٨٢ ، والكتاب ١ / ٢٢٠ .

الـــلام، ولعلهم نظروا إلى أن العلم من حين وضع لم يقصد به إلا مدلول واحـــد معيـــن ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وأن اتفق مشاركته، فبوضـــع ثان ، بخلاف سائر المعارف. ويعني بقوله: بوضع ثان أي: علم ثان كالكنية واللقب[١].

وقـــد عقـــد الأنباري مسألة في ترتيب المعارف جاعلا الخلاف بين البصـــريين والكوفييـــن محصـــورا فـــي العلم والأسماء والمبهمة وأسماء الإشـــارة" فقـــال: ذهـــب الكوفـــيون إلى أن الاسم المبهم نحو هذا وذاك- أعـــرف مـــن الاســـم العلم ، نحو زيد وعمرو، وذهب البصريون إلى أن الاســـم العلم أعرف من الاسم المبهم[٢]. ثم رجح الأنباري مذهب الكوفيين قائلاً: والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون[٣].، ويتضح من خلال كلام الأنـــباري أن البصـــريين والكوفييـــن مـــتفقان على أن أعرف المعارف المضـــمر بـــيد أن البصـــريين يقدمـــون الاسم العلم على أسماء الإشارة والكوفيون يعكسون فيقدمون اسم الإشارة على العلم.

ثم يقول الرضى مواصلا حديثه عن ترتيب المعارف عند النحوييـــن " وعـــند ابن كيسان: الأول المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة ثم ذو اللام والموصـــول، وعـــند ابن السراج: أعرفها اسم إشارة ؛ لأن تعريفه بالعين والقلب، ثم المضمر، ثم العلم ، ثم ذو اللام .

---

(١) شرح الكافية ٣١٣/٢ .

(٢) الإنصاف ٧٠٧/٢، وشرح التسهيل ١١٧/١ .

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ .

وقال ابن مالك: أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص، أي الذي لم يـتفق له مشارك، وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة، ثم ضمير الغائـب السـالم مـن الإبهـام أي: الـذي لا يشتبه مفسره، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه[1].

ثـم يقول الرضى: المشهور الذي عليه الجمهور، فإذا تقرر ذلك فإن وجـدت الأخص في مذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل عن صاحب ذلك المذهـب لا صـفة، فاسـم الإشـارة في قولك : بزيد هذا " بدل عند ابن السـراج – لأن اسـم الإشـارة عنده أعرف المعارف – صفة عند غيره وعليه فقس .

وبعـد ذلـك بيَّن الرضى السبب الذي أوجب النحويون من أجله كون المـنعوت أخـص مـن النعت أو مساويا له فقال: وإنما لم يجز أن يكون النعـت أخـص من المنعوت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخـص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى النعت وإلا زاد عليه ما يزداد به المخاطب معرفة"[2].

ومـا سـبق عرضه هو ما قرره النحويون في ترتيب المعارف على اخـتلاف مشـاربهم وتنوع أهوائهم ، وبنوا على ذلك أحكام النعت بالنسبة إلى المنعوت ولكن ابن مالك – كما سبق عرضه – ينقل عن الشلوبين أنَّ

---

(١) راجـع : أسرار العربية ٣٤٥، وشرح المفصل ٥٦/٣، وشرح التسهيـل ١١٦/١ ، ١١٧ وشرح الكافية ٣١٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣١٣/٢ ، ٣١٤ . بتصرف وراجع المسائل الخلافية ٢٢٥ .

الفراء ينعت الأعم بالأخص فيجيز إعراب هذا في نحو : مررت بزيد هذا نعــتا لا بدلاً ترتيبا على حكايته: مررت بالرجل أخيك على النعت ويرى أن ذلك هو الصحيح [(١)].

وإذا كــان ابــن مــالك قد اختار مذهب الفراء ومثل له بما حكاه عن العرب فقد جاء في فصيح القول وبليغ الكلام ما يؤيده ويصحح اختياره .

قــال أبــو حيان: ويوافق– النعت – المتبوع في التعريف والتنكير إذا تبع في الإعراب فإن قطع الوصف لم يلزم ذلك نحو:

لقد حملت قيس بن عيلان حربها ∴ على مستقل للنوائب والحرب[(٢)].

أخاها إذا كانت عضاضا سمالها ∴ على كل حال من ذلول ومن صعب

"فمستقل" نكرة وصفته المقطوعة عنه وهي "أخاها" معرفة، والموافقة فــي الــتعريف والتنكــير إذا لــم يكن قطع هو مذهب سيبويه وجمهور البصــريين وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بكون المنعوت نكرة والنعــت معرفة[(٣)]. ، إذا كان لمدح أو ذم وجعل منه "ويل لكل همزة لمزة الــذي جمــع مالاً وعدده" فالذي وصف لــ"همزة. وأجاز الأخفش وصف الــنكرة بالمعــرفة إذا تخصصــت الــنكرة قبل الوصف[(٤)]. نحو" فاخران يقومــان" ثــم قال : " الأوليان " فالأوليان صفةُ لآخران " لمَّا تخصصت

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٨/٣ .

(٢) البيــتان مــن الطويل قالهما ذو الرمه، وقد وردا في الارتشاف ١٩٠٨/٤، والكتاب ٦٥/٢ هــ، ٢٥٠/١ ب.

(٣) المساعد ٤٠٢/٢ وتوضيح المقاصد ٩٤٩/٤ .

(٤) توضيح المقاصد ٤٩٤/٤ ، والمغني ٥٧٤/٢ والمساعد ٤٠٢/٢ .

وزعم ابن الطراوة أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف وجعل من ذلك

فبت كأني ساورتني ضئيلة ∴ من الرقش في أنيابها السم ناقع(١).

وقـــال: نافع صفة للسم، ثم قال أبو حيان: والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب(٢).

وتخلـــص من هذا أن رأى ابن مالك جاء وسطا بين طريقين، طريق مـــن الـــتزم النعـــت بالأعم وهذا تضييق من صور النعت في الَمعارف، وطـــريق من أفرط حتى جوَّز التخالف في التنكير والتعريف، وهذا يؤدي إلـــى خلـــط في الأبواب النحوية والتباس في معانيها المرادة منها، إذ من المعـــروف أن الحـــال تكـــون نكرة وصاحبها يكون معرفة والموصوف والصـــفة متوافقان فيها، واكتفاء ابن مالك بتصحيح ما نقله الشلوبيين عن الفـــراء مـــن جـــواز نعت الأعم بالأخص في المتوافقين تنكيرا أو تعريفاً يجعله محدداً لقاعدته محرراً لمقصوده منها:

وقد بيَّن في شرح العمدة سبب تصحيحه لما قاله الفراء فقال:

قلت: وقد أجاز سيبويه ذلك أيضاً ، فقال في باب ما لا يكون فيها الاسم إلا نكـــرة : " وذلك أنك تقول فيما كان وصفا هذا رجلٌ خير منك ، وهذا فارس أول فارس " فجعل أول فارس وصفاً لفارس مع أنه أخص منه .

---

(١) البيـــت من الطويل قاله النابغة وقد ورد في الكتاب ٨٩/٢ والمغني ٥١٧/٢ والهمع ١١٨/٣ .

(٢) الارتشاف ١٩٠٩/٤،١٩٠٨ .

وقـــال أيضا في باب مجرى النعت المعرفة عليها " ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل ، ومررت بالرجل كل الرجل [(١)].

ثـــم قـــال: لأنـــك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل البالغ في الكمال، "فجعـــل كـــل الرجل" صفة للرجل مع أنه أخص منه"ثم يبين ابن مالك بعد ذلـــك سبب استناد أبي على الشلوبين إلى كلام الفراء دون سيبويه فيقول : " إنمـــا اســـتند أبو على الشلوبين إلى كلام الفراء دون كلام سيبويه ؛ لأن كـــلام الفـــراء فـــي هذه المسألة لم يعارضه غيره من الكلام، وفي كلام ســـيبويه تعـــارض، فأشـــعر بما ذكرته آنفًا من كلامه بجواز كون النعت أخص من المنعوت.

ثـــم يشير إلى التعارض قائلاً: وعارضه قوله في موضع آخر" وإنما مـــنع " أخـــاك " أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص ؛ لأنـــه مضاف إلى الخاص ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به، وإن لم تكتف بذلك زدت علـــى المعـــرفة ما تزداد به معرفة، ثم قال: فلذلك صار هذا ينعت بـــالطويل، ولا ينعـــت الطويل بهذا، لأنه صار أخص من الطويل. فظاهر هـــذا الكلام أن المعرف بالألف واللام ينعت به أخوك وهذا ولا ينعتان به لأنهمـــا أخـــص مـــنه، فيحمل هذا الكلام على مراعاة الأولى، لا على أنه واجـــب البـــتة ولذلك قال: فإنما ينبغي لك أن تبدأ به ، وإن لم تكتف بذلك زدت علـــى المعـــرفة مـــا تزداد به معرفة، فلو أردت أن ذلك واجب لا محيص عنه لعبر بعبارة تقتضي ذلك.

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١ وشرح العمدة ٦٠٢،٦٠٣/٢٠/٢ .

وبهــذا الــتأويل ينتفي التعارض ، ويعتضد بعض كلامه ببعض، وقد يجمــع بيــن كلامــيه بكون النعت بالأخص جائزا في النكرتين نحو: هذا فــارس أول فــارس ،ومررت بفتى أكرم فتى، وهذا عالم حقٌ عالم وجدّ عالم، وفي المعرفتين بالألف واللامُ أو بالإضافة إلى ما هما فيه ممتنعاً إذا كــان أحدهمــا معــرفا بغير الألف واللام وبغير الإضافة إلى ما هما فيه كأخيك وهذا في مررت بأخيك الطويل، وبهذا الطويل.

والصــحيح الجــواز مطلقا كما يراه الفراء، وقياسا على عطف البيان والتوكــيد المعــنوي، فــإن القــوى تــزيد قوته بانضمام الضعيف إليه، والضعيف يقوى بانضمام القوي إليه[1].



(١) شرح عمدة الحافظ ٢ /٦٠٣ – ٦٠٥ .

المبحث الثاني : حـــذف المنعـــوت

يكثر حذف المنعوت إذا دل على الحذف قرينة كتقدم ذكره نحو: ائتنـــي بماء ولو بارداً ، وكذا إذا كان نعته غالباً عليه بحيث يمكن أن نســتغني عنه بذكر صفته كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ** ﴾ (١).

فـــ " **الجوار** " نعت لمنعوت محذوف تقديره : السفن الجواري وحسَّــن حذفه قوله : في البحر . أما إذا كانت الصفة غير غالبة على موصوفها فلا يجوز حذف المنعوت حتى لا يلتبس الكلام على السامع ويخفـــيِ عليه وجه المراد ، وذلك نحو قولك : رأيت قصيراً مثلاً ، إذ صـــفة القصـــر ليســت غالبة على شئ حتى يعلم هذا الشيء بمجرد ذكـــرها فهي توجد في أشياء كثيرة كالثوب والرجل والباب وغير ذلك مـــن أســـماء الأجـــناس . هذا في حذف المنعوت إذا كان نعته مفرداً صالحاً لمباشرة العامل .

أمـــا المنعوت الذي يكون نعته جملة أو شبهها – وكان المنعوت مرفوعاً كما قال الفارسي ، الذي ذكر رأيه أبو حيان قائلاً :

" وزعـــم الفارسي أن ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع ، وليس كما زعم فقد سمع مع المنصوب في مكان التفصيل " (٢).

---

(١) الشورى : ٣٢ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٦٠٢ ، ٦٠٣ .

فلـم يجـزه أكثر النحاة إلا بشرط أن يكون المنعوت جزءاً من اسـم قبله مجرور بمن نحو قولهم : منا ظعن ومنا أقام ، فظعن وأقام جملـتان فـي موضـع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابـتداء أي : مـنا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام . والمنعوتان بعض اسـم مجـرور بـ مـن . هـذا تقدير البصريين ، وقدر الكوفيون المحـذوف موصـولاً أي : الـذي ظعـن والـذي أقام ، وما قدره البصـريون أقـيس ؛ لأن اتصـال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته " [١].

ومـن هـذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا " أي ما منهما أحد .

وكـذا يحذف المنعوت إذا كان بعضاً مما قبله مجروراً بـ" في" كما ذهب إليه ابن مالك [٢] في قول الشاعر :

لو قلت ما في قولها لم تيثم ∴ يفضلها فيحسبٍ وميسم [٣].

أي : أحـد .

قـال السـيوطي : وغيره لم يذكر ذلك ، بل جعله ابن عصفور

---

(١) المغني ٢/ ٢٦ وشرح المفصل ٣ / ٦١ ، والتصريح ٣ / ٤٩٩ .

(٢) الهمع ٣ / ١٢٨ .

(٣) مـن الرجـز لحكـيم بـن معية ، وقد ورد في : الخزانة ٥/ ٦٢ ، ٦٣ ، وشـرح المفصل ٣ / ٥٩ ، ٦١ والهمع ٣ / ١٢٨ ، وشرح العمدة ٥٤٧ ، والكتاب ٢ / ٣٤٥ .

مـــن الضرائر[١] ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملـــة إلا ظهـــور أمـــره ودلالة الكلام عليه ، وقد ورد هذا في قول بعضـــهم : وما من البصرة إلى يسير إلا الكوفة ، أي : رجل ، وقول الشاعر :

ترمي بكفّيْ كان من أرمي البشر [٢].

أراد : بكفى رجل من أرمي البشر ، فحذف الموصوف (رجل) وأقـــام الجملة مقامه فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديرا .

وممـــا جاء من هذا ما قاله ابن مالك في شرح العمدة : " وروى الفـــراء أن أعرابـــياً بشر بابنة ولدت له ، فقيل له نعم الولد ، فقال : والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة " [٣].

وفي هذا القول حذف للموصوف وإقامة للصفة مقامه، والتقدير: والله مـــا هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، ثم حذفت الصفة التي هـــي مقول ، وأقاموا المحكي بها مقامها ، لأن القول يحذف كثيرا كما يذكـــر كثـــيرا ، والشواهد القرآنية تدل دلالة واضحة على ذلك . فيها قولـــه تعـــالى : ﴿ **وَالَّذِيـــنَ اتَّخَـــذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلا**

---

(١) الهمع ٣ / ١٢٨ .

(٢) هـــذا من مشطور الرجز وهو في الخزانة ٥ / ٦٥ ، والخصائص ٢/٣٦٧ والتصريح ٣ / ٥٠١ ، والإنصاف ١ / ١١٥ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٥٠ .

لـــيُقَرِّبُونَا إِلَـــى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (١). أي : يقولون . وقوله : ﴿ وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُـــونَ عَلَـــيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلاَمٌ عَلَيْكُم .. ﴾ (٢).أي يقولون : ســـلام عليكم . وقوله : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ (٣) أي : تقولون إنا لمغرمون .

فلما كثر حذف القول كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول فدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلاً على غيره تقديراً (٤).

وقـــد غرّت رواية الفراء النحويين فنسبوا إليه القول باسمية "نِعْم وبـــئس" مســـتدلين علـــى ذلـــك بدخول حرف الجر على "نِعْمَ" في هذه الـــرواية ، فهـــذا الزجاجي يقول : والفراء لا يضمر ؛ لأنَّ "نِعْمَ" عنده اسـم وعـــند الكسائي فعل " (٥). وابن عصفور يقول : واختلف فـــيهما هل هما فعلان أولا ، منهم من ذهب إلى أنهما فعلان وهم أهل البصـــرة ، ومـــنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة (٦).

وفال ابن مالك : وليسا باسمين .. خلافا للفراء (٧).

---

(١) الزمـــر ٣ .
(٢) الرعـــد ٢٤ .
(٣) الواقعة ٦٥ ، ٦٦ .
(٤) الإنصاف ١ / ١١٤ .
(٥) مجالس العلماء للزجاجي ٥٩ .
(٦) شرح الجمل ١ / ٥٩٨ .
(٧) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٢ .

وقـــال الرضى : وهذه الأشياء هى التى غرت الفراء حتى ظن أنهمـــا فـــي الأصـــل اسمان ، ويقول السيوطي : وعند الفراء أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما [(١)].

وعـــزا أبـــو الـــبركات الأنـــبارى القول باسميةّ نعم وبئس إلى الكوفيين ، ثم نقل عن الفراء ما رواه عن الأعرابى الذى بشر بمولود ثـــم اســـتدل بدخول حرف الجر على اسميتها عن الفراء فقال : حيث أدخل الباء على نعم وهو من أدلة اسميتها عند الكوفيين [(٢)].

والحقـــيقة أنَّ الفـــراء لم يقل باسميه نعم وبئس ، بل يذهب إلى فعليـــتهما ويتضـــح ذلـــك من خلال النصوص التى وردت فى كتابه معـــانى القرآن حيث يقول عند حديثه عن قوله تعالى " بئسما اشتروا بـــه أنفسهم " [(٣)]. وبئس لا يليها مرفوع مؤقت ولا منصوب مؤقت ، ولهـــا وجهـــان فإن وصلتها بنكرة قد تكون معرفة بحدوث ألف ولام فـــيها نصـــبت تلـــك النكرة كقولك : بئس رجلاً عمرو ، ونعم رجلا عمـــرو . وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير مؤقتة في سبيل النكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول نعم الرجل عمرو ، وبئس الرجل عمرو [(٤)].

وفـــى موضـــع آخر يقول : وقوله : " فساء قرينًا " [(٥)]. بمنزلة

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٣١٥ .
(٢) الإنصاف ١ / ٩٧ .
(٣) البقرة : ٩٠ .
(٤) معانى القرآن : ١ / ٥٧ .
(٥) النساء : ٣٨ .

قولـــك : نعـــم رجلا وبئس رجلا ، وكذلك " وساءت مصيراً " [١]. " وكـــبر مقــتاً " [٢]. وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من الـــنكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير مؤقتة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة ، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب .

ويلاحـــظ هنا أنه يحمل بعض الأفعال التي تأتى على وزن فَعُل -بفــتح الأول وضم الثاني- على نعم وبئس ويعاملها مثلها . ثم يجيز – كمـــا فعل الكسائى – أن يلحق نعم وبئس ضمير ، مطابق لما بعده ، فـــيقول : ويجـــوز أن تذكـــر الرجلين قد تكون : بئسا رجلين وبئس رجليـــن ، وللقوم نعم قوماً ونعموا قوماً ، وكذلك الجمع بين المؤنث ، وإنمـــا وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء ؛ لأنّ بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل : قام وقعدا ، فهذا في بئس ونعـــم كثـــير ، وربمـــا قيل في غيرها مما هو في معنى نعم وبئس . وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً ، فوحد فعل البيوت ، وكان الكســـائى يقـــول : أضنر جاد بهن أبياتاً وليس هنا مضمر ، إنما هو الفعل وما فيه أ.هـ [٣].

فالفـــراء هـــنا يـــتفق مع أستاذه الكسائى الذي روى عن العرب أجازتـــه إلحاق علامة التثنية والجمع مع نعم وبئس [٤]. وفى موضع

---

(١) النساء : ٩٧ .

(٢) الصف : ٣

(٣) معانى القرآن : ١/ ٢٦٨ .

(٤) راجع صـــ من البحث .

ثالث يؤكد الفراء على فعلية نعم وبئس فيقول : وقوله: " **نعــم الثواب**" ولم يقل نعمت الثواب ، وقال : ﴿ **وحسنت مرتفقا** ﴾ [(١)]. فأنث الفعل علـــى معـــنى الجنة ، ولو ذكر بتذكير المرتفق كان صوابا ، كما قال "**وبئس المهاد** ، **وبئس القرار** " **وبئس المصير** " ، وكما قال: " **بئس للظالمين بدلا** " يريد : إبليس وذريته ولم يقل؛ بئسوا ، وقد يكون بئس لا بلـــيس وحـــده أيضـــاً . والعـــرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأســـماء فـــيقولون : أما قومك فنعموا قوما ونعم قوما وكذلك بئس ، وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه إنما أدخلوهما لتدلا علـــى المدح والذم ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك ، وأنها لا يقال فيهما يبأس الرجل زيد ، ولا ينعم الرجل أخوك ، فلذلك اســـتجازوا الجمـــع والتوحـــيد فى الفعل ونظيرهما " عسى أن يكونوا خيراً منهم ، وفى قراءة عبد الله : ﴿ **عسوا أن يَكُونُوا خَيْراً مِنهُم** ﴾ ألا ترى أنك لا تقول : هو يعسى كما لم تقل : يبأس [(٢)] أهـ .



(١) معانى القرآن : ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦-٢ .

المبحث الثالث :: **التوكيد بـ " كل وأجمع وجمعاء "**

" **كــل** "مــن ألفــاظ التوكــيد التي تفيد التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل نحو : حضر الطلاب كلهم ويشترط فيها أن تكــون مشــتملة على ضمير يعود على المؤكَّد ، ولابد في المؤكَّد بهــا أن يكون جمعا له أفراد ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعــض بحيــث يمكن وقوع الحدث على بعضها دون البعض الآخر . فــإن لم يكن المفرد على هذه الصورة فلا يصح توكيده بـــ " كل " إذ لا يقــال: جاء خالد كله ؛ لأن فعل المجيئ لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء خالد دون بعض .

وإذا كــان لفــظ " كــل " لا يستعمل إلا مضافا إلى ضمير ، فهل تغنــي نــية المضــاف إليه عن النطق به ؟ أو هل تقطع " كل " عن الإضــافة ويعــوض عــنها التنويــن ؟ هذا ما سيتضح لنا من خلال السطور التالية .

يقــول ابــن مــالك : ولا تغني نية المضاف إليه عن النطق به ، وهــذا شرط مجمع عليه في غير " **كل** " وأجاز الفراء إخلاء كل منه ووافقــه الزمخشــري فــي الكشــاف فجعل " **كلا** " توكيداً في قراءة بعضــهم : " **إنا كلا فيها** " [1]. والصحيح جعله حالاً والعامل فيــه :

---

(١) غافــر : ٤٨ ، وراجــع القراءة في : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٣٧ =

" فيهـــا " [1].

قـــال القرطبـــي " قـــال الأخفش " كلٌ " مرفوع بالابتداء . وأجاز الكســـائي والفـــراء " إنـــا كـــلا فـــيها " بالنصب على النعت والتأكيد للمضــــمر فـــي " إنـــا " وكذلـــك قرأ ابن السُميْقع وعيسى بن عمر ، والكوفـــيون يســـمون التأكـــيد نعتاً ومنع ذلك سيبويه ؛ لأنَّ " كل " لا تنعـــت ، ولا ينعت بها ، ولا يجوز البدل فيه ؛ لأن المخبر عن نفسه لا يـــبدل منه غيره ، وقال معناه المبرد ، قال : لا يجوز أن يبدل من المضمر هنا لأنه مخاطب ولا يبدل من المخاطِب ولا من المخاطَب ؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما ، هذا نص كلامه [2].

ويقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا كُلٌّ فِيهَا** ﴾ رفعتَ " كل " بـــ " فـــيهـــا " ولـــم تجعله نعتاً لـــ " إنَّ " ولو نصبته على ذلك وجعلت خـــبر إنَّ فيها " ومثله : ﴿ **قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ** ﴾ [3]. ترفع " كله لله " وتنصبها على هذا التفسير " [4].

قال الزمخشري : وقرئ " كلا " على التأكيد لاسم إنَّ وهو معرفة والتنويـــن عـــوض من المضاف إليه يريد : إنا كلاً أو كلنا فيها . فإن

= والقرطبي ١٥ / ٣٢١ ، والكشاف ٣ / ٤٣٠ .

(١) شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٥٦ .

(٢) القرطبي ١٥ / ٣٢١ .

(٣) آل عمران الآية : ٥٤ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ١٠ .

قلت : هل يجوز أن يكون " كلاً " حالا قد عمل فيها " فيها " ؟ قلت : لا ؛ لأن الظـــرف لا يعمـــل فى الحال متقدمه كما يعمل فى الظرف متقدما تقول : كل يوم لك توب ، ولا تقول : قائما فى الدار زيد (١).

وقــد خـــالف ابـــن مالك الزمخشرى حيث جعل " كلا " حال من الظرف فيها " فى شرح العمدة . وقال فى التسهيل : ولا يستغنى بنية إضـــافته خلاف للفراء والزمخشرى وقال فى شرحه : وأجاز الفراء والزمخشـــرى فى قراءة من قرأ : " إنا كلا فيها " بالنصب على توكيد اســم إنَّ وذلـــك عندى غير جائز ؛ لإن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكَّد ، وهو النفس والعين وكل وجمـــيع وعامــه ، وضـــرب منوى الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته وقد أجمعنا على أن المنوي الإضافة لا يستعمل صـــريح الإضافة ، وأجمعنا على أن غير كل من الصريح الإضافة لا يســـتعمل منوى الإضافة ، فتجويز ذلك فى كل ما يستلزم عدم النظير فى الضربين ؛ لأنَّ غير " **كل** " إما لازم لصريح الإضافة وإما ملازم لمـــنويها ، فإفـــراد " **كـــل** " بجـــواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير والمفضـــى إلـــى ذلـــك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشرى فوجب اجتـــنابه . والقـــول المرضى عندى أن " كلا " فى القراءة المذكورة منصـــوب علـــى الحال من الضمير المنوى فى " فيها " " وفيها " هو العـــامل وقـــد قُدمـــت الحال عليه مع عدم تصرفه (٢). كما قُدمت فى

(١) الكشاف ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

قـراءة : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [١]. ويلاحظ أن ابن مالك أطـال الكلام في توضيح الرد على الفراء والزمخشري وخالفهما في إعـراب كـلا " حيـث ذهـب فـيها إلـى الحالية وأعربها الفراء والزمخشري توكيداً [٢].

وردّ أبـو حـيان تنظير الزمخشري فقال : وهذا الذي منعه أجاز الأخفـش إذا توسـطت الحال نحو : زيد قائماً في الدار ، وزيد قائماً عندك .

والتمثـيل الذي ذكره – من أن الظرف لا يعمل متقدماً نحو قائماً فـي الـدار زيد – ليس مطابقاً للآية ؛ لأن الآية تقدم فيها المسند إليه الحكـم ، وهو اسم " إن " وتوسطت الحال إذا قلنا : إنها الحال وتأخر العـامل فـيها " وأما تمثيله بقوله ولا تقول : قائماً في الدار زيد فقد تأخر فيه المسند والمسند إليه .

ولكن أبا حيان لم يرتض تخريج ابن مالك أيضاً ، حيث قال عنه: وهذا التخريج هو على مذهب الأخفش كما ذكرناه ، والذي أختاره أن كلاً بدل من اسم إنَّ ؛ لأنَّ كلا يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك [٣].

وقد وافق ابن هشام أبا حيان فقال في تخريجه لهذه القراءة :

---

(١) الزمـر ٦٧ . بنصـب " مطويات " وهي قراءة عيسى بن عمر وعاصم – راجع : مختصر ابن خالويه ١٣١ ، والبحر ٩ / ٢٢١ .

(٢) معاني الفراء ٣ / ١٠ ، والكشاف ٣ / ٤٣١ .

(٣) البحر المحيط ٩ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والارتشاف ٤ / ١٩٥٠ .

والصــواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائــز إذا كــان مفــيداً للإحاطة نحو : قمتم ثلاثتكم ، وبدل الكل لا يحــتاج إلــى ضمير ويجوز لــ " كل " أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضــمير ، نحو : جاءني كل القوم ، فيجوز مجيئها بدلاً ، بخلاف : جاءنــي كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة ، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا " حال ، وفيه ضعفان :

١ – تنكــير " كل " بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو نادر كقول بعضهم : مررت بهم كلا ، أي : جميعا .

٢– تقديــم الحــال علــى عاملها الظرفي ، فضلا عن أن " كلا " جامد ، والحال مشتقة اللهم إلا أن تؤول بــ مجتمعين " [1].

والخلاصة أن " كُلًّا " فيها أوجه ثلاثة .

الأول : أنها منصوبة على الحالية ، وإليه ذهب ابن مالك .

الثاني : أنها منصوبة على التوكيد لاسم إن ، وتوكيد الظاهر من ضمير الحاضر موجود في كلام العرب في نحو : قمتم ثلاثتكم ، فإن ثلاثــتكم " بــدل من التاء في قمتم وهو دال على الإحاطة والشمول . وإلى هذا الرأي ذهب الفراء والزمخشري .

الثالــث : أن " **كــلا** " بــدل من اسم إنَّ . والراجح ما ذهب إليه

---

(١) المغنــي ٢٥٧ ، وحاشــية الدســوقي ١ / ٢٠٧ ، وحاشــية ياســين على التصريح ٢ / ١٢٣ ، والمسائل الخلافية في التوابع ١٨٤ .

الفــراء والزمخشري ؛ إذ **لا تُقطع " كل** " عن الإضافة لفظاً أو تقديراً ، والتنويــن فيها عوض من المضاف إليه وهذا أفضل من النصب على الحالــية المرتب عليه خلاف في تقديم الحال على عاملها والإبدال من ضمير الحاضر دون الاتصال بضمير المبدل منه .

✪✪✪✪✪

- التوكيد بـ أجمع وجمعـاء

" **أجمـــع وجمعاء** " من ألفاظ التوكيد المعنوي التي يغلب عليها ألا تســتقل وحدهــا بالتوكــيد ، بل تأتي رديفة للفظ كل ، فيقال : مضى الشـــهر كلــه أجمع وحفظت القصيدة كلها جمعاء ، ويجوز أن تستقل بالتوكــيد ، فــيقال:مضـــى الشهر أجمع . وعلى كلٍّ فأجمع وجمعاء يفترقان عن غيرهما من ألفاظ التوكيد من ناحيتين .

الأولى : أنـــه لا يجـــوز إضافتهما إلى الضمير ، فلا يقال : جاء القوم أجمعوهم .

الثانية : أنَّ هـــذه الألفـــاظ أجمع – جمعاء – جمع ممنوعة من الصرف فلا يلحقها التنوين ولا تقبل الكسرة .

وإذا كـــان أجمـــع وجمعـــاء يســـتعملان في التوكيد ، فهل يجوز نصبهما على الحال ؛ وبذلك يستعملان حالين ؟

يقـــول ابـــن مـــالك : وحكـــى الفـــراء : أعجبني القصر أجمعُ ، وأعجبنـــي الدار جمعاءُ ، بالرفع فيهما على التوكيد ، وبالنصب فيهما على الحالية " [١].

ويـــردف هذا القول بقول آخر له في التسهيل يشير فيه إلى نصب أجمـــع وجمعـــاء علـــى الحالية فيقول : وربما نصب أجمع وجمعاء

---

(١) شـــرح العمـــدة ١ / ٥٧٥ ، ومجـــالس ثعلب ١/ ٩٨ شرح وتحقيق عبد الســـلام هارون ، حيث ورد فيه : فلما جاء بصورة النعت عامله معاملتين : معاملة النعت ومعاملة التوكيـــد .

خالين وجمعاهما كهما على الأصح .

وفـــي أثناء شرحه للتسهيل يقول : وحكى الفراء : أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال [١].

ويقـــول الســـيوطي : هذه الألفاظ معارف بنية الإضافة أو العلمية ومـــن ثَـــمَّ لم تنصب حالاً على الأصح ، وقيل : نعم : حكى الفراء : أعجبني القصر أجمع والدار جمعاءَ " [٢].

ومـــن خلال ما سبق يُفهم أن الفراء لا يجيز النصب على الحالية إلا في المفردين . وأجاز الرضي وقوع المفرد والجمع حالين على قلة فقال: وربمـــا نصبت جمعاء وجمع حالين كـــ جاءتني القبيلة جمعاءَ ، والقبيلة جُمَـــعَ وهـــو قليل . وعليه فلا مانع من إعراب أجمع وجمعاء حالين إذا احـــتاج المعـــنى إلى ذلك ، أما من ناحية تعريفهما فيقول ابن منظور : وكلاهمـــا معرفة لا ينكر عند سيبويه ، وأما ثعلب فحكى فيهما التعريف والتنكـــير جمـــيعا ، تقـــول أعجبني القصر أجمعُ ، وأجمعَ ، الرفع على التوكيد والنصب على الحال [٣]. ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

وأشـــار ابن يعيش إلى الجانب المعنوي الذي يتطلب أن تكون أجمع منصـــوبة علـــى الحالية ، فقال : لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه ؛ لأنه يكون حالا ، لأن التقدير : فعل ذلك في هذه الحال [٤].

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٥ .

(٢) همع الهوامع ٣ / ١٤٠ بتصرف .

(٣) اللسان : جمـــع ، ومجالس ثعلب ١ / ٩٨ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٤١ .

المبحث الرابع " أو " هل تكون بمعنى الواو أو " بل "؟

" أو" مــن حــروف العطف التي تفيد بعد الطلب التخيير نحو: تزوج هــندا أو أختها ، أو الإباحة نحو: جالس العلماء أو الزُهاد ، والفرق بينهما امتــناع الجمــع بيــن المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة ، وبعد الخبر للشك نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [١]. أو للإبهام نحــو : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [٢].وللتفصــيل نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [٣]. أو للتقسيم نحو الكلمــة اســم أو فعل أو حرف[٤]. ، وللإضراب عند الكوفيين وأبي على وحكى الفراء ذلك ونقل رأيه ابن مالك فقال:

" ومــثال الإضــراب قوــله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَــزِيدُونَ ﴾ [٥]. قــال الفراء: أو هنا في معنى " بل " كذا جاء في التفسير مــع صــحته في العربية [٦]. وحكى الفراء اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا

---

(١) الكهف: ١٩.

(٢) سبأ: ٢٤.

(٣) البقرة:١٣٥.

(٤) راجع: أوضح المسالك ٣/٣٧٧ – ٣٧٩ والمغنى ١/٨٨-٩٥.

(٥) الصافات: ١٤٧.

(٦) معاني القرآن ٢/٣٩٣.

تبرح اليوم ، فهذا إضراب صريح[١].

ويعلـــق الفراء على مجيء " **أو** " بمعنى " **بل** " قائلا: من زعم أن"أو" في هـــذه الآية على غير معنى بل فقد افترى على الله ؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى لا يشـــك، ومنه قوله تبارك وتعالى ﴿ **وأرسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون** ﴾ [٢]. وربما كان تعليقه هذا ردا على من زعم أن " أو " في الآية تفيد الشك .

وقـــد عقد الأنباري فصلا لهذه المسألة فقال: قال الكوفيون: يجوز أن تكـــون أو بمعـــنى الواو وبمعنى بل لمجيئه كثيرا في كتاب الله عز وجل، ومـــنه قولـــــه تعالـــى ﴿ **وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون** ﴾ وذهـــب البصـــريون إلـــى إن " **أو** " لا تأتـــي بمعنى الواو ولا بمعنى بل؛ لأن أو حرف وضع لمعنى يخالف معنى " **بل** " ومعنى " **الواو** " ، وذهبوا إلى أن الأصـــل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر تمسكا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن الدليل [٣].

ويـــرى الفراء في قوله تعالى ﴿ **ولا تطع منهم أثما أو كفورا** ﴾ أن أو بمعـــنى الواو ويقول في تفسير هذه الآية : فيكون المعنى في " **أو** " قريبا مـــن معـــنى الـــواو، كقولك للرجل : لأعطينك سألت أو سكت ، معناه : لأعطينك على كل حال[٤].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٦٢٥/٢، وشرح التسهيل ٣٦٣/٣.

(٢) معاني الفراء ٢٥٠/١.

(٣)الإنصاف ٤٧٨/٢ – ٤٨١ المسألة ٦٧.

(٤) معاني الفراء ٢٢٠/٣.

وكذا يقول في قوله تعالى ﴿ **عذراً أو نذراً** ﴾ إعذاراً من الله وإنذاراً ، فأو هنا بمعنى الواو كما هو واضح[١].

والبصـــريون لا يقولـــون كلهم إن أو لا تأتي بمعنى الواو أو بل فهذا قطـــرب محمـــد بن المستنير المتوفي ٢٠٦هـ يذهب إلى أن "أو" قد تكون بمعنى الواو وأنشد بيت النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد[٢].

فقـــال معناه: ونصفه ولعمري أن كذا معناه؛ وكيف لا يكون[٣]. كذلك ولا بد منه ، وقد كثرت فيه الرواية أيضا بالواو: ونصفه ويحمل ابن جني البيـــت الســـابق على معنى يبقى الحرف فيه على أصل وضعه من الشك، فـــيقول: لكـــن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه مـــن كـــون الشـــك فيه، وهو أن يكون تقديره : ليتما. هذا الحمام لنا إلى حمامتـــنا أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليها وحرف العطف على ما قدمـــناه في قوله عز وجل :﴿ **فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً** ﴾ [٤]. أي: فضرب فانفجرت ...

---

(١) السابق نفسه ٢٢٢/٣.

(٢) البيـــت مـــن البسيط وقد ورد في الديوان ٢٤، والإنصاف ٤٧٩/٢ وشرح عمـــدة الحـــافظ ٢٣٣، والخصـــائص ٢٢١/٢، والخـــزانة ٢٥١/١ وشرح المفصل ٥٨/٨، واللسان قدر .

(٣) الخصائص ٢٢١/٢.

(٤) البقرة: ٦٠.

وكــذا يحمــل الآية التي أدرها الفراء على أن " أو " فيها للإضراب وهــي قوــله تعالى ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾ على الشك أيضاً فيقول :

فأمــا قول الله سبحانه ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾ فلا يكــون فيه"أو" على مذهب الفراء بمعنى " **بل** " ولا على مذهب قطرب في أنهــا بمعــنى الــواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً، وذلك أن هذا كــلام خــرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين ، وتأويله عند أهل الــنظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم هؤلاء مائة ألف أو يزيدون[١].

فهــو يجعل الشك والتردد في الآية من المتكلم نفسه وفي موضع آخر يجعــل أو بمعنى"بل" وذلك في قراءة أبي السمال لقوله تعالي ﴿ **أَوَ كُلَّمَا عَــاهَدُواْ عَهْــداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم** ﴾ [٢]. ويــورد ابن مالك آراء العلماء الذين وافقوا الفراء على مجيء " **أو** " للإضراب فيقول: ووافق الفراء أبو علــى الفارســي وابــن برهان، قال ابن برهان في شرح اللمع: قال أبو علــى"أو" علــى ضــربين : أحدهمــا أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، والآخر: أن تكون للإضراب، وقال ابن برهان:

وأما الضرب الثاني فنحو: أنا أخرج ثم تقول : أو أقيم ، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة ، كأنك قلت: لا بل " **أقيم** " [٣].

---

(١) الخصائص ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢.

(٢) راجع المحتسب ٩٩/١ عند الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٣) راجع: التصريح ٥٩٥/٣.

وقد نقل ابن مالك هذا الكلام عن إبن برهان في شرح العمدة، وشرح الكافية وشرح التسهيل[1].

ثـم أيـد ابـن مـالك مجيء أو للإضراب في الشعر[2]. بقول جرير يخاطب هشام بن عبد الملك:

ما ترى في عيال قد برمت بهم ∴ لم أحص عدتهم إلا بعـــدّاد

كانوا ثمانيــن أو زادوا ثمانيــة ∴ لولا رجاؤك قد قتلت أولادي[3].

وبمعنى الواو جاء قول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ∴ كما أتى ربه موسى على قدر[4].

أراد: وكانـت له قدرا قال ابن هشام: الذي رأيته في ديوان جرير إذ كانت[5]. **ومثله قول زهير:**

فظلت وظل أصحابي لديهم ∴ غريض اللحم نيء أو نضيج [6].

---

(١) راجـع: شرح العمدة ٦٢٦/٢، وشرح الكافية ١٢٢١/٣، وشرح التسهيل ٣ /٣٦٣.

(٢) راجع: شرح العمدة ٦٢٧/٢– ٦٢٩.

(٣) البيــتان مــن البســيط وقد ورداً في حاشية الدسوقي ٦٨/١ والأمير ٦٢/١ والمغنى ٦٤/١ وديوان جرير ١٥٦ براوية لم تحص.

(٤) البيــت مــن البســيط وقد ورد في المغني ٦٤/١، والدرر ١٨١/٢ وحاشية الدسوقي ٦٨/١ والأمير ٦٢/١، والهمع ١٧٤/٣.

(٥) راجع الهمع ١٧٥/٣.

(٦) البيــت مــن الوافــر وقد ورد في ديوان الهذليين ص ١٠٤، واللسان نبأ، وشرح العمدة ٦٢٩/٢.

أراد : لـدي ولديهـم غريض اللحم نيء ونضيج ، فحذف المعطوف وجاء بـ " **أو** " موضع الواو ، والغريض الطرى[١].

ويـرجح الأشموني مجيء " أو " بمعنى الواو وبل " بقوله: وقد تخرج " أو" إلـى معـنى بل والواو ، وذكر ابن مالك أن " أو " تعاقب الواو في الإباحـة كثـيرا وفـي عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ، ورجح الزبيدي المتوفي ٨٠٢هـ مذهب الكوفيين في هذه المسألة[٢].

وإذا كانـت هـذه المسـألة قـد ذكـرت ضمن مسائل الخلاف بين البصـريين والكوفييـن فلا أرى أنها مسألة خلافية ، لأن الفراء لم يخالف نحـاة البصـرة في مجيء " أو " بمعنى"بل " أو" الواو" فهذا سيبويه إمام النحوييـن- يذهـب إلى أن " أو " قد تأتي بمعنى الواو[٣]. ويعقد لذلك باباً عـنوانه " هـذا باب " أو " في غير الاستفهام" ويرى أنك لو قلت: جالس عمـرا أو خـالدا أو بشراً كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم تعيَّن واحداً ، وفـي ذلـك دلـيل على أن كل واحد منهم أهل لأن يجالس، فيقول تقول: جـالس عمـرا أو خـالدا أو بشرا، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسـانا بعينه، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت: جالس هذا الضـرب مـن الناس، وتقول: كل لحما أو خبزاً أو تمراً، كأنك قلت: كل أحـد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة الذي قبله ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ **وَلا**

---

(١) راجع شرح عمدة الحافظ ٦٢٧/٢- ٦٢٩.

(٢) ائتلاف النصرة ١٤٩.

(٣) ووافقه الأخفش والجرمي والأزهري كما في الهمع ١٧٤/٣.

تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [١]. أي لا تطع أحداً من هؤلاء[٢].

والمعنى لا تطع آثما وكفورا.

ثــم يقــول: ومــن العــرب من يقول: خذه بما عز وهان، أي: خذه بالعزيز والهين ، وكل واحدة منهما تجزيء عن أختها [٣].

وفي قوله " **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾** [٤]. فسر ســيبويه " أو" بمعنى الواو فقال: وتقول إني وإياك منطلقان؛ لإنك لا تقدر علــى الكاف[٥]. وقال الفراء عند تفسيره لهذه الآية أيضاً" قال المفسرون: معــناه " وإنــا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين " معنى " **أو** " معنى الواو عندهم[٦]. بيد أن الفراء لا يرى أن"أو" دائما تكون بمعنى الواو، وإنما وضع لها شرطاً وهو كونها في الأمر المفوّض ، كما تقول: إن شئت فخذ درهما أو درهمين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل أو بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة [٧].

" **فــأو** " لا تكــون دائمــا بمعنى الواو ولا "بل "ولكن لها وجوه في

(١) الإنسان ٢٤.
(٢) الكتاب ٣/١٨٤هـ .
(٣) الكتاب ٣/١٨٥.
(٤) سبأ: ٢٤.
(٥) الكتاب ٢/٣٥٦.
(٦) معاني الفراء ٢/٣٦٢.
(٧) معاني الفراء ٢/٣٦٢.

العربـــية تســـتعمل فيها ، وقد أوضح الفراء ذلك ووضع له شروطاً حتى يقال : أن " **أو** " تعني الواو أو " **بل** " [١].

وقـــال السيوطي: قال ابن مالك : " ومن أحسن شواهده حديث " اسكن حـــرا فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد [٢] " وما روي عن ابن عباس فـــي تفســـير قوله تعالى **﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾** قال : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك ثنتان سرف أو مخيلة أي: ومخـــيلة ، والمخيلة الكبر[٣] ويتضح مما سبق أن " **أو** " تأتي بمعنى الواو وإن كـــان البصريون ينكرون ذلك ويتكلفون في رد ما ورد من نصوص تثبت مجيء أو بمعنى الواو كما قال بعض شراح الحديث السابق إن " **أو**" فـــيه للتنويع علما بأن حديث "اسكن حراء أو أحد" روي بروايتين إحداهما بـــالواو والأخـــرى بـــأو والأشبه بالحق أن تكون رواية الواو هي الأصل والثانية من تصرف الرواة . **والله أعلم .**



(١) راجع: دراسة في النحو الكوفي ٣٥٨.

(٢) رواه الـــبخاري فـــي صحيحه باب فضائل أصحاب النبي برقم ٣٦٨٦ بلفظ أحد، ورواه مسلم بلفظ حراء.

(٣) راجـــع الهمع ٣/١٧٥،١٧٤، والنهاية ٢/٤٦٢ ، والقرطبي ٧ / ١٩١ عند تفسيره للآية ٣٢ من الأعراف .

الفصل الثالث

الأساليب

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : **حكم نداء النكرة .**

المبحث الثاني : **استعمال ألف الندبة في النداء .**

المبحث الثالث : **الندبة وهاء السكت .**

المبحث الرابع : **التعجب والتفضيل من العاهات والألوان**

المبحث الخامس : **الفصل بين فعل التعجب ومعموله**

المبحث السادس : **" ما " في أسلوب نعم وبئس .**

الفصل الثالث : الأساليـــب

المبحث الأول حكـــم نداء النكـــرة

الـــنكرة فـــي الـــنداء إما أن تكون موصوفة أو غير موصوفة ، فإن كانـــت غـــير موصـــوفة ففـــي ندائهـــا خلاف بين النحويين، حيث ذهب البصريون إلي جواز ندائها مطلقا، مُقبل عليها وغير مُقبل .

وذهـــب المازني إلي إنكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء، وفصـــل الكســـائي والفراء وعامة الكوفيين القول في ذلك فقالوا: إن كانت خلفـــا مـــن موصوف جاز نداؤها وذلك بأن كانت صفة في الأصل حذف موصـــوفها وخلفـــته نحو: يا ذاهبا، والأصل: يا رجلا ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك. ومنع الأصمعى نداء النكرة مطلقاً[١].

وإذا وصـــفت الـــنكرة، فمذهب البصريين أنه يجب نصبها، قصدت واحداً بعينه أولا. ومذهب الكسائي جواز الرفع والنصب فيها.

ومذهـــب الفـــراء التفصيل بين أن يكون العائد فيها ضمير غيبة أو خطـــاب، فـــإن كان العائد فيها ضمير غيبة وجب النصب نحو: يا رجلا ضـــرب زيـــداً، وإن كـــان ضـــمير خطـــاب نحو: يا رجلُ ضربت زيداً فالرفع[٢].

ونقـــل ابـــن مـــالك عن الفراء أنه قال: النكرة المقصودة الموصوفة تُؤْثِر العرب نصبها يقولون: يا رجلا كريما أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر

---

(١) ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤، ٢١٨٤ والهمع ٢٩/٢

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٨٤/٤ والهمع ٢٩/٢، ٣٠

ممـــا ينصـــبون[١]. وقد تحدث الفراء عن ذلك في معانيه أثناء ذكره لقوله تعالـــي: ﴿ **يَـــا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ** ﴾[٢]. فقال : وقوله : ﴿ **يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِـــبَادِ** ﴾ المعنـــي: يـــا لها حسرةً علي العباد ، وقرأ بعضهم ﴿ **يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ** ﴾[٣] والمعني في العربية واحد، والله أعلم، والعرب إذا دعت نكرة موصـــولة بشيئ آثرت النصب، يقولون: " يا رجلا كريما أقبل ، ويا راكبا علـــي البعـــير أقـــبل ، فـــإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون[٤] ، أنشدني بعضهم :

يـــا ســـيداً مـــا أنت من سيّد ... موطـــأ الا عقـــاب رحيب الذراع
قـــوال معـــــروف وفعـــّـــا له ... نحـّــار أمـــات الرَّبـــاع الرتاغ[٥]

---

(١) شـــرح العمـــدة ٢٧٨/١، وشـــفاء العليل ٨٠٥/٢ وشرح التسهيل ٣٩٣/٣ والمساعد ٤٩٢/٢

(٢) يسن: ٣٠

(٣) بالإضـــافة وإسقاط علي وتعزي إلي ابن عباس والضحاك ومجاهد وأبي بن كعـــب، ويجـــوز أن يكون المصدر مضافا إلي الفاعل أو إلي المفعول، وإنما أتحســـر عليهم أو يتحسرون (مختصراً أبن خالوية ١٢٥ والمحتسب ٢٠٨/٢ وإعراب الشواذ ٣٦١/٢.

(٤) معانـــي الفـــراء ٣٧٥/٢، والخـــزانة ٩٦/٦، والتصـــريح ٢٤/٤، وشرح التسهيل ٣٩٢/٣.

(٥) البيـــتان مـــن السريع ، قالهما السفاح بن بكير اليربوعي رثي بهما يحي بن شـــداد أحدبنـــي ثعلـــبة بن يربوع. وقال أبو عبيدة: هي لرجل من بني قريع رُثـــي بهما يحي ابن ميسره صاحب مصعب بن الزبير. والرّباع جمع رُبَع ، وهـــو مـــا ينـــتج فـــي أول نتاج الإبل ، وخص أمهات الرباع لأنها عزيزة

ويفهـــم من كلامه أن النكرة المقصودة الموصوفة بمفرد يختار فيها النصب، ويجوز الرفع فتقول: يا رجلا كريما أقبل، ويجوز يا رجل كريم، وإذا وصفت بجملة أو شبهها وجب النصب.

وإذا كـــان المـــنعوت نكرة مقصودة، فهل ينتظم هذا في سلك الشبيه بالمضـــاف؟ ورد في التصريح ما نصه: وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضـــاف النعـــت والمنعوت إذا كان المنعوت نكرة مقصودة فإن العرب تؤثـــر نصـــبها علـــي ضمها كما حكي الفراء عن العرب: يا رجلاً كريماً أقـــبل، ووجهـــه أنه يحتمل أن يكون نقل إلي النداء موصوفاً فبقي علي ما كـــان علـــيه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وتعريف القصد لا يقـــدح فـــي هـــذا، فإنـــه إنمـــا ورد علي الصفة وموصوفها معا لا علي الموصـــوف وحـــده، فـــإن عـــورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعـــرفة الموصـــولة نحـــو: يا زيد العاقل. أجيب بأن حاجة النكرة إلي الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها.

فـــإن قـــيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحـــا، أجيب بأن النداء تارة يرد علي الموصوف وصفته وعند ذلك لا بـــد مـــن النصب، وتارة يرد علي الاسم غير موصوف، فلا بد من البناء علـــي الضم، لأن الصفة إنما ترد علي المنادي وحده ، فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان.

فـــإن قيل : إذا كانت النكرة مقصودة، فهي معرفة ، فكيف توصف

والمغنـــي أن هـــذا الرجل لا يقول إلا فعل ولا يعد إلا وفَّي . راجع الخزانة ٩٦/٦ ، ٩٨ ، ومعاني الفراء ٣٧٥/٢

بالــنكرة، وإنمــا توصف ؟ بالمعرفة ، حكي يونس عن العرب: يا فاسقُ الخبيــثُ ، وتحدث سيبويه عن ذلك فقال: ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنــه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ وبالرفع، ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه " (١).

وقــد أخــبر يونس سيبويه بذلك، ففي حاشية ياسين قال الدنوشري: فــاعل أخبر راجع إلي يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده: ويحــتمل أن المعني أن سيبويه قال: إن النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخــبر بذلــك ولــم ينقل عن العرب هذا ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين. (٢).

وقــد أجيــب عن القول السابق بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة مالا يغتفر في الأصلية ويحتمل أن يكون المنادي محذوفا، ورجلا حال موطئة، والــتقدير: يــا زيدُ رجلا كريما أقبل. وأما نحو: يا حليما لا يعجل ونحوه فــيقول الموضــح – ابن هشام – عنها: ليست الجملة نعتاً لما قبلها وإنما هــي فــي موضع الحال، والسر في ذلك أن الوصف صار معرفة بالقصد والإقــبال، والجملــة لا تقــع نعتاً للمعرفة ، وعلي هذا فالنكرة المقصودة الموصــوفة من قبيل الشبيه بالمضاف وفيما سبق دلّ علي ابن مالك الذي جعل الجملة نعتاً لما قبلها (٣).

وشــواهد إدخــال النكرة الموصوفة في الشبيه بالمضاف كثيرة منها

---

(١) الكتاب ٣١١/١

(٢) حاشية ياسين علي التصريح ١٦٨/٢

(٣) راجع: شرح التسهيل ٣٩٣/٣، والتصريح ٢٦٠،٢٤/٤ بتصرف

قول الصلتان العبدي :

أيـــا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جريـــر ولكـــن في كليب تواضع(١).

حيــث جــاء النعــت بالجملـــة الإسمية ، ومثال النعت بالفعلية قول الشاعر:

لعلـــك يـــا تيســـا نزا في مريرة معـــذب ليلـــي أن تراني أزورها(٢).

ومثال النعت بشبه الجملة قول ذي الرمة

أداراً بحـــزوى هجت للعين عبرةً فماء الهوى يرفض أو يترقرق(٣).

وقول الأحوص:

ألا يا نخلةً من ذات عـــــرق علـــيك ورحمـــة الله الســـلام(٤).

قال الرضي بعد ذكر هذه الأبيات: فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلـــته علما أولا، وإذا لم تجعله علما جاز أن يتعرف بالقصد كما في: يا

---

(١) البيـــت مـــن الطويـــل، وقـــد ورد في الخزانة ٢٤٢/٤، والكتاب ٢٣٧/٢ واللسان كرب، والمقتضب ٢١٥/٤ والمعجم المفصل ٥٢٨/١

(٢) البيـــت مـــن الطويـــل، قال توبة بن الحمير، وقد ورد في الكتاب ٢٠٠/٢ والنوادر لأبي زيد ٧٢ والمقتضب ٢١٥/٤

(٣) البيـــت من الطويل، وقد ورد في الديوان ٤٥٦، والخزانة ١٩٠/٢، والكتاب ١٩٩/٢ والأغانـــي ١١٩/١٠ وأوضح المسالك ٤ / ٣٣٨ والمعجم المفصل ٥٩٢/٢

(٤) البيـــت مـــن الوافـــر، وكني بالنخلة عن المرأة وقد ورد في الديوان ١٩٠، والخـــزانة ١٩٢/٢، ١٣١/٣، والـــدر ١٩/٣ ومجالس ثعلب ٢٣٩، والمعجم المفصل ٨٥١/٢

رجلُ ، وألا يتعرف لعدم القصد كـ : يا رجلا ثم يختم كلامه قائلاً:

فظهـراً أنهـم مضطرون إلي جعل نحو: يا حليما لا يعجل، وأداراً بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف أيضاً بخلاف نحو: يا رجلاً ظريفاً[١].

ومـا ذهـب إلـيه الفراء من إيثار العرب لنصب النكرة المقصودة الموصوفة هو الأولي، ولذا أيده ابن مالك حيث قال:

قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي من قول رسول الله ﷺ :

" سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي. رب هذه يدي بما جنيت بها علي نفسي ، يا عظيماً يرجي لكل عظيم ادفع عني كل عظيم " [٢].

والقـرآن الكريم يشهد لذلك ويؤيده، فقد ورد فيه نصب النكرة غير المقصـودة فـي قوله تعالي: ﴿ **يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون** ﴾ [٣] وهي الآية الوحيدة في كتاب الله.

وأنكر المازني من البصريين والكسائي والفراء من الكوفيين[٤] نداء النكرة غير المقصودة محتجين لذلك بأن العاقل لا يُنَادِي إلا من يتأتي منه الإقـبال علـيه، أما أن ينادي شائعاً فهو غير جائز، وخرجوا شواهد نداء

---

(١) شرح الكافية ٣٥٦/١، ٣٥٧، وشرح المقرب ١٠٠٣ – ١٠٠٥.

(٢) يـراجع: كـنز العمال ٤٦٦/٧ وروى برفع يا عظيم ، ومجمع الزوائد ، ١٢٨/٢ والتصريح ٢٥/٤، وشرح التسهيل ٣٩٣/٤ وشرح العمدة ٢٧٨/١.

(٣) سورة يس الآية ٣٠ .

(٤) الخزانة ١٩٤/٢

النكرة غير المقصودة المنصوبة بأن ذلك من الضرورة ورد ابن عصفور هـــذا قائلاً: "من النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها وزعم أنه لا يتصـــور نـــداء إلا مع إقبال وتأول جميع ما استشهد به النحويون علي صحة ذلك. وبعد ذلك يقول:

وهـــذا كله من نداء النكرة غير المقبل عليها إذا لا يستحيل النداء من غـــير إقـــبال علي شخص بعينه كما يقول الأعمي: يا رجلا خذ بيدي، ولا يقصد من الناس أحدا، بل من أجابه فهو مراده وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن حمل هذه الأبيات عليها أولي من حملها علي الضرورة. [١].

وإذا وصـــفت النكرة غير المقصودة أصبحت نكرة مقصودة معني بيد أنها تبقي منصوبة ولا تبني علي الضم.



(١) شرح المقرب ١٠١١

المبحث الثاني : استعمال ألف الندبة في النداء

الندبة أسلوب من أساليب النداء يقصد منه إظهار التفجع علي الميت أو المفقود أو ما يكون في حكمهما، أو إظهار التوجع من شيئ يؤلم كالظهر والرأس وغيرهما.

وأكثر ما يقع هذا الأسلوب في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان المندوب مدعوا أتي العرب في أوله بـ " **ياء** " النداء أو " **وا** " لمد الصوت، ولما كانت الندبة والنوح يسلك بهما مسلك التطريب زيدت الألف آخراً للترنم ، وخُصت الألف بذلك دون أختيها الواو والياء ؛ لأن المد فيها أمكن ، وتفتح للألف كل حركة قبلها ضمة أو كسرة إلا أن يخاف لبس فعنده لا تغير الحركة ، وإذا وقف علي الألف لحقت هاء السكت في الآخر محافظة علي الألف لخفائها فتقول : وازيداه، وتسقط هذه الهاء في درج الكلام . إذن لأسلوب النداء ثلاث حالات:

١ - أن يعامل معاملة المنادي غير المندوب نحو: واخالد بالبناء علي الضم في محل نصب.

أن تزاد علي آخره ألف تسمى ألف الندبة، نحو: وأخالدا ويكون المنادي المندوب حينئذ مبنيا علي الضم المقدر علي آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف، وهو في محل نصب والألف زائدة لتوكيد الندبة[1].

---

(١) راجع: شرح المفصل ١٤/٢، ١٣

أن تقــف عليه بعد ألف الندبة بهاء تسمى هاء السكت نحو: واخالداه وهــذه الهاء تسقط في درج الكلام. إلا في الضرورة فيجوز إثباتها[١] وقد أجاز غير سيبويه أن تلحق ألف الندبة المنادى خاليا من استغاثة وتعجب.

قال ابن مالك: ولم ير سيبويه زيادة الألف إلا في ندبة أو استغاثة أو تعجــب. [٢] واخــتار ابن مالك جواز إلحاق ألف الندبة بالمنادى فقال في شــرح العمــدة: ولــم يجــز سيبويه وصل هذه الألف بآخر منادي غير مستغاث ولا مندوب وأجاز ذلك غيره وهو الصحيح".

ويستدل علي صحة ذلك بشيئين:

الأول : ما قالته إحدى النساء لعمر بن أبي ربيعة

الثاني : ما رواه الفراء.

يقــول ابــن مــالك: ومما يدل علي صحته قول امرأة لعمر بن أبي ربــيعة "فــنظرت إلي كعثبى قرأيته ملء العين وأمنية المتمني فناديت: يا عمراه يا عمراه[٣]. وهو نداء مجرد من الندبة والاستغاثة.

ومما يدل علي صحته رواية الفراء فتح راء عمر" من قول الشاعر:

فما كعب بن مامه وابن سُعدي بــأجود منك يا عمر الجــوادا [٤].

---

(١) شرح التسهيل ٤/٤١٦

(٢) شرح التسهيل ٤/٤١٤، ٤١٥

(٣) راجع: أمالي القالي ٢/٥٦، والكعثب: الفرج

(٤) البيــت مــن الوافــر قاله جرير من مدح عمر بن عبد العزيز، وكعب بن مامــة، هذا هو الذي أثر الماء علي نفسه حتى هلك عطشا، وقد ورد البيت =

فحمل علي أنه أراد: يا عمرا ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين[١].

قـال السـيوطي: قد يلحق الألف المنادي غير المندوب كقول امرأة مـن العرب فصحت يا عمراه " فقال: بالبيكاه. جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبوبة. [٢].

وقد ورد في الكتاب ما نصه: اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع، فـإن شـئت ألحقت في آخر الإسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون بها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء"[٣].

وقـد ألحق النحويون هذه الألف في آخر المنادي المندوب خوفاً من اللـبس، إذ لو ناديت دون ألف فقلت: يا زيد نادباً، فقد يكون حاضراً معك مـن يسمى بهذا الاسم فيأتيك لأنك تناديه، بخلاف ما لو قلت: يا زيداه فإن ذلك يصبح نصا في الندبة ولا لبس حينئذ.

وقد علل ابن الأنباري ذلك قائلاً:

فإن قيل : ما علامة الندبة ؟

قـيل " **وا** " أو " **يا** " في أول الاسم ، وألف وهاء في آخره ، وإنما زيـدت "**يا** " أو " **واو** " في أوله ، وألف وهاء في آخره ليمد بها الصوت لـيكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف

= في الديوان ١٣٥، والهمع١/١٧٦، والدرر ١/١٥٣ وشرح العمدة ١/٢٩١

(١) شرح العمدة ١/٢٩١، والكتاب ١/٣٢١ – ٣٢٣ "ب"

(٢) الهمع ٢/٥١

(٣) الكتاب ١/٣٢١ "ب" ، ٢/٢٢٠ "هـ"

خفـية والوقـف عليها يزيدها خفاء، فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف[1].

وأوضح ابن يعيش هذا المعني قائلاً:

لمّا كـان المندوب مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ " **يـا** " أو " **وا** " لمد الصـوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألـف آخـراً للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة ، وخصوا الألف دون الواو والياء ؛ لأن المد فيها أمكن من أختيها [2].

وعلامـة الندبة في الأصل هي الألف فهي التي تفرق بين المندوب والمـنادي، وإذا كـان الأمر كذلك فإن ما استشهد به ابن مالك من "قصة المـرأة مع ابن ربيعه علي جواز إلحاق علامة الندبة بالمنادي وإن لم يكن مـندوبا مـردود لجواز أن يكون هذا من المندوب المفقود حكما، ولذا رد عليه أبو حيان قائلا: يجوز أن يكون قولها: يا عمراه من المندوب المفقود حكمـا لتـنزيله مـنزلة المفقود حقيقة، فيكون كقول الخنساء: "**واصخراه**" **واصـخراه**" وهو غائب عنها[3]. ولا يجوز حذف ألف الندبة، لأن الحذف يفـوت الغرض الذي جاء من أجله . قال ابن عصفور "واعلم أنه لا يجوز حـذف ألف الندبة، كما لا يجوز حذف حرف الجر من المستغاث به؛ لأن المقصـود تكثـير الصوت، لأن المتفجع يصيبه طرب لشدة جزعه فيكثر

---

(١) أسرار العربية ٢٤٣

(٢) شرح المفصل ١٣/٢، وشرح المقرب ١١٥٤

(٣) الارتشاف ٢٢٢١/٥

الصوت لذلك، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك[١].

أضف إلي ذلك أنه لا يتكلم بالندبة من العرب إلا النساء فهن اللاتي يقلن : وازيداه ، أما الرجال فإنهم يعاملون المندوب معاملة غيره فيقولون: يا زيدُ ، وهم يندبون . والعلة في ذلك ضعف النساء عن تحمل المصائب فيكثر جزعهن فيندبن بخلاف الرجال فلديهم القدرة علي التحمل. يقول ابن عصفور: وزعم الأخفش أن لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال وإنما يتكلم بها النساء فهن يقلن يا زيداه والرجال لا يلحقونها " [٢].



(١) شرح الجمل ١٢٧/٢

(٢) السابق نفسه .

المبحث الثالث : الندبـــة وهاء السكت

ألحـــق الــنحويون هاء بعد ألف الندبة أو ما يقوم مقامها من واو أو يـــاء فـــي آخـــر المندوب تسمى هاء السكت بيانا لحرف المد وخصوصاً الألف لخفائها.

ولحـــاق هـــذه الهـــاء جائز في الوقف لا واجب، وبعض النحويين يوجـــبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلي ياء المتكلم المقلوبة ألفاً في مثل: يا غلاما، ويدخل في ذلك أيضا ما كان آخره ألفا وندب نحو يا موساه ، فوجود الهاء دليل علي الندبة[١].

وهـــذه الهاء تأتي عند الوقف فقط، فإذا وصلت كلامك وجب حذفها قـــال سيبويه: اعلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع الندبة كما تذهب في الصلة إذا كانت تبين بها الحركة [٢].

وقـــال ابـــن عصـــفور " ولا تثبت الهاء إلا في الوقف فإن وصلت حذفتها فتقول : يا زيد لا تبعد " ولا تثبت وصلا إلي في ضرورة [٣]. وما ذهب إليه سيبويه وابن عصفور هو رأي البصريين

أمـــا الكوفـــيون فأجـــازوا إثـــبات هذه الهاء وصلا فتقول: وازيداه واعمـــراه. قـــال ابـــن عصفور: وهذا إن صح فيكون من إجراء الوصل

---

(١) شرح المقرب ١١٦٢

(٢) الكتاب ٢/٢٢٢ هـ

(٣) المقرب: ٢٥٢، ٢٥٣ بتصرف

مجـــرى الوقـــف الذي لا يجوز إلا في الضرورة وهم يجيزونه في الكلام وليس بشئ[١].

ولمـــا كانـــت هـــذه الهاء تلحق مع الألف أو ما يقوم مقامها، فإنها تحـــذف مع حذف الألف: تقول: وازيدُ بالبناء علي الضم، واصاحبَ زيد، بالنصـــب، ولا تجوز زيادة الهاء . والأصل في حركة هذه الهاء أن تكون ســـاكنة لأنهـــا هاء السكت، وذلك في الوقف، فإن ثبتت في الوصل إجراء للوصـــل مجرى الوقف في الإلحاق وجب ضمها تشبيها لها بهاء الضمير الواقعة بعد الألف نحو: فتاه[٢].

قـــال ابـــن مـــالك: إن لحـــاق هاء السكت جائز لا واجب وأن ذلك مخصـــوص بالوقف إلا مع الألف فإن الهاء قد تلحقها في الوصل مكسورة علـــي أصـــل الـــتقاء الساكنين، ومضمومة تشبيها بهاء الضمير، وروي بالوجهين[٣] قول الراجز:

ياربَّ يا ربَّاه إياك أسل ... عفراء يا رباه من قبل الأجل[٤].

---

(١) شرح الجمل ١٣٠/٢

(٢) شرح المقرب ١١٦٤ بتصرف

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢٩٣/١

(٤) بيـــتان من الرجز المشطور نسبا إلي عروة بن حزام العذري وقد ورد في: معانـــي الفـــراء ٤٢٢/٢ والخـــزانة ٢٦٢/٣، وشـــرح شواهد الشافية ٢٢٨ وشـــرح عمدة الحافظ ٢٩٣/١، وشرح المقرب ١١٦٤ وقد ذكرت الهاء في البيـــت مرتين، وأصل : يا رباه : يا ربي ، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة، ثم ألحقت الهاء للضرورة.

ثم نقل الضم والكسر عن الفراء المجوِّز لذلك فقال:

وقال الفراء : الكسر أكثر من الضم إلا في قولهم: يا هناه فإن الضم فيه أكثر " [١].

وورد في معاني الفراء ما نصه: وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في " **حسرتا** " [٢]. فيخفضونها مرة ويرفعونها، قال: أنشدني أبو فقعس بعض بني أسد:

يا ربِّ يا ربَّاه إياك أسل عفراء يا رباه من قبل الأجل

فخفض، قال: وأنشدني أبو فقعس:

يا مر حباه بحمار ناهيه إذا أتى قربته للسانيه[٣].

والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناه، ويا هنتاه فالرفع في هذا أكثر من الخفض؛ لأنه كثر في الكلام فكأنه حرف واحد مدعو[٤].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢٩٣/١

(٢) ورد هذا في المعاني ٤٢٢/٢ في أثناء حديثه عن قوله تعالي : " **أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ** ﴾ الزمر ٥٦

(٣) في الخزانة ٤٠٠/١ ناجِية في مكان ناهية، وفيها أن بني ناجية قوم من العرب، وكأنَّ ناهية هنا اسم امرآة، والسانية الدلو العظيمة وأداتها. (معاني الفراء ٤٤٢/٢، والخصائص ٣٥٨/٢

(٤) معاني الفراء ٤٢٢/٢

وقــد استشهد الفراء بقول الراجز: يا مرحباه لمعاملة هاء السكت في الوصل معاملتها في الوقف.



المبحث الرابع : التعجب والتفضيل من العاهات والألوان

وضـــع الـــنحويون شروطاً للفعل الذي يُتعجب منه منها : ألا يكون لوصـــف مـــنه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، وذلك فيما دل على لون أو عيـــب أو حلـــية ؛ لأن الصـــفة المشبهة تبنى من هذه الأفعال ، فلو بنى التفضـــيل مـــنها لالتبس بها . والكوفيون يصوغونه من الألفاظ التي على أفعل مطلقاً [١].

واخـــتار الرضي المنع في العيوب والألوان الظاهرة بخلاف الباطنة فقد يصاغ من مصدرها .

يقـــول : وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة ، فإن الباطنة يبـــنى منها أفعل التفضيل ، نحو : فلان أبلد من فلان وأجهل منه وأحمق وأرعـــن وأهـــوج وأخرق ، مع أن بعضها يجيئ منه أفعل لغير التفضيل أيضـــاً [٢] ، ثم يعلل لذلك قائلاً : فالأولى أن يقال : لا يبنى أفعل التفضيل مـــن الألـــوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة ؛ لأن غالب الألوان أن تأتي على افْعَلَّ وافعالَّ كابيّض واسوّد واحمارَّ واصفارَّ [٣].

ولا يـــرى ابـــن مـــالك شذوذاً في نحو : ما أحمقه وما أهوجه وما أرعنه ، لأنه اشترط في الفعل الذي يبنى منه التعجب أن يكون معناه قابلا

---

(١) شرح المفصل ٦ / ٩ .

(٢) شرح الكافية ٣ / ٤٥٠ بتصرف .

(٣) السابق نفســـه .

للكثرة ، ولاشك أن حسن وقبح قابل معناه لها [١].

وعلــل بعض النحويين جواز التعجب بفعل الأحمق والأهوج .. بأن هــذه الألفاظ فيها معنى جاهل فتعجب بأفعالها كما يتعجب بفعل الجاهل ، فيقال : ما أجهلـــه !

وقـــال الفراء : ومن النحويين من يجيز التعجب والتفضيل من الفعل الــذي مؤنـــثه فعـــلاء إذا كان فعله ثلاثياً كأعمى وأعشى وأزرق وأعرج ولـــيس ذلـــك بشيئ ، إنما ينظر في هذا إلى ما كان في معناه قلة وكثرة ، ألا ترى أنك تقول : فلان أقوم من فلان وأجمل ؛ لأن قيام أحدهما وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله ، ولا تقول لأعميين ولا لميتين هذا أعمى مـــن هـــذا ، وهذا أموت من هذا ، فإن جاء منه في شعر احتُمل ، وحكى عـــن بعض من لقى العرب أنه سمع العرب يقولون : ما أسود شعره إلى هنا كلام الفـــراء [٢].

والفـــراء بذلك يشترط في صوغ التفضيل من الفعل الذي على أفعل ومؤنـــثه على فعلاء أن يكون معناه قابلاً للتفاوت ، وهذا الشرط اتفق عليه الـــنحاة ولم يخرج عنه الفراء . استمع إليه وهو يفسر قوله تعالى : ﴿ **مَن كَـــانَ فِي هَـــذِهِ أَعْمَى** ﴾ [٣]. فيقول : والعرب إذا قالوا : هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفعيل ، وما لا يزاد في فعله شيئ على ثلاثة أحرف ، فـــإذا كـــان على فعللت ، مثل : زخرفت ، أو افعللت ، مثل : احمررت

---

(١) شرح العمدة ٢ / ٧٤٦ ، وشرح المقرب ٤٥٠ .

(٢) شرح العمدة ٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧ .

(٣) الأسراء ٧٢ .

واصفررت لم يقولوا : هو أفعل منك إلا أن يقولوا : هو أشد حمرةً منك ، وأشد زخرفة منك " [١].

ويلاحـظ أن الفراء في هذا النص لم يخرج عما اشترطه النحويون فـي صـوغ التعجب من الفعل إذا زاد على ثلاثة أحرف من الإتيان بفعل أشد حتى لا يتعجب من الفعل مباشرة ، ويعلل لذلك قائلاً : وإنما جاز في العمـى ؛ لأنـه لم يرد به عمى العين ، إنما أراد به – والله أعلم – عمى القلـب ، فيقال : فلان أعمى من فلان في القلب ، ولا تقل هو أعمى منه فـي العين " [٢]. وصيغة التفضيل لا تأتي من الفعل فوق الثلاثي ، ولذلك يقـول : " فلذلك أنه لم جاء على مذهب أحمر وحمراء ترك فيه أفعل منك كمـا تُـرك في كثيره " ولا يوافق الفراء بعض النحويين الذين ذهبوا إلى جواز التعجب من عمى وزرق وعرج وعشى [٣]. وعلل ذلك بأنه جائز ، وإنمـا يـرد علـيهم بقوله : وقد تلقى بعض النحويين يقول : أجيزه في الأعمـى والأعشى والأعرج والأزرق ، لأنا نقول : عمى وزرق وعرج وعشـى ولا نقـول : صَـفِر ولا حمر ولا بيض وليس ذلك بشيء ، إنما يـنظر فـي هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فِعل يقل أو يكثر ، فيكون أفعل دلـيلاً علـى قلـة الشيئ وكثرته ألا ترى أنك تقول : فلان أقوم من فلان وأجمـل ؛ لأن قـيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله ولا تقول لأعميين هذا أعمى من هذا ولا لميتين هذا أموت من هذا ، فإن جاءك منه

---

(١) معاني القرآن ٢ / ١٢٧ .
(٢) السابق نفسه ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣) معاني القرآن ٢ / ١٢٧ .

شـــيء في شعر احتمل النوعان " (١). كأنه يقصد ما ليس له فعل ثلاثي ، ومالـــه فعـــل ولا تفـــاوت فيه ولا تفاضل – فالفراء يشترط الشروط التي وضـــعها نحـــاة البصرة ولا يخرج عنها ، أما إجازة الكوفيين التعجب من البـــياض فـــيقول عـــنه : فمن قال هذا ألزمه أن يقول : الله أبيضك والله أســـودك وما أسودك " ولا ينكر التعجب من السواد والبياض في الشعر ، لأن الشـــعر له ضرورة تحكمه ، ولذا قال : فإن جاءك من شيء في شعر فأجـــزته احتمل النوعان الإجازة " (٢). ولكن لا يجيز ذلك في سعة الكلام ونـــثره فـــيقول : حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أســـود شعره ، وسئل الفراء عن الشيخ فقال : هذا بشار الناقط (٣). فهو لا يجيز ذلك وقد نسبه إلى نحوي مغمور لا يعتد بسماعه ولم يقبل منه قوله:

ويتضح من خلال ما سبق عرضه أن الفراء كان بصريا في صوغه للتعجـــب والتفضـــيل ، ولم يخرج عن الشروط التي وضعها البصريون ، وحـــري بـــنا أن نفصل وجهة نظر الكوفيين والبصريين في هذه المسألة فنقول :

لا يجـــيز البصـــريون التعجب من الألوان أصلاً إلا في ضرورة ، ويعللـــون لذلك بأن التعجب يكون مما خفى سببه والألوان ظاهرة الأسباب ويقـــول ابـــن عصـــفور فـــي ســـبب ذلك : لا يجوز التعجب من الألوان والعاهـــات ؛ لأن أفعالهـــا في الأصل على وزن افعَلّ وافْعَالّ ، وهما أزيد

---

(١) معاني القرآن ٢ / ١٢٨ .

(٢) السابق نفســـه ٢ / ١٢٨ .

(٣) السابق نفســـه .

من ثلاثة أحرف ، وأما قوله :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلُهُم ∴ فأنت أبيضهم سربال طبّاخ [١].

فــلا يقاس عليه لأنه ضرورة [٢]. وتبعه ابن مالك في هذا ، ثم قال: وعــندي تعليل آخر أسهل من ذلك ، وهو أن يقال : لما كان بناء الوصف مــن هــذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل تفضيل ؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخــر ، فلمـــا امتــنع صـــوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتســاويهما وزنا وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة ، وهذا الاعتبار هيِّن بيِّن ورجحانه مُتعيَّن [٣].

وقــال الخلــيل فـــي سبب ذلك قولاً آخر وهو أن هذا شيء قد ثبت واســتقر ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان ، فهو – وإن كان مشتقاً من الفعــل – بمــنزلة الــيد والرجل لا تقوله ، كما لا تقول : ما أيداه ولا ما أرجلــه ، وإنما أقول : ما أسدَّ يده ، فعلى هذا : ما أشد حمرته ، وما أشد عوَرَه وكذلك جميع بابها " وقد أخذ بهذا المبرد ، وأضاف قائلاً :

وإنمـــا امتــنع هذا لشيئين ، أحدهما : أن أصل فعله أن يكون افعلَّ وافعالَّ – بهمزة وصل ولام مشددة – ودخول الهمزة على هذا محال [٤].

---

(١) البيــت مـــن البســيط قاله طرفة بن العبد في ديوانه ١٨ ، ويروى صدره بـــروايات مخــتلفة وقــد ورد فـــي اللســان بيض ، والإنصاف ١/ ١٤٩ ، والخزانة ٨ /٢٣٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٣ ، والمعجم المفصل ١/١٨٧.

(٢) شرح المقرب ٤٥٤ .

(٣) شرح التسهيل : ٣ / ٤٥ .

(٤) المقتضب ٤ / ١٨١ ، ١٨٢ .

وقد جاء في الكتاب تحت عنوان " باب ما لا يجوز فيه ما أفعله " ما نصـــه : وذلـــك ما كان على افعلّ ، وكان لونا أو خلقة ، ألا ترى أنك لا تقــول : ما أحمره ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا فـــي الأعشى : ما أعشاه ، إنما تقول : ما أشد حمرته ، وما أشد عشاه ، وما لم يكن فيه " ما أفعله " لم يكن فيه " أفعل به " إنما دعاهم إلى ذلك أن هـــذا البناء داخل في الفعل ، ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضـــارعتها الفعل ، فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً . وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله ؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل [١].

هـــذا هو رأي البصريين وتعليلاتهم لعدم جواز التعجب من العاهات والألـــوان ، فإن ورد من ذلك شيء عن العرب ، فإن كان نثراً فهو شاذ ، وإن كـــان شـــعراً فهـــو ضرورة ، وإذا كانت هذه وجهة نظر البصريين ومعهـــم الفـــراء فمـــا رأى الكوفيين ؟ أنهم يجيزون التعجب من الألوان والعيوب ، وقد لخص أبو حيان [٢]. المذهبين وقال :

وقد اختلف فيما عبر عن فاعله بأفعل في نوعين :

أحدهما : العاهات ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يبـــنى مـــن أفعالهـــا فعل التعجب وإن كانت ثلاثية ، وأجاز ذلك الأخفش وبعض الكوفيين وهشام أجازوا : ما أعوره .

---

(١) الكتاب ٢ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ب .

(٢) التذيـــيل والتكمـــيل ٤ / ٦٧٩ ، وشـــرح المقرب ٤٦٩ ، وشرح الكافية ٣/ ٤٥٠ .

النوع الثاني : الألــوان . وقد منع التعجب منها البصريون ، وأما الكوفيون فلهم في ذلك قولان ، أحدهما :

أن التعجــب يجوز من جميع الألوان ، فقد أجاز الكسائي وهشام أن يقال : ما أحمره من الحمرة ، وإن كان الأجود عندها : ما أشد حمرته .

الثاني : يجــوز فــي البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان ، لكونهمــا أصــل الألــوان ، والأصول يكون منها ما لا يكون في الفروع ولمجيــئ ذلك عن العرب فقد روى الكسائي : ما أسود شعره ، وقالت أم الهيــثم وهي امرأة من العرب الذين يستشهد بكلامهم : هو أسود من حنك الغــراب ، وفــي الحديــث فــي صفة جهنم " لهي أسود من القار " وقال الراجــز :

جارية في درعها الفضفـــاض ∴ أبيض من أخت بني أباض [(١)].

وقال الآخر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم ∴ فأنت أبضهم سربال طباخ [(٢)].

وقــد عقــد الأنــباري مســألة أوضح فيها هذا الخلاف وأورد رد البصريين قائلاً : ورد البصريون الدليلين العقلي والنقلي ، أما العقلي وهو قولهم : إنما جوزنا ذلك في البياض والسواد خاصة ، لأنهما أصل الألوان ويجــوز أن يثبــت للأصــل ما لا يثبت للفرع ، فالجواب عليه أنَّ سائر

---

(١) مــن الرجــز المشــطور قالــه رؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وشرح المقرب ٤٧٠ .

(٢) سبق هذا صـ١٢٩

الألـــوان إنمـــا لم يجز أن يستعمل فيهما ما أفعله وأفعل به ؛ لأنها لازمت محالها فصارت كعضو من الأعضاء .

وأما النقلي واحتجاجهم بكلام العرب والحديث والشعر فالإجابة عليه من وجهيـــن :

أولهما : أنـــه في النثر شاذ ، والشاذ لا يؤخذ به ، وهو في الشعر ضرورة ، والضرورة لا يقاس عليها ، وعلى ذلك فارتكابه خطأ والتحدث به غير مباح .

ثانيهما : أن أفعـــل هذا ليس المقصود به التفضيل الذي يقاس عليه التعجـــب ، بـــل أفعل هذا وصف مؤنثه فعلاء ، ومِنْ التي بعده ليست مِنْ الداخلة على المفضل عليه ، بل هي مِنْ البيانية الواقعة صفة لما قبلها [(١)].

ومـــا نسبه الأنباري إلى الكوفيين في هذه المسألة يرده ما قاله الفراء ســـابقاً الـــذي لم يخرج عمَّا اتفق عليه النحاة ، بل إنه وضع الشروط التي وضـــعها البصريون ، وفي هذا دلالة على أن الأنباري نقل عن الكوفيين دون الـــرجوع إلـــى معاني الفراء الذي يعد سجلا حافلاً لآرائهم فندَّ عنه الحكـــم وابتعد عن الصواب ، ولهذا يجب النظر في كتاب الإنصاف مرة بعـــد مرة للتأكد من نسبة الأقوال إلى أصحابها وخاصة الكوفيين والفراء ، وقد أشار إلى هذا من قَبْلُ صاحبُ دراسة في النحو الكوفي [(٢)].

✪✪✪✪✪✪

---

(١) راجع الإنصاف ١ / ١٤٨ – ١٥٥ . المسألة (١٦) .

(٢) دراسة في النحو الكوفي ٤٠٦ .

المبحث الخامس :

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور

فعلا التعجب جامدان ولهما صدر الكلام ، ويتكونان من " ما " وفعل التعجـب ومعمولـه ، وهـو المفعول به الذي كان فاعلاً في الجملة قبل التعجب .

ولا يجـوز الفصـل بين هذه الثلاثة فتقول : ما أجمل الصدقَ ، أما "ما " وفعل التعجب فلا يفصل بينهما بشيء لأنهما صارا كالكلمة الواحدة.

وأمـا فعل التعجب ومفعوله المنصوب ، فالأصل فيهما عدم الفصل لضـعف فعـل التعجب ؛ لأنه لا يتصرف فأشبه الحرف . فلا تقول : ما أجمل يا خالدُ الصدق . هذا باتفاق النحاة ، والسبب في ذلك أن الفاصل لا يتعلق بفعل التعجب وإنما يتعلق بمعموله فلذا وجب تأخيره عنه [١].

أمـا إذا تعلق المعمول بفعل التعجب كأن تقول : ما أجمل الإخلاص بالـرجل ، ومـا أعظم ثبات الجندي أمام العدو ، فقد اختلف النحويون في ذلـك حيـث جوّز بعضهم الفصل بالظرف والجار والمجرور فتقول : ما أجمـل بالرجل أن يخلص ، وما أعظم أمام العدو ثبات الجندي ، ورفض آخرون ، وبشيء من التفصيل تقول :

١- مـنع الأخفـش والمـبرد ، وأكـثر البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور واختاره الزمخشري ، وإليك ما قالوه :

---

(١) شرح المقرب ٥١٤ ، ٥١٥ .

يقـــول الأخفــش : لا تقول : ما أحسن في الدار زيداً ، ولا ما أقبح عندك زيداً ، تريد : ما أحسن زيداً في الدار ، وما أقبح زيداً عندك ؛ لأن أحسن وأقبح فعل ضعيف لا يتصرف " [١].

وقـــال المبرد : لو قلت ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبد الله ، لـــم يجـــز ، وكذلك لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ؛ لأن هذا الفعل لمّا لم يتصرف لزم طريقة واحدة [٢].

وقـــال الزمخشـــري : " ولا تتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخـــير ، ولا فصل فلا يقال : عبد الله ما أحسن ، ولا ما عبد الله أحسن ، ولا بزيد أكرم ، ولا ما أحسن في الدار زيداً ، ولا أكرم اليوم بزيد [٣].

وقـــد احـــتج هؤلاء على منع الفصل بقول سيبويه : " ولا تزيل شيئاً عـــن موضعه ، فقد ورد في الكتاب ما نصه : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخـــر " مـــا " ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا " [٤].

ويظهر من خلال هذا النص أن سيبويه لم يصرح في الفصل بشيء وإنما صرح بمنع التقديم ، ولكن المانعين احتجوا لرأيهم بقوله " ولا تزيل شيئاً عن موضعـــــه .

٢ – أجـــاز الفصـــل بيـــن فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار

---

(١) التذييـــل والتكميـــل ٤ / ٦٤٧ ، وشرح المقرب ٥١٥ .
(٢) المقتضب ٤ / ١٧٨ .
(٣) المفصل ٢٧٧ ، وشرحه ٧ / ١٤٩ ، ١٥٠ ، وراجع : الهمع ٣ / ٤٠ .
(٤) الكتاب ١ / ٧٣ هـ .

والمجرور : الجرمى من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، ووافقهما أبو على الفارسي وأبو حيان واختاره ابن عصفور .

يقــول ابــن مــالك : وحَقُّ المُتَعجب منه ألا يفصل بينه وبين فعلي التعجــب لضعفهما وشبههما بالحروف في عدم التصرف ، إلا أنَّ العرب سامحت في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور ، فأجازت الفصل بهما بيــن فعل التعجب والمتعجب منه ، كما فصلت بهما دون غيرهما في غير التعجــب ، ولا يكــون مــا فصل به هنا إلا متعلقاً بفعل التعجب " [١]. ثم يقــول بعد ذلك : وجواز الفصل بالظرف وعديله المتعلقين بفعل التعجب هــو مذهــب الجرمــي والفراء ، وأبي على الفارسي ، وهو اختيار ابن خروف ، والشلوبين .

قــال الشلوبين : حكى الصيمري أنَّ مذهب سيبويه منع الفصل بين فعــل التعجــب ، والصــواب أنَّ ذلك جائز ، وهو المشهور والمنصور ، ويصرح ابن مالك برأيه قائلاً :

لا خــلاف فــي مــنع الفصــل بالظرف وعديله إذا تعلقا بغير فعل التعجــب نحــو : مــا أصــلح معطــيك عــند الحاجة ، وما أنفع آمرك بمعروف[٢]. ويلاحظ من خلال ما قاله ابن مالك أن الفراء يقف إلى جانب البصــريين فــي تجويزهم للفصل . هذا هو موقف النحاة من الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور ، والصحيح جواز ذلك لوروده في كلام العرب ويؤيد ذلك القياس والسماع .

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٤٧ .

(٢) السابق نفســه ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٢ .

فمـــن القياس : أن فعل التعجب ليس بأضعف من " إن " التي يجوز الفصـــل بالظرف والمجرور بينها وبين اسمها وإن لم يكن خبراً ، نحو : إن بـــك زيداً مأخوذ ، وإن اليوم عليا مسافر ، أضف إلى ذلك أن الظرف والجـــار والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشـــيء الواحد ، فلأن يغتفر الفصل بهما هنا أولى ، وقد توسعت فيهما العرب ما لا تتوسع في غيرهما .

وأيضاً ، فإن بئس أضعف من فعل التعجب ، وقد ورد الفصل بينها وبيـــن معمولها فـــي القـــرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **بِئْسَ للظَّالمِينَ بَدلاً** ﴾[١]. فجوازه هنا أولى . هذا من ناحية القياس .

وأمـــا السماع فقد ورد قول عمرو بن معد يكرب " لله درُّ بني سليم مـــا أشد في الهجاء لقاءها ، وما أكرم في اللَّزبات – الشدائد والأزمات – عطاءها ، وما أثبت في المكرمات بقاءَها [٢].



(١) الكهـــف : ٥٠ .

(٢) راجـــع : شرح العمدة ٢ / ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٠، ٤١ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

المبحث السادس : ما في أسلوب " نِعْمَ وبِئْسَ"

يأتي فاعل" **نعم وبئس**" اسما مخصوصا يذكر بعده المخصوص بالمدح أو الذم ويكون معرفا بالألف واللام، أو ضميرا مستترا مفسرا بتميـيز، أو مـا، وقد ورد **النوع الأول** من أنواع فاعل نعم وبئس- وهو المعـرف بـالألف واللام في القرآن الكريم ولغة العرب-كثيرا، فمن ذلـك قوله تعالى " **فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ**"(١). ويأخذ المضاف إلى مـا فـيه أل مـن حيث الكثرة والاستعمال العربي حكم المعرف بها، ومـن ذلـك قولـه تعالى"**وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ**" (٢). وكذا المضاف إلى مضاف إلي ما فيه أل ، كقول أبي طالب:

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب ∴ زهيرٌ حسام مفردٌ من حمائل (٣)

أما النوع الثاني : وهو مجيئه ضميرا مستترا مفسرا باسم نكرة فذلك نحـو: نعـم رجلا خالدٌ ، فنعم فعل ماض لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مسـتتر وجوبـا مفسرا بالاسم النكرة بعده، وهو رجلا المنصوب على التمييز، وهذا من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة والجملة خبر مقدم، والمخصوص بالمدح بعده وهو خالد مبتدأ مؤخر.

---

(١) الحج: ٧٨.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) البيـت من الطويل، وقد ورد في الخزانة ٧٢/٢، وشرح التصريح ٩٥/٢، والمعجم المفصل ٧٣٥.

وقـــد جـــاء هذا النوع أيضا كثيرا في لغة العرب، فمن ذلك قوله تعالى"**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا** [١]. ومن الشعر قول زهير:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة .:. إلا وكان لمرتاع بها وزرا[٢]

"ومـــن أحكـــام هذا الضمير أنه لا يبرز في حال التثنية أو الجمع، اســـتغناء بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك، ولذا منع الأخفش ظهور هذا الضـــمير، وقد حكي ذلك عن قوم العرب إلا أنه لم يتحقق من بقائهم على الفصاحة لمخالطتهم أهل الحضارة [٣].

وجعـــل ابن عصفور من أنواع هذا الفاعل، وهو الضمير المفسر بالـــنكرة المنصوبة على التمييز أسلوب نعم وبئس إذا اقترن بهما لفظ "مـــا" أو " مـــن " وجعل " ما " أو من بمعنى التمييز مفسرين للضمير الفاعل المستتر في نعم وبئس[٤].

قـــال ابن مالك وقد يقوم مقام الفاعل الظاهر"ما" محكوما بتعريفها وتمامهـــا وفاقـــا لسيبويه، وضمير بارز مطابق لما قبله وفقاً للكسائي ونكرة مختصة وفاقا للفراء والأخفش[٥].

---

(١) الكهف: ٥٠.

(٢) البيـــت من البسيط، وقد ورد فـــي شرح التصريح ٩٥/٢، أوضح المسالك ٢٧٥/٣وشرح الأشموني ٣٧٤/٢ والمعجم المفصل ٣١٧.

(٣) شرح المقرب: ٣٤٣.

(٤) شرح المقرب: ٣٤٤.

(٥) شرح العمدة ٧٧٩/٢.

فالفــراء والأخفش. يجيزان أن يقوم مقام فاعل نعم وبئس النكرة المختصة. ويقول ابن مالك أيضا: وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: أرادت العرب أن تجعل "ما" بمنزلة الرجل حرفا تاما، ثم أضمروا ما يشـــير إلى أن قولهم: بئس ما صنعت، معناه: بئس الشيء ما صنعت فـــ"مـــا" الموجودة عنده فاعل، وما المقدرة مبتدأ، هذا معنى ما نقله الفــراء عــن الكسائي فمذهبه كمذهب سيبويه [١].وفي شرح التسهيل يقــول : " ما " في نعم ما صنعت عند الكسائي وسيبويه فاعل بمنزلة ذي الألــف والـــلام، وهي معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة. ويعزو إلـــى الفراء مجيىء " ما " فاعلة موصولة مكتفية بـــ " ما " وصلتها عـــن المخصـــوص [٢]. ومـــا ورد في معاني الفراء يخالف ذلك فقد تحـــدث عـــن ذلك عند تفسيره لقوله تعالى"بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفـــروا" فقال: أن يكفروا في موضع خفض ورفع، فأما الخفض فأن تـــرده علـــى الهاء التي في"به" على التكرير على كلامين، كأنك قلت: اشـــتروا أنفســـهم بالكفـــر. وأما الرفع فأن يكون مكرورا أيضا على موضـــع " ما " التي تلي بئس، ولا يجوز أن يكون رفعا على قولك : بـــئس الرجل عبد الله وكان الكسائي يقول ذلك: قال الفراء: وبئس لا يلـــيها مـــرفوع مؤقت ولا منصوب مؤقت ولها وجهان، فإذا وصلتها بـــنكرة قـــد تكـــون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصبت تلك النكرة

---

(١) السابق نفسه: ٧٨٤.

(٢) شرح التسهيل: ٩/٣.

كقولــك: بــئس رجــلا عمرو ونعم رجلا عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكــن غــير مؤقــتة في سبيل نكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول: نعم الــرجل عمــرو، وبئس الرجل عمرو، فإن أضفت النكرة إلى النكرة رفعت ونصبت، كقولك: نعم غلامُ سفرٍ زيدٌ ، وغلامَ سفر زيدٌ ، وإن أضفت إلى المعرفة شيئا رفعت ، فقلت : نعم سائسُ الخيلِ زيدٌ ، ولا يجــوز النصــب إلا أن يضــطر إليه شاعر. لأنهم حين أضافوا إلى الــنكرة رفعــوا، فهــم إذا أضافوا إلى المعرفة أحرى ألا ينصبوا[١] ويتضح من خلال ما سبق أن الفراء لم يوافق أستاذه الكسائي في جواز مجــيء فــاعل نعــم وبئس اسما موصولا، لأن الاسم الموصول من الأســماء المؤقتة ، ولهذا لم يرتض تقدير"ما" بالذي في قوله تعالى : ﴿ لَبِــئْسَ مَــا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٢] وإنما قدرها بشيء قدمته لهم أنفســهم، لأن"ما" عنده في مثل هذا نكرة مختصة، وهذا ما أكده ثعلب بعدهما وقال عند حديثه عن قوله تعالى "لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن ســخط الله علــيهم وفي العذاب هم خالدون" قال الكسائي" بئس الذي قدمت لهم السُخْطُ ، وكأنه بئس الشئ شئ قدمت لهم أنفسهم وليس بشئ.

قال الفراء: بئس " ما " يُرْفع " ما " ببئس ، ولا يجوز: بئس الذي قــام زيد [٢] ثم يواصل الفراء كلامه قائلاً: وإذا أوليت نعم وبئس من النكرات ما لا يكون معرفة مثل "مثل " وأي " كان الكلام فاسداً ، خطأ

---

(١) معاني الفراء: ٥٦،٥٧/١.

(٢) مجلس ثعلب ٦٢/١.

أن تقــول: نعــم مثلك زيد، ونعم أي رجل زيد، لأن هذين لا يكونان مفسِّرين ، ألا ترى أنك لا تقول: لله درك من أي رجل. ولا يصلح أن تُولي نعم وبئس "الذي" ولا مَنْ ولا " **ما** " إلا أن تتولي بها الاكتفاء دون أن يأتــي بعــد ذلــك اسم مرفوع من ذلك قولك: بئسما صنعت، فهذه مكتفــية، وســاء ما صنعت ولا يجوز: ساء ما صنيعك ، وقد أجازه الكسائي في كتابه علي هذا المذهب. قال الفراء: ولا نعرف ما جهته، وقال: أرادت العرب أن تجعل "ما" بمنزلة الرجل حرفا تاماً ثم أضمروا لصنعت "ما" كأنه قال: بئسما ما صنعت فهذا قوله وأنا لا أجيزه[1].

وجوز المبرد أن يكون فاعل نعم وبئس اسما موصولا في الذي الجنسية كقول الشاعر:

بئس الذي ما أنتم آل أبجرا

قــال ابن مالك: وظاهر قول الأخفش أنه يجيز نعم الذي يفعل زيــد ولا يجــيز نعم من يفعل قال: ولا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعــل. بمــنزلة الفــاعل ولذلك اطرد الوصف به ومقتضى النظر الصــحيح ألا يجــوز مطلقا ولا يمنه مطلقاً، بل إذا قصد به الجنس جــاز أو العهد منع قاله السيوطي[2] ، والمانعون مطلقا عللوا بأن مــا كان فاعلا لنعم وكان فيه آل كان مفسراً للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه والذي ليس كذلك. وجوزه قوم في من و "ما " مراد

(١) معانى الفراء ٥٧/١.

(٢) الهمع ٢٤/٣، ٢٥

بهما الجنس لقول الشاعر:

﴿ ونعم من هو في سر وإعـــلان[١] ﴾

وتأويله غيرهم علي أن الفاعل مضمر ومن في محل نصب تمييزه [٢].

وأجــاز الفــراء أن تركــب "مــا" مع نعم وبئس ويكون المرفوع بعدهمـــا فاعلا فقال: فإذا جعلت نعم صلة لما بمنزلة قولك "كلما وإنما" كانت بمنزلة حبذا فرفعت بها الأسماء[٣]

هــذا وقد يأتي فاعل نعم وبئس ضميرا عائداً علي ما تقدم مطابقاً لــه حكــاه الكسائي عمن يوثق بعربيته فيقولون: الزيدان نعما رجلين والـــزيدون نعموا رجالا. وأجاز الفراء أن يكون علي هذا قوله تعالي: ﴿ **بِـئْسَ لِلظَّالِمِيــنَ بَـدَلًا** ﴾ [٤] وقد ورد في معاني القرآن ما نصه: وقولــه : نعــم الــثواب، ولم يقل: نعمت الثواب وقال : ﴿ **وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا** ﴾ [٥]

فأنـــث الفعـــل علـــي معني الجنة، ولو ذكر بتذكير المرتفق كان

---

(١) عجــز بيت من البسيط، وقد ورد في خزانة الأدب ٤١٠/٩، ٤١٢، والهمع ٢٥/٣ وشرح العمدة ٧٩٠.

(٢) الهمع ٢٥/٣

(٣) معاني الفراء ٥٧/١

(٤) شرح العمدة ٧٨٨/٢

(٥) الكهف: ٣١.

صوابا ، كما قال: **وبئس المهاد**[١] **وبئس القرار**[٢] **وبئس المصير**[٣] وكمـــا قـــال: " **بئس للظالمين بدلاً** " يريد : إبليس وذريته ، ولم يقل: بئسوا . وقد يكون بئس لإبليس وحده أيضا، والعرب توحد نعم وبئس وإن كانـــتا بعـــد الأســـماء فيقولون: أما قومك فنعموا قوما ونعم قوما وكذلـــك بئس، وإنما جاز توحيدهما ؛ لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه ، إنمـــا أدخلوهما لتدلا علي المدح والذم ، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَل ولـــيس معـــناهما كذلك ، وأنه لا يقال منهما : يبأس الرجل زيد، ولا يـــنعم الـــرجل أخـــوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ، ونظـــيرهما " عسى أن يكونوا خيراً منهم " [٤] وفي قـــراءة عبـــد الله " **عســـوا أن يكونوا خيرا منهم** " ألا ترى أنك لا تقول : هو يعسى ، كما لم تقل: يبأس[٥] .

وقـــد شـــذّذ الســـيوطي مجـــئ الضمير غير مفرد – أي مطابقاً للمخصـــوص نحـــو: أخواك نعما رجلين ، ونقل حكاية الأخفش عن بعـــض بنـــي أســـد : نعم رجلين الزيدان واحتج بأنه قال: لا آمن أن يكونـــا فهما التلقيـــن خلافا لقوم من الكوفيين ، لقولهم بالقياس علـــي

---

(١) آل عمران : ١٩٧.

(٢) إبراهيم : ٢٩

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) الحجرات : ١١.

(٥) معاني الفراء ٢ / ١٤١ ، ١٤٢.

ذلـــك [١] · واتفق الأخفش والفراء علي جواز إسناد " نعم وبئس " إلي نكـــرة مختصة كقولك: نعم صاحبُ قوم زيد، وأجاز المبرد أن يجعل فاعل ونعم موصلا جنسياً – أي صلته عامة[٢].

وتكاثـــرت الأقوال حول " ما " فتعددت فيها وجوه الإعراب على النحو التالي :

الأول: أن تكـــون " **مـــا** " اسم معرفة تام لا يحتاج إلي صلة ولا إلي صفة وهذا ما ذهب إليه سيبويه فقد ورد في الكتاب "غسلته غسلا نعما، أي: نعم الغسل، ومن ذلك قولهم: دققته دقا نعما، أي نعم الدق، وقـــدر الســـيرا فـــي قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر، فجعـــل "ما" وحدها في موضع الأمر ولم يصلها بشئ وتقدير الكلام: إننـــي مـــن الأمـــر صنعي وهو عين قول سيبويه[٣] · ووافق الكسائي ســـيبويه فجعل "ما" حرفا تاما بمنزلة الرجل ، وحكاية الفراء تبين هذا حيـــث جعل "ما" في نحو قولك: بئس الشئ ما صنعت فاعلا والمقدرة مبـــتدأ .قال السيوطي: قال المحققون منهم سيبوبه إن "**ما** " في " نعم وبـــئس " الواقـــع بعدها فعل نحو قوله تعالي : ﴿ **بئسما اشتروا** ﴾ [٤]

---

(١) الهمع ٢٧/٣.

(٢) شـــرح عمـــدة الحافظ ٧٨٨/٢، ٧٨٩، وراجع الأشموني ٨٣/٣ والهمع ٣/ ٢٤، والمقتضب ١٤٣/٢.

(٣) الكتاب ٣٧/١ هـ .

(٤) البقرة: ٩٠

معــرفة تامــة فــاعل لا تفــتقر إلــي صــلة ، والفعل بعدها صفة لمخصــوص محــذوف ، أي نعــم الشئ شئ اشتروا ، قال في شرح الكافــية: ويقويــه كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نعما، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها .

الثاني : "ما" اسم موصول بمعني الذي في موضع رفع فاعل ، والفعل بعدها صلتها، والمخصوص محذوف أو هي المخصوص، "وما" أخرى تمييز محذوف أي: نعم شيئاً الذي صنعته، أو هي الفاعل واكتفي بها وبصلتها عن المخصوص. أقوال.

الثالث:"**ما** " مصدرية مؤوله مع ما بعدها بمصدر، والتقدير: نعم صنعك.

الرابع : " ما " نكرة موصولة بالجملة بعدها في موضع رفع هي الفاعل.

الخامس: " ما " كافة للفعل عن العمل مثل الأفعال طالما وقلما.

السادس:" **ما** " نكرة موصوفة علي التمييز، والجملة صفة لها والمخصوص محــذوف أي: بــئس شيئاً شئ اشتروا، وردَّ بأن التمييز يرفع الإبهام وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً.

وإن جاء بعد "ما" اسم فقيها ثلاثة مذاهب.

١ – " **ما** " نكرة غير موصوفة في موضع نصب علي التمييز، والفــاعل ضمير مستتر، وزيد مخصوص بالمدح سواء أكان مبتدأ أم خبراً.

٢ – " **ما** " معرفة تامة وهي الفاعل.

٣ - " **نعمـــا** " لفــظ واحد والمرفوع بعدها هو الفاعل وحينئذ فهي مركبة مثل: حبذا (١).

والصـــحيح مـــن ذلك ما قاله البصريون واختاره ابن عصفور فقال: والصحيح قول أهل البصرة؛ لأنها إذا حملت علي ما ذهبوا إليه كـــأن قولــه تعالي: ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ (٢). بمنزلة قولك نعم شيئا، وقوله ســبحانه وتعالي : ﴿ **بئسما اشتروا به أنفسهم** ﴾ (٣) بمنزلة قولك: بئس شـــيئاً اشـــتروا به أنفسهم أن يكفروا وإذ لم يحمل علي ما ذهب إليه أهـــل البصــــرة كـــان في ذلك إخراج لنعم وبئس عما استقر لها في الاســـتعمال، ألا تـــرى إلـــي أن جعل " **ما** " نكرة موصوفة أو غير موصـــوفة فـــي موضع رفع بنعم وبئس مخرج لها عما استقر لها في الاســـتعمال ؛ لأن ارتفاع النكرة غير المضافة بهما علي أنها فاعل لا يحفـــظ مـــن كلامهـــم، وكذلك أيضاً جعل "**ما** " في قوله تعالي "بئسما اشتروا به أنفسهم" اسما موصولا في موضع رفع ببئس لا يجوز؛ لأن " **مـــا** " الموصـــولة لا تكون نكرة في حال، وكل اسم ظاهر لا يكون نكـــرة لا يكون فاعلا لنعم وبئس وكذلك أيضا جعل " **ما** " المصدرية فـــي قولك: بئس ما صنعت وأمثاله سادة مسد الفاعل كما سدت أن مع الفعـــل المنصوب بها مسد مفعولي ظننت باطل، لأن " **ما** " المصدرية

---

(١) راجع الهمع ٣/٢٥، ٢٦.

(٢) البقرة : ٢٧١

(٣) البقرة : ٩٠

لـــم يثبت لها أن تسد مسد اسمين، ألا ترى أنها لا تسد مع الفعل الذي بعدهـــا مسد مفعولي ظننت وأخواتها، وإنما استقر ذلك في أنْ وأنَّ مع صـــلتهما لجـــريان ذكر الخبر المخبر عنه في الصلة التي لهما[١] وقد قدَّر الكسائي والفراء في نحو: نعم ما صنعت، نعم ما صنعت، وجعلا "مـــا " الأولـــي مبهمة والثانية مبهمة تفسيرها ما في صلتها ، وكفت إحداهمـــا عـــن الأخـــرى. قال ابن عصفور: وقال بعض النحويين – يعنـــي الكســـائي: الثانية هي المحذوفة، وقال بعضهم يعني الفراء – الأولي هي المحذوفة[٢] ورد ابن عصفور ذلك قائلاً:

وأما ما ذهب إليه الكسائي والفراء من الحذف فلا ينبغي أن يقال بـــه مـــا وُجدت عنه مندوحة، وأيضا فإن حذف "ما" الثانية إن قدرت موصولة فاسد ؛ لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز ، وحذفها إن قـــدرت نكـــــرة موصوفة ضعيف ، لأن حذف الموصوف وإبقاء الجملـــة الواقعـــة صفة إنما يجئ في شذوذ من الكلام يحفظ ولا يقاس علـــيه. وأما ما ذهب إليه من جعلها زائدة لا موضع لها من الإعراب فباطل.. لأن ارتفاع زيد الواقع بعدها وأمثاله من الأسماء الواقعة بعد نعم وبئس علي أنه فاعل بهما لا يجوز انتهي كلام ابن عصفور[٣] .

---

(١) شرح المقرب ٣٤٧، ٣٤٨ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) شرح المقرب ٣٤٧، ٣٤٨ .

****

وقـد علـق ناظـر الجـيش على اختيار ابن عصفور، وهو كون"ما" نكرة منصوبة على التمييز مفسرة للضمير المستتر من الفعل وأنَّ ، التقدير في قولك: نعم ما صنعت نعم شيئا صنعت – فقال:

وكـيف يكـون " **ما** " تمييزا وهي مبهمة تحتاج إلى ما يميزها وقـد قـال سيبويه: فأما " **ما** " فإنها مبهمة تقع على كل شيء ، وقال بعض العلماء : راداً على من قال : إن " **ما** " في قوله تعالى ﴿ **فَنِعِمَّا هِـيَ** ﴾ [(١)] فـي موضع نصب على التمييز " **ما** " كالضمير المجهول الذي في نعم لا يدري ما يعني به فكيف يفسر الشيء بما هو مثله في الإبهـام؟ قـال: وإنما ينبغي أن تكون"ما" في الآية الشريفة فاعلة نعم، أي فـنعم الشـيء هـي[(٢)] ثم قال ناظر الجيش: والذي يظهر أنَّ من ادّعـى أن " **مـا** " تتمـيز كأنه يشترط أن توصف فعلى هذا لا تكون تميـيزا فـي قوله تعالى ﴿ **فنعما هـي** ﴾ إذا لا وصف ، بل يتعيـن القول بفاعليتها فتكون اسمـا تاما ، ويجـوز أن تكـون تمييزًا فـي قولـه تعالى ﴿ **إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ** ﴾ [(٣)] بأن يجعل الجملة بعد صفة لهـا، ثم لخص كلامه قائلا: فحاصل الأمر أن " **ما** " في قوله تعالى : ﴿ **نعمـا يعظكم به** ﴾ وقوله ﴿ **فنعما هي** ﴾ قائمة مقام اسم فيه الألف

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٨.

(٣) النساء : ٥٨ .

والـــلام ، والتقدير: نعم الشيء شيء يعظكم به ونعم الشيء شيء هو إبداؤهـــا، فحــذف المخصوص في الآيتين وبقيت صفته. ويجوز أن تكون"ما" موصولة في "نعما" يعظكم به" على رأي من يجيز أن يكون فـــاعل نعم اسماً موصولا، وأن يكون تمييزا على رأي من يرى ذلك لوجـــود الوصـــف. وأما "ما" في "**فنعما هي**" فلا يظهر فيها أن تكون غـــير فاعلـــة، وقد أبطل ابن مالك كون " **ما** " تمييزًا بأن المجيز في هـــذا .

الـــباب لا يكون إلا صالحا للألف واللام و " **ما** " غير صالحة لذلك[1] أ.هـ

وأمـــا ما ذكره ابن مالك من اتفاق الأخفش والفراء على جواز إسناد نعم وبئس إلى نكرة مختصة كما في قول الشاعر:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ∴ وصاحب الركب عثمانُ بن عفان[2]

وقول الآخر:

بئـــس قرينا يَفَـــنٍ هالكِ ∴ أمُ عبيـــــدٍ وأبو هالكِ [3]

فقـــد قال عنه ابن عصفور: إن ذلك قليل جدا وبابه الشعر، وعلل لذلـــك قـــائلا : وســـبب ذلـــك أنهم عزموا على ألا يكون فاعلهما إلا

---

(١) شرح المقرب ٣٥٠

(٢) سبق هذا صـــ

(٣) البيـــت من الرجز، وقد ورد في أمالي القالي٢/١٨٣، وشرح الجمل ١/ ٦٠ وشرح العمدة ٧٨٩.

الجــنس أو ما يفهم منه الجنس نحو قولك: غلام الرجل إذ معلوم أنه لا يكــون الجــنس غلامَ واحد، ثم قال: وإنما لم يجيء فاعلهما مضافا إلــى نكــرة إلا فــي الشعر ؛ لأن النكرة لا يفهم منها الجنس إلا في بعض المواضع وذلك نحو قولهم: رجل خيرٌ من امرأة (١).



(١) شرح الجمل ١/ ٦٠٠ ، وشرح المقرب ٣٥١.

الفصل الرابع : موضوعات صرفيـة

المبحث الأول : اسم الفاعل والصفة المشبهة

اســم الفاعل هو اسم مشتق من الفعل المبني للمعلوم ، ليدل على مــن قام بالحدث على وجه الحدوث لا الثبوت ، أما إن دل الاسم على ثــبوت الصــفة في صاحبها فلا يدخل في اسم الفاعل، بل يطلق عليه الصــفة المشــبه به ، يقول ابن مالك: المراد باسم الفاعل ما دل على المُحــدَّث عنه بالفعل غير المبني لما لم يسم فاعله على أي وزن كان والأصــل فيه إذا كان فعله ثلاثيا أن يكون على زنة فاعل ، ولذا أجيز صوغه على فاعل مطلقاً إذا قصد به الاستقبال[1].

فابــن مالك يجعل شرط صياغة اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فــاعل أن يقصــد بــه الاســتقبال ويؤيد هذا بقول الفراء فيقول: قال الفــراء: العــرب تقول لمن لم يمت إنك مائت عن قليل، ولا يقولون لمــن قــد مات : هذا مائت، وإنما يقال في الاستقبال، وكذا يقال: هو ســيد قومــه فإذا أخبرت أنه سيسودهم قلت: هو سائد قومه عن قليل، وكذا الشريف والطمع إذا قصدا بهما الاستقبال صيغاً على فاعل[2].

وقــد ذكــر ذلك الفراء عند حديثه عن قوله تعالى﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾[3].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٧٠٣/٢.

(٢) شرح العمدة ٧٠٤/٢،٧٠٣.

(٣) المؤمنون: ١٥.

فقــال: وقوله: بعد ذلك لميتون " تقرأ لميتون ولمائتون ، وميتون أكــثر، والعــرب تقول لمن لم يمت: إنك ميت عن قليل ومائت ، ولا يقولون للميت الذي قد مات: هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال ، ولا يجــاوز به الاستقبال، وكذلك يقال: هذا سيدٌ قومه اليوم ، فإذا أخبرت أنه يكون سيدهم عن قليل قلت: هذا سائد قومه عن قليل وسيد، وكذلك الطمع ، تقول : هو طامع فيما قِبَلك غداً، فإذا وصفته بالطمع قلت: هو طمــع ، وكذلــك الشريف تقول: إنه لشريف قومه، وهو شارف عن قليل، وهذا الباب كله في العربية على ما وصفت لك[1].

وورد فــي التصــريح إن لم يكن اسم الفاعل صلة أل عمل عمل فعلــه بشــرطين عدميــن وشرطيين وجوديين، فالعدميان ، أحدهما: كونــه للحــال أو الاستقبال، لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بيــنهما مــن الشــبه اللفظي والمعنوي لا الماضي لأنه لم يشبه الفعل الــذي هــو بمعناه خلافا للكسائي[2].ففي نحو: هذا مكرمٌ زيدًا غداً نجد اسم الفاعل- " **مكرم**" يشبه المضارع في اللفظ ؛ لأنه جاز على يكرم فــي الحركات والسكنات والزيادة، كما أنَّ مكرما في منزلة يكرم في المعــنى وحيــث أشتبها لفظا ومعنى فكل واحد محمول على صاحبه، وكمــا أجــرى اســم الفاعل مجرى الفعل المضارع في العمل أجرى المضارع مجرى اسم الفاعل في الإعراب ونص على ذلك سيبويه إذ

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٣٢.

(٢) التصريح ٣/٢٧١، وشرح التسهيل ٣/٧٤

عقــد لذلــك بابا بعنوان: هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعــل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكرة فقال:

" وذلــك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا فمنعناه وعمله هذا يضرب زيــدا غــداً ، وإذا حــدَّث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وذلك قولك هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضــرب زيــدًا غــداً، وكان زيدٌ ضارباً أباك فإنما تحدَّث أيضاً عن اتصــال فعل في حين وقوعه وكان موافقاً زيداً فمعناه وعمله كقولك: يضــرب أبــاك، ويوافق زيداً فهذا أجرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً"[1].

وفــي موضــع آخر يقول: إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع في الاعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ؛ لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب [2].

هــذا وتخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل في أنها لا يراد بها غير الحال ، وفي هذا خلاف بين العلماء.

---

(١) الكتاب ١/٨٢ ب

(٢) السابق نفسه ١/٨٧ ب

فذهـــب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة.

وذهـــب السيرافي إلى أنها أبدا بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفــش قال: والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعـــل وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبين.

وفي البسيط: قال بعضهم: الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقة في أنهـــا لا توجد إلا حالاً ، وتقدم أن ذلك ليس على جهة الشرط ، بل أن وضـــعها كذلـــك، لكونهـــا صـــفة دالـــة على الثبوت ، والثبوت من ضروراته الحال، وأما على جهة الشرط ، فيَكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط إلا الحاضر لأنه المناسب أ.هـ [1].

والحقـــيقة أن اســـم الفاعل يأخذ مكانا وسطا بين الفعل الذي يدل على التجدد والحدوث والصفة المشبهة التي تدل على الدوام والثبوت أمـــا اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل ، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصـــفة المشـــبهة ، فإن كلمة " قائم " مثلا أدوم وأثبت من " قام " أو "يقوم " ، ولكن ليس ثبوتا كثبوت طويل ، إذ يمكن الانفكاك عن القيام إلـــى الجلوس أو غيره، ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول[2]. وقد تكون هناك صفات مشبهة يمكن الانفكاك عنها كعطشان وصديان ، ولكن .

---

(١) راجع ذلك في الهمع ٣/٦٣.

(٢) معاني الأبنية ٤٧.

يـبقى الخـلاف بيـنها وبيـن اسم الفاعل واضحا من أن الصفة المشـبهة لا تطلـق إلا إذا اتصـف بها صاحبها، فأنت لا تقول: هو ظمـآن غداً أو أمس ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذاك، تقول: هـو ظامـئ غـداً أو أمـس. قال اللحياني: فلان غضبان إذا أردت الحـال[١]. وقـال الفراء عند حديثه عن قوله تعالى"**وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ** [٢]. والعـرب إذا كان الشئ قد مات قالوا ميْت وميِّت، فإن قالوا: هو ميت إن ضربته قالوا مائت وميت.. وكذلك يقولون: هذا سيد قومه وما هو بسـائدهم عن قليل، فيقولون بسائدهم وسيدهم، وكذلك يفعلون في كل نعـت مثل طمع، يقال: طمع إذا وصف بالطمع، ويقال: هو طامع أن يصـيب مـنك خيرا ويقولون: هو سكران إذا كان في سكره وما هو سـاكر عـن كثرة الشراب، وهو كريم إذا كان موصوفا بالكرم، فإن نويت كرما يكون منه في المستقبل قلت: كارم [٣].

وممـا يـدل على أن اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف بالنسبة للفعـل ، ولكنه يدل على الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة ما جاء فـي الكشـاف أثناء تفسيره لقوله تعالى﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ** ﴾ [٤].

---

(١) اللسان: غضب، ومعاني الأبنية ٧٧.

(٢) إبراهيم: ١٧.

(٣) معاني الفراء ٧٢/٢.

(٤) هود: ١٢.

فـــإن قلـــت: لم عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضـــيق عارض غير ثابت ؛ لأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كـــان أفسح الناس صدراً ، ومثله قولك: زيد سيد وجواد، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين، فإذا أرادت الحدوث قلت: سائد وجائد [١].

وجـــاء فـــيه أيضا أن الفرق بين الميت والمائت أن الميت صفة لازمـــة كالسيد ، وأما المائت فصفة حادثة تقول: زيد مائت غدا، كما تقـــول ســـائد غداً، أي: سيموت وسيسود ، وإذا قلت: زيد ميت، فكما تقول: حي في نقيضه فيما يرجع إلى اللزوم، والثبوت " [٢].

وفـــيه أيضا: أن الميت كالحي صفة ثابتة، وأما المائت فيدل على الحـــدوث تقـــول: زيد مائت الآن ومائت غداً كقولك: يموت ونحوهما ضيق وضائق في قوله تعالى:"وضائق صدرك "[٣].

وهـــذا الفراء يوضح الفرق بين الحاذر والحذر عند تفسيره لقوله تعـــالى ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ [٤]. فيقول: فإن الحاذر الذي يحذرك الآن، وكأن الْحَذِر المخلوق حذرا لا تلقاه إلا حَذِرا [٥].

---

(١) الكشاف ٢/٩٢، وشرح الرضى ٢/٢٢٠
(٢) الكشاف ٣/٣١.
(٣) السابق نفسه ٢/٣٥٩.
(٤) الشعراء ٥٦.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٨٠.

وفي الكشاف أن الحذر اليقظ ، والحاذر الذي يجدد حذره [1].

وهكـــذا يتضح لنا الفرق الدقيق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بـــه مـــن خـــلال الأمثلة التي ذكرها الفراء، ولذا إذا أردت أن تحول الصـــفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الحدوث حولتها إلى اسم الفـــاعل، فقـــد جاء في التصريح: إنك إن أردت ثبوت الوصف قلت: حسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن، ولا تقول: حسن؛ قاله الشاطبي وغيره [2].

والظاهـــر أنَّ الصـــفة المشبهة منها ما يفيد الثبوت والاستمرار ، نحـــو : أبكـــم وأحـــور وأسمر، وطويل وقصير، وقد تدل على وجه قريـــب من الثبوت كما في نحو ضمآن وغضبان. والصواب أن الأمر في ذلك مرده إلى المعنى، إذ هو الذي يحدد المقصود ويوضح المراد فمـــثلا لا نقول: هو فرح أو فرحان غداً أو أمس، بل لا بد أن نقول: هو فارح فيهما.



---

(١) الكشاف ٤٢٦/٢.

(٢) التصريح ٣٤٦/٣، وحاشية الصبان ٣/٢، ٣١٤/٣، وشرح المفصل ٨٢/٦

المبحث الثانى : إجراء فُعْلي وفِعْلي مُجْرى فُعْلة وفِعْلة

مـــن أوزان جمـــوع الكثرة : فعل – بكسر أوله وفتح ثانية – وهو جمع لإسم تام علي زنة فِعلة – بكسر أوله وسكون ثانية – غير واحد فِعْل وذلك مثل: حجَّة وحجج وكسرة وكسر وقد ورد منه في القرآن الكريم : ﴿ ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾[1].

وخـــرج بذكر الاسم الصفة نحو صِفْرة ، وبالتمام ، نحو: عدة وزنة فإنهما نقصا الفاء وعوض منها التاء.

وقد أشار ابن مالك لهذا البناء فقال:

ونحو كبرى ولفِعْلة فِعَلْ ∴ وقد يجيئ جمعه علي فُعَل

وقـــال الفـــراء عـــن هذا الوزن: إنه اسم جمع، لأنه رأي أنه يجمع بـــالألف والـــتاء كـــ عرفات، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً ، فحكم بأنه اسم جمع؛ لأنه أقرب إلي المفرد.

وأجيـــب بـــأنَّ عرفات ونحوه للمفرد لا للجمع، والفتح فيه للتخفيف، ويدل علي أنه جمع عدم وصفه، وكذا عدم الإخبار عنه إلا بجمع.

ويحفـــظ هـــذا البناء في فِعْلة – بكسر الأول وسكون الثاني – واحد فِعْـــل بكســـر الفاء وسكون العين ، نحو: سِدْرة وسِدَر ، ولا يقال في تبنة واحـــدة التبن تِبَن حملا علي سِدَر. وفي المعوض من لامه تاء نحو عزة .

---

(١) القصص ٢٧

وكذا يحفظ في فَعْلة الأجوف – بفتح أوله وسكون ثانيه نحو: حاجة وحوج وقامة وقوم ، وفي فِعْلي مصدراً نحو: ذِكْرى وذِكَر[١].

قـــال ابـــن مالك : وأجاز الفراء إجراء فُعْلي – بضم الأول وسكون الثانـــي – وفعلـــي – بكسر الأول وسكون الثاني – مطلقاً مجرى فُعْلة – بضـــم الأول وسكون الثاني ، وفِعْلة – بكسر الأول وسكون الثاني فيجوز عنده أن يقال في جمع حُبْلَى، وذِكْرَى: حُبَل وذِكَر[٢].

فالفـــراء يجعل هذا البناء قياساً في فِعْلي اسماً، لقوة الشبه بين فِعْلي وفِعْلـــة ، فالمؤنث بالألف يشبه المؤنث بالتاء ، ولذلك يقول المرادي: قاس الفـــراء فِعَـــلا في فِعْلي اسماً، نحو: ذِكْرَى وذِكَر، وفَعْلة يائي العين نحو ضيعه وضيع. [٣].

وقـــال ابن مالك: ورآه الفراء مطرداً في فِعْلي كـــ ذِكْرَى ، وذِكَر؛ لأن المؤنث بالألف شبيه المؤنث بالتاء إذا كان ما قبلهما علي زنة واحدة، وقـــد أجـــرتهما العرب مجـــرى واحداً في مواضع منها قولهم في فُعْلة وفُعْلـــي: فُعَل كـــ غُرْفة وغُرَف ، وأُخْرى وأُخَر، فإذا أجرى فِعْلي مجرى فِعْلة لم يكن بدعا ولم يعدم نظيراً أ.هـ [٤].

هذا ويحفظ فِعَل – بكسر الأول وفتح الثاني – أيضا في فَعْلة – بفتح أوله وسكون ثانيه – صحيح الأصول نحو : قصعة وقصع ، وجفنة وجفن

---

(١) الهمع ٣/٣١٥، والتصريح ٥/٩٢، ٩٣

(٢) شرح عمدة الحافظ ٩٢٤

(٣) توضيح المقاصد ٢/٩٢٤

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٨، ١٨٣٩

وفعْلــة – بكسر أوله وسكون ثانية صفة، نحو: ذربة وصِمَّة [١]. يقال في جمعهمـــا : ذرب وصمم ، وفي فِعْل – بكسر أوله وسكون ثانية نحــو: هِــدم [٢] جمعــوه علــي هِـدَم ، وفــي فُعْلة بضم أوله كصُورة وصور، والصِّــور بكســر الصـــاد لغة في الصُّور – بضمها جمع صورة قاله في الصحاح [٣]. والله أعلم.



(١) الذربة : المرأة الحديدة اللسان والصمة : الرجل الشجاع

(٢) الهدم : الثوب الخلق

(٣) الصحاح: صور ، وراجع التصريح ٩٣/٥، ٩٤

الباب الرابع : آراء الكسائـــــي

الفصل الأول : الجملة الفعلية

المبحث الأول : دخول حرف النداء " يا " على الجملة الفعلية

الأصل في النداء أن يكون للعاقل ، أو ما يمكن مناداته ، إذ هو طلب الإقــبال بحرف من الحروف التي وضعها النحويون له ، بيد أنه قد ينادى غـــير العـــاقل لداع بلاغي فيكون النداء حينئذ مجازياً ، ومن ذلك ما ورد في بعض الأساليب العربية كدخوله على الفعل الماضي في مثل : يا رَحِمَ الله مَـــنْ رحـــم ، والأمر مثلما حكى عن العرب : ألا يا أصدقوا ، ألا يا ارحمـــوا [١] ، والحرف كما في قولك : يا ليتني كنت عالما ، ومعلوم أن الأفعـــال والحـــروف لا تُـــنَادى ، ومثل ذلـــك ما ورد في قوله تعالـــى : ﴿ **أَلا يَسْـــجُدُوا للَّه الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ** ﴾ [٢].

حيث قرأ الكسائي : " ألا يا اسجدوا " بتخفيف اللام ، وألا للتنبيه ، وبعدها " يـــا " التي ينادي بها والوقف عليها ، ثم الابتداء بالفعل " اسجدوا " [٣]. وفي دخـــول " **يـــا** " علـــى الفعـــل " اسجدوا " في هذه القراءة مخالفة للقواعد الـــنحوية التـــي لا تُجيز دخول أداة النداء على الجملة الفعلية ، فماذا فعل

---

(١) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

(٢) النمل الآية ٢٥ .

(٣) راجـــع : حجـــة القراءات لأبي زرعة ٥٢٦ ، والبحر ٧ / ٦٨ ، والنشر ٢/ ٧٣٧ والقرطبـــي ١٣/١٨٦ والـــبرهان للزركشي ٣ / ١٨٠ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٠٠ .

النحويون إزاء ما ورد من ذلك ؟

أوضـــح الكســـائي توجـــيه قـــراءته بقوله : " ما كنت أسمع الأشياخ يقرؤونها إلا بالتخفيف على نية الأمر " [١].

وقـــد طعـــن النحاس في هذه القراءة السبعية حيث قال في أثناء حديثه عـــن جـــواز حذف المنادي : " وهذا موجود في كلام العرب إلا أنه غير معـــتاد أن يقـــال : يـــا قَـــدِم زيدٌ ، والقراءة به بعيدة ، لأن الكلام يكون معترضاً "[٢].

<u>وللنحويين في هذه الآية تأويلان</u> :

الأول : أن المنادي محذوف والتقدير : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، والفعل اسجدوا أمر ، و " يا " حرف نداء . وقد أخذ بهذا الرأي جماعة من النحاة مـــنهم قطـــرب ، والفـــراء ، والمبرد ، والزّجاج ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، والعُكبري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب .

قال قطرب: المعنى" **ألا يا قوم اسجدوا** " فحذفت الأسماء وقامت" **يا** " مقامها ، وكان هذا الحذف في النداء خاصة لأنه موضع حذف التنوين إذا قلت : يا زيدُ [٣].

وقـــال الفراء : وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن ... مخففة " **ألا**

---

(١) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

(٢) إعراب النحاس ٢ / ٥١٨ ، والقرطبي ١٣ / ١٨٦ .

(٣) حجة القراءات ٥٢٧ .

يا اسجدوا " على معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر هؤلاء ، ويكتفي منها بقوله " يا " (١).

وقال المبرد : إن التقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فحذف المنادي (٢).

وجعـــل ابن مالك جواز حذف المنادي – في الآية – مشروطاً بإيلاء فعل الأمر لأداة النداء حيث قال : ومن حذف المنادي المأمور قوله تعالى فـــي قـــراءة الكسائي " ألا يا اسجدوا " أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا ، ومثال ذلك في الدعاء :

ألا يا اسلمي يا دارمَيَّ على البلى ∴ ولا زال منهلا بجرعائك القطر

فحسَّـــن حـــذفَ منادي قبل الأمر والدعاء اعتيادُ ثبوته في محل إدعاء الحـــذف ، بخلاف ليت فإن المنادي لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً ، فادعاء حذفه باطل لخلوه من دليل فتعين كون " يا " التي قبلها لمجرد التنبيه مثل " **ألا** " (٣). ويوضـــح ذلـــك قائلاً : يظن أكثر الناس أن " يا " التي تليها " ليـــت " حرف نداء والمنادي محذوف ... وتقدير قوله تعالى : ﴿ **يَا لَيتَنِي كُنـــتُ مَعَهُمْ** ﴾ (٤). يا قوم ليتني كنت معهم ، وهذا الرأي عندي ضعيف ،

---

(١) معاني الفراء ٢ / ٢٩٠ .

(٢) إعـــراب القـــرآن المنســـوب إلـــى الزجاج ٢ / ٦٥٠ ، وراجع : إعراب الـــنحاس ٢ / ٥١٨ ، والبـــيان ٢ / ٢٢١ ، والكشف ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، والمفصـــل ٢ / ٢٤ وشرحه ٢ / ٢٤ ، والكافية ١ / ١٦٠ والمغني ٤٨٨ ، ٤٩٩ .

(٣) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ٦ ، ٧ .

(٤) النساء : ٧٣ .

لأن قـائل يـا ليتنـي قـد يكون وحده ، فلا يكون معه منادي ثابت ولا محذوف كقول مريم – عليها السلام – ﴿ **يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا** ﴾ [(١)].

ولأن الشـيء إنمـا يجـوز حذفـه مع صحة المعنى دونه ، إذا كان الموضـع الـذي ادُعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته ، كحذف المنادي قبل أمر أو دعاء ، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته ، فإن الآمر والداعي يحتاجان إلـى توكـيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء ، واستعمل ذلك كثيرا حتى صار موضعاً منبَّها عليه إذا حُذف ، فحسُن حذفه لذلك[(٢)].

وقـال الرضـي : " **ألا يا اسجدوا** " بتخفيف ألا على أنها حرف تنبيه و " **يا** " حرف نداء ، أي : يا قوم اسجدوا [(٣)].

وهـذا التخريج ارتضاه جماعة من المفسرين وأصحاب القراءات قال القرطبي : ألا بالتخفيف بمعنى: ألا هؤلاء اسجدوا ، فأضمر هؤلاء اكتفاء بدلالة " **ذ** " عليها " [(٤)].

وأشار مكي بن أبي طالب إلى هذا المعنى حيث قال : حجة من خفف ألا أنـه جعلهـا استفتاحاً للكلام ، فالوقف على ما قبل ألا في هذه القراءة حسـن ، وجعـل ما بعد ألا منادي قد حذف وبقيت " يا " تدل عليه وذلك جائز في لغة العرب [(٥)].

---

(١) مريم : ٢٣ .
(٢) شواهد التوضيح ٤ بتصرف يسيـر .
(٣) شرح الكافية ١ / ١٦٠ .
(٤) جامع البيان ١٩ / ١٤٩ .
(٥) الكشف ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

وقال محمد عبد الكريم الأشموني : لو وقف على قراءة الكسائي " **ألا يا** " ثم ابتدأ " **اسجدوا** " جاز ؛ لأن تقديره : يا هؤلاء اسجدوا ، وكثير ممن يدّعي هذا الفن يتعمد الوقف على ذلك ، ويعده وقفا حسناً مختاراً ، وليس هو كذلك ، بل هو جائز وليس بمختار ، ومن وقف مضطراً على " **يا** " ثم قال : " **اسجدوا** " على الأمر جاز (١).

الثاني : يرى أصحابه أن " يا " حرف تنبيه ، وليس في الآية منادي محذوف ؛ لأن " يا " ترد في الأمر وتكون للتنبيه يقول سيبويه : وأما " يا " فتنبيه ، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبّه المأمور (٢).

قال الشاعر (وهو الشماخ)

ألا يا اسقياني قبل غارة سنْجال ∴ وقبل منايا قد حضرت وآجال (٣).

وأجاز ابن يعيش أن تكون " يا " للتنبيه أيضاً ولا منادي في الآية وقد جمع فيها بين تنبيهين تأكيداً ؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الآمر (٤).

---

(١) منار الهدى ٢٤٢ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ١٨٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٠٧ بولاق .

(٣) البيت من الطويل وقد ورد في ملحقات الديوان ص ٤٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦ ، وشرح المفصل ٨ / ١١٥ ، والكتاب ٢/ ٣٠٧ بولاق ، ٤ / ٢٢٤ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٥٦ ، والمعجم المفصل ٧٤١ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٢٤ .

وأطـــال أبـــو حـــيان الوقوف أمام هذه الآية وأنعم النظر فيها ورفض تـــأويل النحويين الذين أجازوا حذف المنادي فيها محتجاً لذلك بعدم جواز حذفـــه ؛ لأن الحذف يؤدي إلى حذف جملة النداء وحذف متعلقه ، اقرأ إن شـــئت قوله : " والذي أذهب إليه أنَّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليســـت فـــيه " يـــا " للنداء [1]. ، وحذف المنادي ؛ لأن المنادي عندي لا يجـــوز حذفـــه ؛ لأنـــه قد حذف الفعل العامل في النداء ، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفت المنادي لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقة، وهو المنادي فكان ذلك إخلالاً كبيراً " [2].

وقد أجاب أبو حيان عن القول بأنَّ جعل " يا " للتنبيه يؤدي إلى الجمع بين تنبيهين في آن واحد وهما ألا " ويا " بقوله : فـــ " يا " عندي في تلك التراكيـــب حـــرف تنبـــيه أكد به " ألا " التي للتنبيه ، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد ، وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله :

✪ فأصبحن لا يسألنـــه عن بما به ✪ [3].

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله :

✪ ولا للما بهـــم أبـــدا دواء ✪ [4].

---

(١) على أصح القولين عنده وإنما هي للتنبيه. راجع : التذييل والتكميل ٥٢/١

(٢) البحر المحيط ٧ / ٦٩ .

(٣) هـــو بيـــت من الطويل للأسود بن يعفر وعجزه : أصعد في علو الهوى أم تصوبا . وقد ورد في الخزائن ١٦٢/٤ والغني ٤٦٢ برقم (٦٥٦) .

(٤) مـــن الوافر وهو لمسلم بن معبد الوالبي وقد ورد في خزانة الأدب ٣٠٨/٢ =

وجـــاز ذلك وإن عدوه ضرورة أو قليلاً ، فاجتماع غير العاملين وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً " [١].

وأيَّــد كــل من الجمل والصاوي تأويل أبي حيان ، فها هو ذا الجمل يقــول : المــرجح أن تكون " يا " للتنبيه ، لئلا يؤدي إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف " [٢].

ويقــول الصاوي : " وهو ضعيف لئلا يؤدي إلى حذف كثير من غير ما يدل على المحذوف " [٣].

وخلاصة القول أن فــي دخول حرف النداء على الفعل والحرف فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن " يا " في كل ذلك للتنبيه لا للنداء ، وجاز اجتماع الحرفين لاختلافهما .

المذهب الثاني : أن " يــا " فــي كــل ذلك حرف نداء ، والمنادي محذوف تقديره " يا قوم اسجدوا لله " .

المذهب الثالث : أنه إنْ ولي " يا " دعاء أو أمر فهي للنداء والمنادي محــذوف ، وذلــك لكــثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر كقوله تعالى :

= ، ٥ / ١٥٧ ، والإنصــاف ٥٧١ ، والجــنى الداني ٨٠ ، والمعجم المفصل ١ / ٢١ .

(١) البحر المحيط ٧ / ٦٩ .

(٢) حاشية الجمل على الجلالين ٣ / ٣١٠ .

(٣) حاشية الصاوي ٣ / ١٩٣ ، ظاهرة التأويل ١١٠ .

﴿ **يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾ [١].

وقوله : ﴿ **يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا** ﴾ [٢]. وقوله : ﴿ **يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾ [٣].

ومن الشعر قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى ∴ ولا زال منهلا بجرعائك القطر [٤]

وقول المرقش :

ألا يا اسلمي لا صرم لي اليوم فاطما ∴ ولا أبداً ما دام وصلك دائما [٥].

ومما جاء في النثر قول الفراء : سمعت بعض العرب يقول : ألا يا أرحمانا ألا يا تصدقا علينا [٦].

وقال القرطبي : حكى بعضهم سماعاً عن العرب : ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا . يريد : ألا يا قوم ارحموا واصدقوا " [٧].

---

(١) البقرة ٣٥ .

(٢) هود ٤٨ .

(٣) الزخرف ٧٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٥٥٩ ، والإنصاف ١/١٠٠ ، واللسان " يا " وألا وشرح عمدة الحافظ ١١٩ .

(٥) البيت من الطويل ، قال المرقش الأصغر ، وقد ورد في الإنصاف ١/ ١٠٠ ، والشعراء ١/٢٢٠ ، والمعجم المفصل ٨١٣ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .

(٧) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

ولكـثرة ما جاء عن العرب شعراً ونثراً أجاز ابن مالك حذف المنادي إذا كـان مـا بعده أمراً أو دعاء ، فإن لم يكن بعد أداة النداء أمر أو دعاء فهي حرف تنبيه [1]. وهو الراجح .



(١) راجع الهمع ١ / ٣٥ .

المبحث الثاني

٣ – العطف على جواب الشرط

إذا اســتكملت أداة الشرط معموليها من الشرط والجواب ، ثم جاء بعد الجــواب مضارع مسبوق بعاطف كالواو ، نحو : إن تجتهد تنجح وتسعد وكذا الفاء وأو ، وثم ، فإنه يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه :

١– الجزم عطفا على الجواب .

٢– الرفع على القطع والاستئناف .

٣– النصب على إضمار أن .

ولذلك قال ابن مالك :

والفعل من بعد الجزاء إن يقترن ∴ بالفاء أو الواو بتثليث قمن[١].

فمــثال العطــف بعد الجواب بالواو بالجزم ما ورد في قوله تعالى : **﴿ يـا أَيُّهَـا الَّذِيـنَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾** [٢].

والعطــف بعــد الجــواب بالفاء ورد في قوله تعالى : **﴿ لِّلَّه ما فِي السَّـمَاوات وَمَـا فِـي الأَرْضِ وَإِن تُـبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء ﴾** [٣].

---

(١) توضيح المقاصد ٤ / ٢٥٥ .

(٢) الأنفال : ٢٩ .

(٣) البقــرة : ٢٨٤ .

فقــد قرأ ابن عامر وعاصم برفع " فيغفر " على القطع والاستئناف ، أي : فهــو يغفر ، وقرأ باقي السبعة بجزم " يغفر " عطفا على الجواب ، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب على إضمار أن [١].

ومــثال العطــف بـــــ " ثم " ما ورد في قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْــتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ** ﴾ [٢]. فــ " يكونوا " مجزوم بحذف النون عطفاً على " يستبدل " .

ومــثال العطــف بـــــ " أو " وقوله تعالى : ﴿ **إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاء** ﴾ [٣]. بجــزم " نسقط " عطفاً على " نخسف " .

هــذا وقــد قــرأ الكسائي [٤] الفعل " فيغفر " من قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ** ﴾ بالجــزم عطفاً علــى الجــزاء ؛ إذ هو مجزوم لفظاً أو محلاً . وكذا قرأ الفعل " ويكفر " من قوله تعالى : ﴿ **وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ** ﴾ [٥]. بالجزم وبالنون بدلاً من الياء [٦].

---

(١) البحر ٢ / ٢٦٠ ، والكشف ١ / ٣٢٣ ، والسبعة ١٩٥ .

(٢) محمد : ٣٨ .

(٣) سبأ : ٩ .

(٤) شــرح عمدة الحافظ ١ / ٣٥٧ ، وراجع : السبعة ١٩٥ ، البحر ٢/ ٢٦٠ والدر المصون ٢ / ٦٨٧ ، والقرطبي ٣ / ٤٢٤ .

(٥) البقرة : ٢٧١ .

(٦) شــرح عمــدة الحــافــظ ١ / ٣٥٩ ، وراجــع : السبعة ١٩١ ، =

وإذا كانــت الأوجه الثلاثة جائزة في هاتين الآيتين وفي العطف على جواب الشرط ، فأيها الأقوى والأرجح ؟

لقــد جــاء الجــزم الذي قرأ به الكسائي الأقوى ، فقد ورد في حاشية الصــبان : الجزم بالعطف على الجزاء ؛ لأنه مجزوم لفظاً أو محلاً وهو الأقــوى ، والــرفع على الاستئناف ؛ لأن الفاء يستأنف بها كالواو ويكون مــراداً بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشــرط والجــواب ، والنصب قليل . وضعيف ، وإنما جاز بعد الجزاء ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام [١].

وقال أبو حيان : الأحسن التشريك في الجزم [٢].

والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء ، أما على قول الدماميني لا محــل لجملــة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها فيجعل الجزم على توهم شرط مقدر أي : وإن يقع ذلك نكفر [٣].

وقد وردت الأوجه الثلاثة في الشعر في قول الشاعر :

فإنْ يَهْلِك أبو قابوس يَهْلِك ∴ ربيعُ الناس والبلدُ الحــرامُ

ونأخــذْ بعده بذناب عيــشٍ ∴ أجبِّ الظهر ليس له سنامُ [٤].

= والقرطبي ٣/ ٣٣٥ ، والدر المصون ٢ / ٦١١ .

(١) راجع : حاشية الصبان ٤ / ٢٤ ، والخضري ٢ / ١٢٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٨٦ .

(٣) حاشية الخضرى : ٢/١٢٤ .

(٤) البيتان من الوافر ، قالهما النابغة ، وقد وردا في الديوان ٢٣١، الأمالي =

قال البغدادي : قد روى (ونأخذ) جزما بالعطف على جواب الشرط وروى نصبا على الجواب ، وروى رفعاً أيضاً على الاستئناف .

وجعـل صـاحب النحو الوافي الترجيح في الأوجه الثلاثة راجعا إلى عـرض المـتكلم بما يناسب السياق ويوافق المعنى فيقول الأوجه الثلاثة جائـزة يخـتار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق ويساير المعنى ، لأن كـل وجـه يقوم على اعتبار معنوى خاص به لا يوافق الآخر ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه تصلح لكل أسلوب وتباح فى كل تركيب بغير تقيـيد ، وإلا صارت اللغة فوضى واتهمت بالاضطراب [١]. وهذا ما نميل إليـه .



= الشـجرية ١/٢٢،٢١والأشـمونى ٤/٢٤، شواهد الكشاف ١٧٨والدرر اللوامع ٢/١٣٥.

(١) النحو الوافى : ٤ / ٤٧٧ بتصرف

الفصل الثاني: الجملة الاسمية ومكملاتها

المبحث الأول : إنَّ المقرونة بـ " ما " الحرفية بين الإعمال والإهمال

إنَّ وأخواتها من الحروف المشبهة بالفعل الماضي في البناء على الفتح ، والدخول على المبتدأ والخبر ، وتلحقها " ما " الحرفية فتكفها عن العمل ، وتسمى " ما " الكافة نحو : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ .

ويجوز في " ليت " خاصة من بين أخوات " إنَّ " الكف والإعمال ، كقول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلا حمامتنا أو نصفه فقد [١].

حيث روى هذا البيت بنصب " الحمام " على الإعمال ورفعه على الإهمال ، وأجاز النحاة إعمال ليت ؛ لأن " ما " عندما تلحق هذه الحروف تزيل اختصاصها بالأسماء فتدخل على الأفعال أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ [٢]. أمَّا " ليت " فيبقى اختصاصها بالأسماء . وأجاز ابن السراج إجراء إنما وكأنما ولكنما ولعلما مجرى ليتما في الإعمال تارة والإهمال أخرى ؛ حيث قال في الأصول : " وتدخل " ما " زائدة على إنَّ على ضربين ، فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابها ، تقول : إنما زيداً منطلق ، وتدخل على إنَّ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني ، وقد ورد في الديوان ٤٥ ، والكتاب ١ / ٢٨٢ ، والخزانة ٤ / ٢٩٧ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ٥٨ .

(٢) الأنفال : ٦ .

كافـــة للعمـــل فتبـــنى معهـــا بناء فيبطل شبهها بالفعل ، فتقول : إنما زيدٌ منطلق ، فإنما هاهنا بمنزلة فعل ملغي مثل : أشهد لزيد خير منك [١].

وقـــال ابـــن يعيش : " ويجوز أن تُجعل " ما " زائدة مؤكِّدة على حد زيادتهـــا فـــي قوله تعالى : ﴿ **مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً** ﴾ [٢] ، ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّه لِنتَ لَهُمْ** ﴾ [٣] ، فلا يبطل عملها فتقول : إنما زيداً قائم ، كما تقول: إن زيداً قائم " [٤].

ويعضـــد مـــا ذهب إليه ابن السراج وابن يعيش أن الكسائي والأخفش روياً عـــن العرب إعمال إنَّ مقرونة بـــ " ما " في نحو قولك : إنما زيداً قائم [٥].

وقـــد لخص أبو حيان الأوجه الجائزة في " إنَّ " إذا اتصلت بها " ما " غير الموصولة قائلاً :

" إذا اتصلت " ما " غير الموصولة بهذه الحروف نحو : إنما زيدٌ قائم ، ففي ذلك أربعة مذاهب :

أحدهما : أنها تكفها عن العمل ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر إلا " ليـــت " فيجوز أن تتصل بها كافة فلا تعمل كأخواتها ، ويجوز أن تتصل

(١) الأصول ١ / ٢٣٢ .

(٢) البقرة : ٢٦ .

(٣) آل عمران : ١٥٩ .

(٤) شرح المفصل ٨ / ٥٦ .

(٥) راجع : شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٣٣ ، والهمع ١ / ٤٦٠ .

بهـا زائدة فتعمل ، وهذا منقول عن سيبويه والفراء ، وهو مذهب الأخفش وصححه أصحابنا .

المذهب الثاني : أنـه يجوز فيها كلها أن تكون " ما " معها كافة فلا تعمـل وزائدة فتعمل ، وهذا مذهب الزجاجي والزمخشري ونقل عن ابن السراج .

المذهب الثالث : أنَّ " ليـت ، ولعـل ، وكـأنَّ " يجوز فيها الإلغاء والإعمـال نحـو : " ليتما زيداً قائم " ، ولعلما عمراً منطلق ، وكأنما زيداً أسـد ، ولا يجوز في إنَّ وأنَّ ولكنَّ إلا الإلغاء ، وهو مذهب الزجاج ونقل عـن ابـن السراج ، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع ، ونسب في البسيط إلى الأخفش .

والمذهب الرابع : أنه لا يجوز كف ليت ، ولعل بـ " ما " ، بل يجب الإعمال وهو منسوب إلى الفراء [(١)].

والسماع بالوجهين الإهمال والإعمال إنما ورد في " ليت " .

قال المصنف – ابن مالك – ما معناه " وهما جائزان فيها بالإجماع.أهـ

قال أبو حيان : وليس كما ذكر ، ألا ترى أن المذهب الرابع مذهب الفراء أنه لا يجوز في ليتما ولعلّما إلا الإعمال ، فليس جوازهما بالإجماع [(٢)].

---

(١) راجـع : التذييـل والتكميـل ٥ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، والكـتاب ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، والأمالـي الشـجرية ٢ / ٥٦١ ، وشـرح الجمـل لابن عصفور ١/ ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، والمفصل ٢٩٢ ، والهمع ١ / ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) التذييل ٥ / ١٤٧ ، ١٤٨ .

وأيّـد ابـن مالك ما ذهب إليه ابن السراج وأجاز القياس عليه لورود النقل بالإعمال مع دخول " ما " على " إنَّ " عن العرب في رواية الكسائي في نحو قولك : إنما زيداً قائم قائلاً :

وهذا النقل – يعني : إنما زيداً قائم بالنصب عن العرب يؤيد ما ذهب إلـيه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً ، وإن لـم يثبـت سماع في إعمال جميعها ، وبقوله أقول في هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : والقياس سائغ " أهـ [1].

ومـا ذهـب إليه الكسائي من إعمال إنَّ مع كفها بـ " **ما** " يخالف ما ذهـب إليه من إهمالها إذا فصل بينها وبين اسمها بالجار والمجرور ، فقد ورد فـي مجـالس ثعلب : حكى الكسائي والفراء إنَّ فيك زيدٌ راغب . وقالا : بطلت إنَّ لما تباعدت [2].

وهذا تناقض ؛ لأن العرب توسعوا في الفصل بالجار والمجرور وكان علـى الكسـائي أن يمنع عمل إنَّ المكفوفة بـ " **ما** " اتفاقاً مع هذا الرأي لوجـود الفصـل ، فإذا كان العمل ممنوعا مع الفصل بالجار والمجرور ، فالمنع مع الكف بـ " **ما** " أولى .

---

(١) السابق ٥ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) مجالس ثعلب ١ / ٦٥ .

المبحث الثاني : تمييز العـــدد

التمييز اسم نكرة منصوب بمعنى " مِنْ " مفسر للمبهم من الذوات أو النسب وينقسم إلى قسمين : ١- مفرد ، ٢ - نسبـــة .

فالمفـــرد يـــزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضـــاً تمييز الذات وليس في هذا النوع تحويل ، وذلك نحو قولك : عندي إردب قمحاً ، واشتريت قنطاراً قطناً .

والتميـــيز المبيـــن لإبهام نسبة يسمى تمييز الجملة ، وهو الذي يزيل الغمـــوض والإبهام عن المعنى العام بين طرفي هذه الجملة ، وهو المعنى المنســـوب فـــيها لشيء من الأشياء ، ولذا يسمى أيضاً تمييز النسبة وذلك نحو : امتلأ الإناء ماءً ، وغرست الأرض شجراً .

والقسم الأول يأتي على أنواع منها :

أولاً : أن يكـــون الممـــيز المبهم أحد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ويكون تمييزها مفرداً منصوباً ، وقد ورد ذلك في قوله تعالى : **﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾** [1].

وقوله تعالـــى : **﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾** [2].

---

(١) يوسف : ٤ .

(٢) المائدة ١٢ .

وقــد جاء تمييز العدد المركب جمعا منصوبا لا مفرداً ، كما في قوله تعــالى : ﴿ **وَقَطَّعْــنَاهُمُ اثْنَتَــيْ عَشْــرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا** ﴾ [1]. فماذا فعل النحويون إزاء ذلك ؟

مــنع جمهــور النحويين مجيء تمييز العدد المركب جمعاً منصوباً ، وجوّزه الفراء في الكلام فقال يجوز أن تقول : عندي أحد عشر رجالاً[2]. وخرّج الآية السابقة عليه .

أمــا ابــن الأنــباري فقال : إنما أنث اثنتى عشرة على تقدير : أمة ، وتقديــره : اثنــتى عشرة أمة ، وأسباطاً " منصوب على البدل من " اثنتى عشــرة " ولا يجوز أن يكون " أسباطاً " منصوباً على التمييز ؛ لأنه جمع ، والتميــيز فــي هــذا الــنحو إنما يكون مفرداً ، وأمماً " وصف لقوله " أسباطاً"[3].

وقــال الزجاج المعنى : قطعناهم اثنى عشرة فرقة ، وأسباطاً بدل من اثنتى عشرة وهو الوجه [4].

أمّــا صــيغ العقود من عشرين إلى تسعين وما بينهما فتمييزها مفرد منصــوب أيضــاً ، وبذلك جاء القرآن الكريم ، فتمييز الثلاثين والأربعين ورد فــي قوله تعالى : ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ**

---

(١) الأعراف : ١٦٠ .

(٢) الهمع : ٢ / ٢٧٢ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٧٦ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٤٢٣ ، وشرح العمدة ٥٢٧ .

فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [١].

وتميـيز الخمسـين جـاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [٢]. وكذا تمييز الألف جـاء هنا مفرداً مجروراً ، وتمييز الستين ورد في قوله تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [٣]. وتمييز السبعين كما في قوله تعالى: ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [٤]. وتمييز الثمانين ورد في قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [٥].

وتميـيز التسـعة والتسعين ورد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [٦].

- إضافة ألفاظ العقود .

أجـاز الكسـائي إضـافة الألفاظ العقود إلى الجنس بعدها ، فتقول : عِشْـرو درهـم ، وأربَعُـو ثـوبٍ " [٧]. خلافاً لسيبويه الذي جعل النون والتميـيز لازمين للعشرين إلى التسعين فقال : " فإذا أردت أن تثلث أدنى

(١) الأعراف ١٤٢ .
(٢) العنكبوت ١٤ .
(٣) المجادلـة ٤ .
(٤) التوبـة : ٨٠ .
(٥) النـور ٤ .
(٦) ص : ٢٣ .
(٧) راجع شرح العمدة ١/ ٥٢٧ ، والهمع ٢ / ٢٧٢ .

العقـــود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية ، وذلـــك قولـــك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسّعه وتكون النون لازمة له كمـــا كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة " [١]. ثم علل لذلك قائلاً : " وإنمـــا فعلـــوا هـــذا بهـــذه الأسماء وألزموها وجها واحداً ؛ لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شبهت بها فلم تقو تلك القوة " .

وفســـر الســـيرافي ذلـــك فقال : يعني إنما ألزموها النون ولم يجيزوا إضـــافتها إلـــى الجـــنس فـــيقولوا : عِشرو درهم ، كما قالوا في الصفة : ضـــاربون زيـــداً وضـــاربو زيـــدٍ ، وحسنون وجها وحسنو وجوه ؛ لأن عشـــرين لـــم تقو قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة ولم تتصرف تصرفهما وألزمت طريقاً واحداً " [٢].

وقـــد عـــدَّ ابـــن مالك ذلك شاذاً ، فقال : " ولا يضاف شيء منها إلى التميـــيز إلا ما شذ من رواية الكسائي عن بعض العرب أنه قال : عِشرو درهمٍ " ، وأربعو ثوب " [٣].

وقـــال الســـيوطي : قال الكسائي : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواتـــه إلـــى التمـــيز نكـــرة ومعرفة ، فيقول : عشرو درهم وأربعو ثوب[٤].

---

(١) الكتاب ١ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ هـ
(٢) السابق نفسه مع الحاشية ١ / ٢٠٧ .
(٣) شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٢٧ .
(٤) الهمع ٢ / ٢٧٢ .

ومـــا قاله سيبويه هو الصحيح ، وما ورد خلاف ذلك فهو لغة لبعض العــرب كما أشار السيوطي " وقال ابن عصفور " ولا تجوز إضافة شيء مــنها – يقصــد ألفــاظ العقود – إلى التمييز ، فأما ما حكاه الكسائي من قولهم : أخذته بمائة وعشرى درهم فشاذ لا يلتفت إليه " [1].

ثانياً : أن يكون المميز من ألفاظ المقادير ، كالمساحة والكيل والوزن ومـــا يشبهها ، فمن التمييز الذي يشبه المقدار ما ورد في قوله تعالـــى : ﴿ **فَمَــن يَعْمَــلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴾ [2].

ثالثاً : أن يقع التمييز بعد ما يدل على مماثلة أو مغايرة ، فالأول ورد فـــي قوــله تعالى : ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا .... وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَــدَدًا** ﴾ [3]. فـ " مداداً " تمييز مفرد وقع بعد لفظ " مثل " الذي يدل على المماثلة من غير ضبط بحد مخصوص .

والثانـــي ورد فـــي قوــله تعـــالى : ﴿ **أَفَغَيْرَ اللّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا** ﴾ [4]. فـ " حكما " تمييز مفرد وقع بعد ما يدل على المغايرة .

أما تمييز النسبة فله صور يأتي عليها : منها المحمول عن الفاعل كما

---

(١) شرح المقرب ٣٨٣ .

(٢) الزلزلة ٧ ، ٨ .

(٣) الكهف ١٠٦ .

(٤) الأنعام : ١١٤ .

في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ (١) فـ" رحمة " و " علما " منصوبان على التمييز وكلاهما محول عن الفاعل ، والتقدير : وسعت رحمتك وعلمك كل شيء .

والمحـــول عن المفعول نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾(٢) فــ " عدداً " محول عن المفعول والتقدير : وأحصى عدد كل شيء .

والمحـــول عـــن المبـــتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِـــيلاً ﴾ (٣). فــ " بأسا وتنكيلا " تمييز نسبة محول عن المبتدأ والتقدير: بأس الله أشد وتنكيله أشد .

- تمييز المائة والألـف .

لا يكـــون تمييز المائة والألف إلا مفرداً مجروراً بالإضافة نحو : جاء مائة رجلٍ ، وألف امرأةٍ ، وقد ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٤).

وجـــاء إضـــافة المائة إلى ألف ، والألف مفرد فيكون العدد مائة ألف كمـــا في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٥). وقد جـــاء تمييز الألف مفرداً مجروراً في قوله تعالى عن اليهود – عليهم لعنة

---

(١) غافــر : ٧ .

(٢) الجـــن : ٢٨ .

(٣) النســـاء : ٨٤ .

(٤) النـــور : ٢ .

(٥) الصافات : ١٤٧ .

الله – ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [١].

مجيىء تمييز المائة جمعاً مجروراً :

ورد تمييز المائة جمعاً مجروراً في قراءة سبعية حيث قرأ حمزة والكسائي " ثلاثَ مائةِ " من قوله تعالى : ﴿ **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا** ﴾ [٢]. بغير تنوين مضافاً إلى " سنين " [٣]. مع أن أصل العدد مائة .. أن يضاف إلى المفرد دون الجمع [٤]. فماذا فعل النحويون إزاء ذلك ؟

منع أكثر النحاة إضافة العدد مائة والألف إلى الجمع ، فيقول الزجاج: هذا باب ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه ... ومن ذلك قوله تعالى على قراءة من قرأ ﴿ **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ** ﴾ بإضافة ثلاث مائة إلى سنين ، وقد قال سيبويه : إنَّ هذا العدد - أعني مائة إلى الألف - يضاف إلى المفرد دون الجمع " [٥].

وجوّز الفراء إضافة المائة إلى الجمع في سعة الكلام ، وخرّج على

---

(١) البقرة ٩٧ .

(٢) الكهف : ٢٥ .

(٣) النشر ٢ / ٣١٠ ، والسبعة ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وحجة أبي زرعة ٤١٤ ، ٤١٥ ، والإتحاف ٢ / ٢١٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٥٢٤ ، والبحر ٦/ ١١٧ ، والقرطبي ١٠ / ٣٨٧ .

(٤) التصريح ٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، وشرح الأشموني ٤ / ٦٦ ، والهمع ٢/٢٧٢ .

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٩٠٥ – ٩٠٩ ، والكتاب ١ / ٢٠٧ .

ذلك قراءة حمزة والكسائي السابقة، وجعله السيوطي مقصوراً على الضرورة [١]. ومنع ابن عصفور ذلك قائلاً : فأما المائة والألف فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ويُفسران بواحد مخفوض نحو قولك : مائة رجل ، ومائة امرأة ، وألف رجل وألف امرأة وتثنيتهما بمنزلتهما تقول : مائتا رجل وألفا رجلٍ " [٢].

وقد وصل الأمر ببعض النحاة إلى الطعن في هذه القراءة السبعية وإنكارها ، فهذا أبو الحسن الأخفش يقول : ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين ، لا تكاد العرب تقول : مائة سنين " [٣].

وها هو المبرد يقول : وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال ثلاث مائة سنين " وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة " [٤].

ويأتي النحاس ليصف هذه القراءة بالبعد ويوجب علينا أن نُجنب أنفسنا القراءة بها فيقول : فأما ثلاث مائة سنين ، فبعيد في العربية يجب أن تتوقى القراءة به ؛ فأما ثلاث مائة سنين ، فبعيد في العربية يجب أن تتوقى القراءة به ؛ لأن كلام العرب ثلاث مائة سنةٍ " [٥].

---

(١) الهمع ٢ / ٢٧٢ .
(٢) المقرب ٣٨٣ ، ٣٨٤ بتصرف يسير .
(٣) مجمع البيان ١٥ / ١٤٤ .
(٤) المقتضب ٢ / ١٦٩ .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٩٤ .

ونقـل أبـو حـيان عن أبي حاتم السجستاني أنه أنَحى (١). على هذه القـراءة " (٢). ووصـفها أبو البقاء العكبري بالضعف حيث قال : ويقرأ بالإضـافة ، وهو ضعيف في الاستعمال ؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد ، ولكنه حملها على الأصل " (٣).

وقـد حكـم بجواز هذه القراءة مع القلة ، وأنَّ غيرها أقيس منها مكي ابـن أبـي طالـب ؛ حيـث يقـول " ... وهو حسن في القياس قليل في الاستعمال (٤).

هذا وللنحاة في هذه القراءة تأويلان :

الأول : يـرى فريق من النحاة أن كلمة سنين في تأويل المفرد ، وكأن تقدير الآية : ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنةٍ " ، وممن أخذ بذلك الفراء– أنـبه تلامـذة الكسـائي – حيث قال : ومن العرب من يضع السنين في موضع السنة ، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف " (٥).

وقـال مكي بن أبي طالب " وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمـع كالإضـافة إلى الواحد في قولك : ثلاث مائة درهم ، وثلاث مائة سـنة ، وحسـن ذلـك ؛ لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى

---

(١) يقال : أنحى بصره عن الشيء : عدله .

(٢) البحر المحيط ٦ / ١١٧ .

(٣) التبيان ٢ / ٨٤٤ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٤٠ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ١٣٨ .

الجمع فحملا – أي حمزة والكسائي – الكلام على المعنى " [١].

واخـــتار هذا الرأي الزمخشري فقال : قرئ ثلاث مئة سنين بالإضافة علـــى وضـــع الجمع موضع الواحد في التمييز [٢]. كقوله ﴿ **بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا** ﴾ [٣].

وقد تأوّل القراءة بمثل هذا العكبري وأبو حيان والقرطبي [٤].

الـثاني : شبه أصحاب المائة بالعشرة ، لأنها تعشير العشرات ، فكما جاز إضافة العشرة إلى الجمع تجوز إضافة المئة إليه .

وقد أخذ بهذا الشيخ خالد فقال في توجيه القراءة " ووجهه تشبيه المائة بالعشـــرة إذا كانـــت تعشيراً للعشرات والعشر تعشير الآحاد " [٥]. ووافقه الصبان والخضـــــري [٦].

توجيـــه القراءة :

وجّـــه بعض النحاة هذه القراءة بجواز إضافة المئة إلى الجمع ومنهم الفـــراء والفارســـي وابـــن مـــالك والرضـــي وابـــن هشام والشيخ خالد

---

(١) الكشف ٢ / ٥٨ بتصرف يسير .

(٢) الكشاف ٢ / ٤٨١ .

(٣) الكهف : ١٠٣ .

(٤) راجـــع : إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ / ١٠١ ، والبحر ٦/ ١١٧ ، والجامع لأحكـــام القرآن للقرطبي ١٠/ ٣٨٧ ، وروح المعاني ١٥/ ٢٥٤ وحاشية زاده ٣ / ٣٥٧ .

(٥) التصريح ٢ / ٢٧٣ .

(٦) حاشية الصبان ٤ / ٦٦ ، والخضري ٢ / ١٣٦ .

والأشموني[1] وما ذهب إليه هؤلاء النحاة هو الراجح ويؤيده السماع والقياس

فأما السماع فتكفي هذه القراءة شاهداً على جواز إضافة المئة إلى الجمع ، ولذا دافع عنها أبو زرعة فقال : بل هذه القراءة المختارة ، وحجتهما : أنهما أتيا بالجمع بعد قوله " ثلاثمائة " على الأصل ؛ لأن المعنى في ذلك هو الجمع ، وذلك أنك إذا قلت : عندي مئة درهم ، فالمعنى : مائة من الدراهم ، والجمع هو المراد من الكلام ، والواحد إنما اكتفى به عن الجمع ؛ إذ قيل : ثلاثمائة سنة وثلاثمائة رجل ، لأن الواحد هنا يؤدِّي على معنى الجمع بذكر العدد قبله ، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم ولم يكتفيا بالواحد من الجمع . هذا مذهب قطرب . قال الكسائي : العرب تقول : أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين " [2].

وقد ذكر الألوسي في تفسيره أنه لم يجد شاهداً في العربية أضيف فيه مائة إلى الجمع ولذلك فهو يكتفي بهذه القراءة السبعية شاهداً على جواز ذلك إذ يقول : " ولم أجد فيما عندي من كتب العربية شاهداً من كلام العرب لإضافة المائة إلى الجمع ، وأكثر النحويين يوردون الآية على قراءة حمزة والكسائي شاهداً على ذلك ، وكفى بكلام الله تعالى شاهداً [3].

ولا مانع عندي من جواز ذلك مع القلة كما قال ابن مالك :

---

(١) راجع : توضيح المقاصد ٤ / ٣٠٩ ، والقرطبي ١٠ / ٣٨٧ ، والبحر ٦/ ١١٧ ، وشرح الكافية ٣ / ٣٠٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٥ ، والتصريح ٤ / ٤٧٤ ، وشرح الأشموني ٤ / ٦٦ .

(٢) حجة أبي زرعة ٤١٤ .

(٣) روح المعاني ١٥ / ٢٥٤ .

ومائةً والألفَ للفرد أضف ∴ ومائة بالجمع نزراقد رُدف [١].

أمـــا من حيث القياس : فقد ذهب جمهور النحويين إلى أن الأصل في العـــدد مائـــة أن تضاف إلى الجمع ، فهذا العكبري يقول : الأصل إضافة العـــدد مئة إلى الجمع " [٢]. ويقول ابن يعيش : تقول عندي مائة درهم ، والقياس أن تضاف إلى جمع الكثرة لأنها عدد كثير " [٣].

أمـــا القول بأن " سنين " في موضع المفرد فلا حاجة إليه ؛لأن القراءة المـــتواترة جاء بصيغة الجمع وهي تفيد المبالغة في الدلالة على الكثرة ، ولا داعـــي لـــتكلف القول بأن مائة تشبه العشرة لأنها تعشير للعشرات ، فلكـــل عدد مدلول خاص يرشد إليه ، وماذا على هؤلاء العلماء الطاعنين فـــي هـــذه القراءة لو أنهم أجازوا إضافة المائة إلى الجمع استناداً إلى هذه القـــراءة السبعية المتواترة ؟ وخاصة أنها ثابتة من جهتي التواتر واللغة . والكســـائي يعـــتمد علـــى هذه القراءة في تقعيد جواز مجيىء تمييز المائة جمعـــا .



(١) الألفية على شرح ابن عقيل ٢ / ٤٠٦ .
(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ١٠١ .
(٣) شرح المفصل ٦ / ١٩ .

المبحث الثالث : حكم تقديم التمييز على عامله

لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً ، كما في تمييز المفرد ، نحـو قولك : اشتريت رطلاً عسلاً " ، أو كان فعلاً جامداً ، نحو قولك : مـا أحسـنه رجلاً ! ، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه .

ونـدر تقديمـه على الفعل المتصرف نحو : نفساً طاب على ؛ وقاسه الكسـائي والمازنـي والمـبرد [1]. ووافقهم ابن مالك حيث قال : وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف .

قال أبو حيان : وهو الصحيح لكثرة الشواهد على ذلك [2]. ، ولم يجز سـيبويه والجمهـور ذلـك [3]. لأن الغالـب في التمييز المنصوب بفعل متصـرف أن يكـون فاعلاً في الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره

---

(١) راجـع : شـرح التسـهيل ٢ / ٣٨٩ ، والمقتضب ٣ / ٣٦ ، والإنصاف ٢/ ٨٣٨ .

(٢) راجـع : شـرح عمـدة الحـافظ ١ / ٤٧٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ ، والارتشاف ٤ / ١٦٣٤ .

(٣) راجـع : الكـتاب ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، وراجع : ارتشاف الضـرب ٤ / ١٦٣٤ ، شفاء العليل ٢ / ٥٥٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٧٦ ، والأشـموني ٢ / ٢٠٢ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، والمساعد٢/٦٦ وشرح المفصل ١ / ٣٥٦ .

لقصـــد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير ، وقيل : إن التمييز كالنعت ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه .

وقـــد عـــرض الشيخ الأنباري لهذه المسألة في كتابه الإنصاف وبيّن وجهة نظر الفريقين حيث قال :

اخـــتلف الكوفـــيون فـــي جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصـــرفاً نحـــو : تصبب زيد عرقاً ، فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم علـــى ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أمـــا حجـــة الكوفيين ومعهم ابن مالك فهي النقل والقياس ، فمن حيث النقل فقد وردت أبيات شعرية تؤيد ما قالوه ، ومنها قول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبهـــا ∴ وما كان نفساً بالفراق تطيب ؟![١]

وقول الآخر :

أنفسا تطيب بنيـــل المنـــــى ∴ وداعي المنون يُنادي جهـــارا [٢]

ومن حيث القياس ، فهذا العامل فعل متصرف ، ولذا جاز تقديم معموله

---

(١) البيـــت مـــن الطويـــل للمخـــبل السعدي كما ورد في شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٧٨ ، والهمـــع ١ / ٢٥٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٤ والتبصـــرة ١ / ٣١٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٩ .

(٢) البيـــت من المتقارب ، وقد ورد في الأشموني ٢/١٥٤، والتصريح١/٤٠٠ وشـــرح التسهيل ٢/ ٣٨٩ ، والمغني ٢/ ٤٦٢ ، وحاشية الدسوقي٢/١١١ وحاشية الخضري ١ / ٢٢٥ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٤٧٧ .

عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، فكما يجوز أن تقدم المفعول على الفعل في نحو : خالداً ضرب عليٌّ ، فكذلك ها هنا يجوز أن تقول : نفسا طاب زيد ، وكذا قياساً على تقديم الحال على عاملها في نحو : راكباً جاء محمدٌ .

وحجـــة سيبويه ومن تابعه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ؛ لأن التمييز فاعل في المعنى ، ألا ترى أنك لو قلت : تصبب زيدٌ عرقاً ، لكان المتصـــبب هو العرق ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه مثل الفاعل في اللفظ .

وأمـــا تقديم الحال على عاملها وهي فاعل في المعنى في نحو : راكباً جـــاء محمـــد ، فالفـــرق بين التمييز والحال ظاهر ، لأنه في نحو : جاء محمـــدٌ راكباً يكون " محمد " هو الفاعل لفظاً ومعنى ، والفعل قد استوفى فاعلـــه لفظاً ومعنى ، ويكون " راكباً " بمنزلة المفعول فيجوز تقديمه على فعله بخلاف التمييز إذ لو قلت : تصبب زيدٌ عرقاً لم يكن بمنزلة المفعول من هذا الوجه .

وأمـــا مـــا ورد من أبيات شعرية تجيز تقديم التمييز على عامله فهذا جـــاء فـــي الشـــعر على طريق الشذوذ فليس فيه حجة أو أن للبيت رواية أخـــرى خـــلاف التـــي أوردها الكوفيون ، وعلى زعم أن البيت : أتهجر لـــيلـــى ... إلـــخ روايـــته صحيحة ، فإن " نفسا " نصب بفعل مقدر كأنه أعني لا على التمييز . هذا فضلا عن عدم ورود مثل ذلك في النثر .

وأما تنظير الكوفيين بجواز تقديم المعمول على العامل كسائر الأفعال المتصـــرفة فقـــد رد عليهم البصريون ذلك بأن الفرق بين المنصوب مع

الفعل المتصرف والمنصوب على التمييز واضح وظاهر؛ إذ هو مع الفعل المتصـــرف منصوب لفظاً ومعنى كما في نحو : ضرب زيدٌ عَمْراً ، وأما فـــي نحو : تصبب زيدٌ عرقاً فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظاً فإنه فاعل معنى فبان الفرق بينهما .

وأما احتاج الكوفيين بتقديم الحال على عاملها فلا حجة لهم ، لأنهم لا يقولـــون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعـــتقدون صحته ؟ وإذا كنتم لا تجيزون تقديم الحال على عاملها لدليل دل علـــيه وهـــو ما يؤدي إلى تقديم المظهر على المضمر فكذلك نحن – البصـــريون – نقـــول لكم : إن القياس كان يقتضي أن يتقدم التمييز على عاملـــه ، إلا أنـــه لم يجز لدليل وهو أنه هو الفاعل في المعنى والفاعل لا يجـــوز تقديمه على الفعل ، فإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك في الحال لدليل ، جاز لنا أن نتركه هنا في التمييز لدليل [١].

وقـــد أيـــد الأنـــباري هنا وجهة نظر البصريين في عدم جواز تقديم التميـــيز علـــى عامله وهو الأحسن والأليق . ولا مانع من قياس الكسائي تقديـــم التمييز على الفعل المتصرف في نحو : نفسا طاب زيد قياساً على ســـائر الفضـــلات ، ولذا فقد اختاره ابن مالك حيث قال : وبقولهم أقول ، وهذا من التوسع في القياس حتى لا تتهم اللغة بالجمـــــود .



---

(١) راجع الإنصاف ٢ / ٨٢٨ – ٨٣٢ ، المسألة ١٢٠ .

المبحث الرابع : أحكام المضاف إلى ياء المتكلم

إذ أضيف اسم إلى ياء المتكلم وجب كسر آخره لمناسبة الياء ، صحيحاً كان نحو : غلامي ، أو شبيها بالصحيح وهو ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن صحيح نحو : ظبيى ودلوي ، أو جمع تكسير نحو : رجالي ، أو جمع مؤنث سالما نحو قولك : فاطماتي .

ويجوز في هذه الياء الفتح فتقول : غلاميَ ، أو الإسكان فتقول : غلاميْ .

وقد تحذف الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، فتقول : غلامِ ، وعلى ذلك ورد قراءة قالون وقنبل وابن عامر وعاصم والكسائي " ربنا وتقبل دُعاءِ"[١]. بالحذف وصلاً ووقفاً [٢].

وقد يفتح ما وليته الياء فتقلب ألفا ، فيقال : غلاما ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها فيقال : غلامَ [٣].

وقد ورد حذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليها في قول الشاعر :

---

(١) راجع ذلك في شرح التسهيل ٣ / ٢٧٩ – ٢٨٢ ، والمقرب ٢٩١ ، والهمع ٢ / ٤٣٥ .

(٢) إبراهيم : ٤٠ .

(٣) راجع : الإتحاف ٢ / ١٧١ ، والنشر ٢ / ٣٠١ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ ، والدر ٧ / ١١٧ ، وعمدة الحافظ ١ / ٥١١ .

خليلِ أملَك مني للذي كسبت ∴ يدى ومالي فيما يقتني طمعُ [١].

والأصـــل : خليلـــي ، فحذفـــت الـــياء وبقيـــت الكسرة للدلالة عليها للضرورة وكذا ورد فتح ما قبل الياء فانقلبت ألفا في قول الشاعر :

أطوف ما أطوف ثم آوى ∴ إلى أما ويورني النقيـــع [٢].

أراد : إلى أمي ، وخصه ابن عصفور بالضرورة [٣].

وقد حذفت الياء أيضاً بعد قلبها ألفاً في قول الشاعر :

ولست بمدرك ما فات مني ∴ بلهف ولا بليت ولا لواني [٤].

أصـــله : بلهفي ، ثم صارت بلهفا ، ثم حذف الألف فصارت بلهف ، وهـــذا قليل . قال السيوطي : وقد حذفها – أي الألف – مع فتح المتلو به دالا عليها " [٥]. واستشهد على ذلك بقول الشاعر السابق .

قـــال أبو عمرو بن العلاء : ويقل الحذف مع الضم أيضاً كما في قول

---

(١) البيـــت مـــن البسيط وقد ورد دون عزو في الأشموني ٢ / ٣٣٢ ، وراجع المعجم المفصل ١ / ٥٣٩ .

(٢) البيـــت من الوافر ، وقد ورد في شرح عمدة الحافظ ٥١٢ ، واللسان : نقع والمقرب ٢٩٢ ، والهمع ٢ / ٤٣٧ .

(٣) المقرب ٢٩١ ، والهمع ٢ / ٤٣٧ .

(٤) البيـــت مـــن الوافـــر ، ولـــم ينسب في الأشباه والنظائر ٢/ ٦٣ ، ١٧٩ ، والإنصـــاف ١/ ٣٩٠ ، وســـر الصناعة ١ / ٥٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٢ ، والهمع ٢ / ٤٣٧ .

(٥) الهمع ٢ / ٤٣٧ .

الشاعر :

ذريتي إنما خطئي وصوبـــي ∴ عليّ وإنما أهلكت مـــالُ (١).

أي : مالي ، وأنكره أبو زيد الأنصاري ، وقال المعنى في البيت : إنَّ الذي أهلكته مالٌ لاعِرْض (٢).

ويســتثنى من هذين الحكمين ، وهما : وجوب كسر المضاف إلى ياء المتكلم وجواز فتح هذه الياء وإسكانها أربع مسائل وهي :

١- الاسم المقصور نحو : عصا وفتى .

٢- الاسم المنقوص نحو : قاض ، وغاز .

٣- المثنى نحو : غلامان وعالميــن .

٤- جمع المذكر السالم : مسلمون وكاتبين .

فهــذه الأربعــة يجــب إسكان آخرها ويجب معها فتح الياء فتقول : عصـــايَ وفتايَ وقاضيَ وغلامايَ وعالمَي ، ومسلميَ وكاتبيَ . وتدغم ياء المــنقوص والمثنى وجمع المذكر السالم في ياء الإضافة نحو قولك : هذا قاضـــي ، ورأيت ولدي ومسلمي ، أما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فإن الواو تقلب فيه ياء ثم تدغم الياء في الياء ، فيقال : جاء مسلمي .

وتســلم ألــف التثنية إذ لا موجب لقلبها ياء ، نحو : هذان مسلماى ،

---

(١) البيــت من الوافر قاله أوس بن غلفاء ، وقــد ورد فــي : خزانــة الأدب ٨ / ٣١٣ ، واللسان : صوب ، والهمع ٢ / ٤٣٧ .

(٢) الهمع ٢ / ٤٣٧ .

ومثل المثنى ما حمل عليه ، نحو : هذان اثناي ، وألف المقصور على الراجح نحو قولك : هذه عصاي .

واتفق جميع النحاة على قلب الألف ياء مع ياء المتكلم في نحو هذا ولدي ، وهذا الحكم لا يختص بـ ياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعليها ولديها وعلينا ولدينا وعليكم ولديكم ، ويجوز زيادة هاء السكت الساكنة غالبا عند الوقف على ياء المتكلم مع بناء الياء على الفتح [1] قال تعالى ﴿ **يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهْ ۞ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهْ** ﴾ [2]

وبعد هذا يمكن القول أن حذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليها وهو ما جاءت عليه قراءة الكسائي في قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ** ﴾ هو الأفصح لكثرة الاستعمال ، وما عداه يعد قليلاً في لغة العرب ، والسماع يؤيد ذلك ؛ حيث ورد حذف الياء للتخفيف في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ** ﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الأَلْبَابِ** ﴾ [4]. وقوله تعالى : ﴿ **وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ** ﴾ [5]. فقد قرأ ابن كثير المنادي بالياء وصلاً ووقفاً ، ونافع وأبو عمرو بحذف الياء

---

(١) راجع هذا في : الهمع ٢ / ٤٣٥ ، والتصريح ٣ / ٢٣٩ – ٢٤٩ .

(٢) الحاقة : ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) الأعراف ١٤٣ .

(٤) البقرة ٩٧ .

(٥) ق : ٤١ .

وقفـاً . فمـن أثبتها فعلى الأصل ، ومن حذفها وقفاً فلأن الوقف يبدل فيه التنويـن ألفـا نصـباً ، والتاء هاء ، ويشدد المخفف ويحذف الحرف في القوافي [١].

وقـد أفصـح الزركشـي عن السر في حذف الياء اكتفاء بالكسرة في بعـض آيـات القرآن الكريم فقال في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّـي فَإِنِّـي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ** ﴾ [٢]. حذف الضمير دلالـة على الدعاء الذي من جهة الملكوت بإخلاص الباطن . وحذف من الـداع الياء تبنيها على إخلاص الداعي لله الذي يتعلق قلبه في أثناء دعائه بأمور الآخرة لا الدنيا .

وكذلـك حذف الياء من الفعل يحيى " عند انفراده وحده ، أما إذا ذكر مـع الضمير فتثبت الياء مثلما في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِـيَ رَمِـيمٌ ۝ قُلْ يُحْيِيهَا** ﴾ [٣]. لأن حياة الباطن أظهر في العلم من حياة الظاهر وأقوى في الإدراك [٤]. والله أعلـم .

---

(١) راجع : الإتحاف ٣٩٩ ، والنشر ٢ / ٣٧٦ ، والبحر ٨ / ١٣٠ .
(٢) البقرة ١٨٦ .
(٣) يس ٧٨ ، ٧٩ .
(٤) راجع : البرهان للزركشي ١ / ٣٩٨ – ٤٠٣ .



المبحث الخامس : الفصل بين المتضايفين

يـــرى البصريون وأكثر النحاة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه خاص بالضرورة الشعرية ؛ لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يفصل بينهما ؛ إذ الفصل يؤدي إلى تعمية المعنى وخفاء المراد ، ولذا لا يجيزون إلا الفصل بالظرف وعديلـــه .

بيـــنما يـــرى الكوفيون أن الفصل بين المتضايفين يجوز بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعرية [١].

والحـــق أن إطـــلاق القول بمنع الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر كـــلام يعـــوزه الدقة ويبتعد عن الصحة لوجود شواهد كثيرة من كتاب الله العزيـــز – أفصـــح أســـاليب العربية – تدعم الفصل بين المتضايفين في الكلام ، ولغة العرب وفيما يلي توضيح لذلك :

أولاً : يجـــوز الفصـــل بين المضاف والمضاف إليه إذا كان المضاف مصـــدراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل ، إما مفعوله وإما ظرفه فمثال الفصـــل بـــالمفعول ما ورد في قراءة ابن عامر – أحد القراء السبعة في قولـــه تعـــالى : ﴿ **وَكَذَٰلِـــكَ زَيَّـــنَ لِكَثِـــيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ**

---

(١) راجـــع هذه المسألة في الكتاب ١/ ٨٩ – ٩٣ وحاشية الصبان ٢ / ٢٣٧ ، والتصـــريح ٣ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩ ، والإنصاف ٢/ ٤٢٧ والمسألة (٦٠) ، والهمع ٢/ ٤٣١ ، وعمدة الحافظ ١/ ٣٧٥ .

شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [١].

حيث قرأ : " زُيِّن " بالبناء للمجهول ، ورفع " قتل " على أنه نائب فاعل ونصب – أولادهم " على أنه مفعول المصدر ، وجر " شركائهم " على أنه مضاف إليه " [٢] ، ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وحسَّن ذلك ثلاثة أمور :

١- كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به .
٢- كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .
٣- كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدَّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية قاله الشيخ خالد في التصريح " [٣].

ومثل الآية في الفصل بالمفعول في كلامنا العادي قولك : يعجبني إكرامُ صديقه أخيك . واغتفر الفصل هنا ؛ لأن المفعول رتبته التأخير فيكون كلا فصل .

ومثال الفصل بالظرف قول بعض العرب : " ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها " [٤]. أي : ترك نفسك وهواها يوماً .

---

(١) الأنعام : ١٣٧ .
(٢) راجع : حجة القراءات ٢٧٣ ، والنشر ٢/ ٢٦٣ ، والقرطبي ٧/ ٩٢ ، والبحر ٤ / ٢٣٠ .
(٣) التصريح ٣ / ٢٢٣ .
(٤) راجع شرح التسهيل ٣ / ٢٧٣ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٧٦ ، والتصريح ٣/ ٢٢٦ ، والهمع ٢/ ٢٣٤ .

فـــ " تــرك " مصدر مضاف ، و " نفسك " مضاف إليه من إضافة المصـــدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ، و " يوما " ظرف للمصدر بمعنى أنـــه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و" هواها " مفعول معـــه والـــتقدير : تـــرك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها في رداها ويحـــتمل أن يكـــون الأصـــل : تـــركك نفسك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل .

ثانـياً : يجـــوز الفصـــل بين المتضايفين – في سعة الكلام – إذا كان المضـــاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه .

فـالأول – وهو الفصل بالمفعول الثاني ما ورد في قوله تعالى : ﴿ **فَلاَ تَحْسَـــبَنَّ اللّـــهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ** ﴾ (١) ، حيث قرئت بنصب " وعده " وإضـــافة " مخلـــف " إلى " رسله " (٢). وبذا أضيف الوصف اسم الفاعل "مخلف " الذي ينصب مفعولين إلى مفعول : الأول وهو "رسله" وفصل بيـــن المتضايفين بالمفعول الثاني وهو " وعده " والأصل : فلا تحسبن الله مخلـــف رُسُـــلِه وعْـــدَه ، ومثال ذلك في الكلام العادي قولنا : محمد مانعُ فضْـــلِه المحتاجَ ، وإما ظرفه وهو الفاصل الثاني بعد المفعول – ويصدق علـــى الجـــار والمجْرور توسعاً ، وذلك كقوله – صلى الله عليه وسلم – " **هـــل أنتم تاركو لي صاحبي** " (٣). فـــ " تاركو " جمع تارك ، وهو اسم

---

(١) إبراهيم : ٤٧ .

(٢) راجع : إعراب الشواذ ١ / ٧٣٩ ، والبحر ٥/ ٥٣٩ ، والكشاف ٢/٣٨٤

(٣) راجع : التصريح ٣ / ٢٢٣ – ٢٢٩ .

فاعل مضاف إلى مفعوله وهو " صاحبي " وعلامة ذلك حذف النون إذ لا تجـتمع مـع الإضـافة " لـي " جار ومجرور ظرف وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل : هل أنتم تاركو صاحبي لي.[1]

ثالثاً : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل ، وأن يكون الفاصل قسماً كقول الكسائي الذي حكاه عن العرب: هذا غلام والله زيد [2]. بجر" زيد " بإضافة الغلام إليه ، وأجازه ابن مالك .

وحكـى أبو عبيدة قائلاً : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسـمع والله صوت ربها [3] ، وروى ابن مالك ما حكاه أبو عبيدة بصيغة أخـرى وهـي : إن الشاة تعرف ربها حين تسمع صوت – قد علم الله – ربها [4].

وحكـى ابن الأنباري : هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك [5]. بجر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله .

وأمـا الفصل بغير الظرف والجار والمجرور فقد استعملته العرب في الشعر كثيراً ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) راجـع : صـحيح البخاري ٤٣٠ كتاب فضائل الصحابة – باب فضل أبي بكـر بعـد النبي – صلى الله عليه وسلم – رقم ٣٦٦١ ، وكتاب التفسير (سورة الأعراف) حديث رقم ٤٦٤٠ .

(٢) راجع : شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٧ ، والهمع ٢ / ٤٣٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٣١ ، والهمع ٢ / ٤٣٣ .

(٤) راجع عمدة الحافظ ١ / ٤٩٨ .

(٥) راجع شرح الكافية ١ / ٢٩٣ ، والتصريح ٣ / ٢٣٠ .

فزججتهـــــا بمزجـــة ∴ زجّ القلوصَ أبي مزاده (١).

حيـــث فصـــل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف جر .

ومـــن الفصل بالأجنبي والمقصود به معمول غير المضاف وإن كان العامل واحداً فاعلاً كان أو مفعولاً ، فمثال الأول قول الأعشى :

أنجب أيامَ والداهُ بـــه ∴ إذ نجَـــلاْهُ فنعـــم ما نجلا (٢).

حيـــث فصـــل الشـــاعر بين المضاف والمضاف إليه وهو " أيام إذ " بــــ " والداه " الفاعل لـــ " **أنجب** " وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره ، والتقدير : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه .

<u>ومثال الثاني</u>: ما ورد في قول جرير :

تسقى امتياحاً ندى المسواكَ ريقّتها ∴ كما تضمَّنَ ماءَ المزنةِ الرَّصَفُ(٣).

ففصـــل بين المضاف والمضاف إليه وهما : ندى ريقتها بأجنبي وهو

---

(١) رجـــز ورد دون نسبة في: الإنصاف٢/٤٢٧ ، والمعجم المفصل٣/ ١١٤١ والخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والخزانة ٤ / ٤١٥ .

(٢) البيـــت مـــن المنسرح قاله الأعشى في ديوانه ٢٣٥ وورد في : المحتسب ١/ ١٥٢ ، وشـــرح التسهيل ٣/ ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩١ ، وشـــرح عمـــدة الحافظ ٣٨٣ ، وفي الديوان أنجب .. والديه . والتصريح ٣/ ٢٣١ .

(٣) البيـــت من البسيط ، وقد ورد في الديوان ١/١٧١، وشرح التسهيل٣/٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٩، والأشموني٢/٢٧٧ والتصريح ٣/٢٣١

المسـواك الواقع مفعولاً أول لـ تسقى المتعدي إلى اثنين ، أي : تسقى ندى ريقـتها المسواك ، والمسواك أجنبي من ندى ؛ لأنه ليس معمولاً له ، وإن كان عاملها واحد وهي تسقى .

ومثال الفصل بالظرف قول أبي حية النميـري .

كما خط الكتاب بكفٍّ يومـا ∴ يهودي يقارب أو يزيـل [(١)].

حيث أضاف – كف – إلى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف ؛ لأنه ليس معمولاله .

وهـذه هـي المسألة الأولى من المسائل الأربع الخاصة بالشعر التي جاء الفصل فيها بأجنبي عن المضاف [(٢)].

<u>المسألة الثانية</u> : الفصل بفاعل المضاف ، نحو قول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طبٍّ ∴ ولا عَدِمنا قهرَ وجدٌ صَبٍّ [(٣)].

حيـث أضـاف " قهر " إلى مفعوله ، وهو " صب " ، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو " وجد " والأصل : ما وجدنا للهوى طبا ، ولا عدمنا

---

(١) البيـت من الوافر ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٩١ ، والإنصاف ١ / ٤٣٢ واللسـان عجم ، والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ، والأصول ٢ / ٢٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٣ ، والتصريح ٣/ ٢٣٢ .

(٢) راجع : التصريح ٣ / ٢٣١ – ٢٣٧ .

(٣) البيـت مـن الرجـز ، ولـم ينسب القائل ، وقد أورده ابن مالك في شرح التسـهيل ٣/ ٢٧٤ ، وشـرح الكافـية الشافية ٢ / ٩٩٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٣، والهمع ٢/٥٣ ، والأشموني ٢/٢٧٩ والتصريح ٣/٢٣٣

قهر صب وجد .

المسألة الثالثة :

الفصل بنعت المضاف ، ومنه قول الشاعر :

نجوتُ وقد بَلَّ المُرادِيُّ سيفَهُ ∴ من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ (١).

ففصل بين المتضايفين ، وهما أبي ، وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح ، والأصل : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

المسألة الرابعة : الفصل بالنداء بمعنى المنادي كقول الشاعر :

كأنَّ بِرْذَونَ أبا عِصَامِ ∴ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ باللِّجَامِ (٢).

فأضاف برذون إلى زيد وفصل بينهما بالمنادي الساقط حرفه والأصل: كأن برذون زيد حمارٌ يا أبا عصام (٣).

وأضاف الشيخ خالد مسألتين ، **إحداهما** : الفصل بفعل ملغي ، كقول الشاعر :

---

(١) البيت من الطويل ، قاله معاوية بن أبي سفيان ، وقد ورد في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ ، والدرر اللوامع ٢/ ٦٧ ، ولم ينسب في شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٨٥ ، والتصريح ٣/ ٢٣٥ ، والأشموني ٢/ ٢٧٨ ، والهمع ٢ / ٥٢ .

(٢) البيت من الرجز لا يعلم قائله ، وقد ورد في الخصائص ٢/ ٤٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٥ ، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ ، والتصريح ٣ / ٢٣٦ .

(٣) راجع : التصريح ٣ / ٢٣٦ .

بأيِّ تراهُمُ الأرَضينَ حلُّــوا ∴ أألدَّ برانٍ أم عَسَفُوا الكِفَــارا (١).

حيــث فصل بين أي وهو مضاف والأرضين وهو مضاف إليه بالفعل الملغي وهو تراهم .

والثانية : الفصل بالمفعول لأجله ، كقول الشاعر :

مُعَــاودُ جُرْأةً وقتِ الهَوادِي ∴ اشمُ كَأنَّهُ رَجُــــلٌ عَبُوسُ (٢).

أي : معاود وقت الهوادي جرأة .

وبعــد هذا العرض يمكن الاطمئنان إلى رأي الكوفيين الذين يجيزون الفصـــل بين المتضايفين في سعة الكلام استناد إلى ما ورد عن العرب في ذلك ، والسماع والقياس يعضدان رأيهم ، وكذا يغتفر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم كما ذهب إليه الكسائي في نحو : هذا غلام – والله– زيد ؛ لأن القسم لتأكيد معنى الجملة الوارد فيه فيكون كلا فصل .

ومـــن الســـماع الذي جاء مؤيداً لمذهب الكوفيين ما جاء في كتاب الله العزيـــز مـــن قـــراءة ابـــن عامر " **وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهـــم شـــركائهم** " بـــرفع قتل " ونصب " **أولادهم** " وجر" **شركائهم** "

---

(١) البيـــت مـــن الوافـــر ، وقد ورد في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٦ ، والارتشاف ٢/ ٥٣٥ ، والأشموني ٢ / ٢٧٩ ، والتصريح : ٣ / ٢٣٦ .

(٢) مـــن الوافر لأبي زبيد الطائي وقد ورد في ديوانه ٩٨ ، والدرر ٢ / ٦٨ ، ولـــم ينسب في المقتضب ٤ / ٣٣٧ ، والارتشاف ٢/ ٥٣٥ ، والأشموني ٢/ ٢٨٠ ، والتصريح ٣ / ٢٣٧ .

وقــراءة " فلا تحسبن الله مخلف وعده رُسلِه " [١]. بنصب وعده والفصل به بين المضاف " فخلف " والمضاف إليه " وعده " .

أما ما جاء في الشعر فهو كثير وقد ذكرنا بعضاً منه " [٢].

ومن السماع أيضاً ما ذكره أبو حيان وابن مالك من أن العرب قد نقل عنهم الفصل بين المتضايفين بالجملة كقول بعضهم : هذا غلام – إن شاء الله – أخـيك فــإذا كــان العرب يجيزون الفصل بالجملة فالفصل بالمفرد أسهــل [٣].

وكذلــك حكاية الكسائي هذا غلام – والله – زيدٍ ، وما حكاه أبو عبيدة إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها .

ومــن الســماع أيضاً أن العرب قد فصلوا كثيراً في الشعر بالأجنبي فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فيحكم بجوازه مطلقاً [٤].

أمــا مــن جهة القياس فيتضح فيما ذكره السمين الحلبي من أن النحاة أجــازوا الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه [٥]. وذلك في قوله تعالى :

---

(١) راجع : إعراب الشواذ ١ / ٧٣٩ .

(٢) راجع: أمثلة لذلك أيضاً في : الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ٢ / ٥٤ .

(٣) راجع: البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .

(٤) راجع: النشر لابن الجزري ٢ / ٢٦٤ .

(٥) الدر المصون ٥ / ١٦٦ – ١٧٧ ، والخزانة ٤ / ٤٢٢ .

﴿ فَـبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [(١)] ، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [(٢)].
فالفصـــل بيـــن المتضايفين أولى ، وكذلك أجاز العرب الفصل بين الصفة والموصـــوف بـــالجمل الإعتراضية كما نص على ذلك ابن عصفور حيث قـــال : ولا يجـــوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض ، وهـــي كـــل جملـــة فيها تسديد للكلام ، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [(٣)] ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة الشعر[(٤)].

أمَّـــا الذيـــن طعنوا في قراءة ابن عامر فيكفي في الرد ما قاله بعض العلماء الأجلاء ، فهذا ابن الجزري يقول عن ابن عامر :

" لقـــد بلغـــنا عـــن هـــذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف ، يقومـــون عـــنه بالقـــراءة ، ولـــم يبلغنا عن أحد من السلف عن اختلاف مذاهـــبهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف " [(٥)].

ويقـــول الإمـــام القشيري : " قال قوم هذا قبيح وهذا محال ؛ لأنه إذا ثبتـــت القراءة بالتواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فهو الفصيح لا القبيـــح [(٦)].

---

(١) النساء ١٥٥ .
(٢) آل عمران ١٥٩ .
(٣) الواقعة ٧٦ .
(٤) المقرب ١ / ٢٢٨ .
(٥) النشر ٢ / ٢٦٤ .
(٦) القرطبي ٧ / ٩٣ .

وقـال أبـو حيان رداً على الزمخشري الذي أنكر قراءة ابن عامر : " وأعجـب لعجمـي ضـعيف في النحو ، يرد على عربي صريح قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظـن هـذا الـرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شـرقاً وغـرباً ، وقـد اعـتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهـم " (١).

وبعـد أن أورد الإسـكندري في الانتصاف بعض الشواهد على جواز الفصـل قـال : " فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية يجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة " (٢).



(١) البحر المحيط ٤ / ٢٣٠ .
(٢) الانتصـاف ٢ / ٥٤ .

الفصل الثالث : الأساليـــب

المبحث الأول : ما تنفرد به الواو العاطفــة

تنفرد الواو عن سائر حروف العطف بأحكام ، منها :

١- عطــف اســم على اسم لا يكتفي الكلام به ، نحو : اختصم محمد وعلى ، وكذا تضارب واصطفَّ ، وسواء زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمــرو ، فـالمعطوف فــي هــذه الأمــثلة لا يكتفي به ، إذ الاختصام والتضــارب والاصــطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا .

٢ – اقــترانها بـــ " إما " كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ [١].

٣ – اقــترانها بـــ " لا " إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى** ﴾ .

٤ – اقــترانها بـــ " لكن " مثل ما ورد في قوله تعالى : ﴿ **مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾ [٢].

٥ – عطف الخاص على العام والعكس ، كما في قوله تعالى : ﴿ **مَن كَـانَ عَـدُوًّا لِّلّــهِ وَمَلآئِكَـتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللّهَ عَدُوٌّ**

---

(١) الإنسان : ٣ .

(٢) الأحــزاب ٤٠ .

لِّلْكَافِرِينَ ﴾ (١).

والعكــس نحو : ﴿ **رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ** ﴾ (٢).

٦ – عطــف الشـــيء على مرادفه ، كما في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللّهِ** ﴾ (٣).

قـــال أبـــو عبـــيدة : البث أشد الحزن ، سمي بذلك ؛ لأنه لصعوبته لا يطيق الإنسان حمله فيبثه ، أي : ينشره .

وزعـــم ابن مالك أن عطف الشيء على مرادفه لا يختص بالواو إذ قد يأتـــي بأو (٤). وجعل منه قوله تعالى : ﴿ **مَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴾ (٥).

٧ – جـــواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾ (٦) وقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ** ﴾ (٧).

---

(١) البقـــرة : ٩٨ .
(٢) نـــوح : ٢٨ .
(٣) يوســف : ٨٦ .
(٤) المغني : ٢ / ٣٥٧ .
(٥) النســـاء : ١١٢ .
(٦) البقـــرة : ٣٥ .
(٧) الحشـــر : ٩ .

٨ – العطــف في التحذير والإغراء ، قال تعالى ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾ [(١)].

٩ – عطــف المفــرد الســببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو: مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه .

١٠– عطف العقد على النيف نحو : أحد وعشرون [(٢)].

١١– جــواز العطــف علـــى الجوار في الجر خاصة ، ذكر ذلك ابن مــالك فقــال : وتــنفرد الواو أيضاً بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة [(٣)]. كقوله تعالى:﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾[(٤)]. فـــي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر [(٥)]. وكقوله تعالى من ﴿ **نَّـــارٍ وَنُحَـــاسٍ** ﴾ [(٦)]. في قراءة ابن كثير وأبـــي عمرو ، و ﴿ **وَحُورٍ عِينٍ** ﴾ [(٧)]. في قراءة حمزة والكسائي [(٨)].

---

(١) الشمس : ١٣ .

(٢) راجــع ذلــك فــي : شــرح التسهيل ٣/ ٣٥٠ ، والمغني ٤٦٤ – ٤٦٧ والارتشاف ١٩٨١ ، والتصريح ٣ / ٦٢٤ ، والهمع ٣/ ١٥٧ – ١٥٩ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٣٩ .

(٤) المائدة ٦ .

(٥) حجة القراءات ٢٢٣ .

(٦) الرحمن ٣٥ .

(٧) الواقعة : ٢٢ .

(٨) حجة القراءات ٦٩٥ .

وهــذا الموضع هو الذي يعنينا في هذا المبحث حيث صرح ابن مالك بــأن : العطــف علــى الجوار بالواو في الجر خاصة هو مما تنفرد به ، ولعــل ابــن مالك هو أول من أشار إلى هذا اعتماداً على قراءة الكسائي وغيره . وأيد ذلك بقول الشاعر :

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ الْعَنْسِ ∴ والرَّحْلِ والأَقْتَاب والحِلْسِ [١].

وقــد استشــهد به ابن مالك على رفع الضامر نعتاً أو بدلا عن " ذا " كمــا رواه ســيبويه ، والعــنس مجــرور بإضــافة الضامر إليه والرحل مخفــوض بــالعطف علــى الجوار للعنس ؛ لأن الرحل لا يضمر ولكنه يتغيــر ، ويلاحظ من خلال ما ذكره ابن مالك من شواهد أنه يتمسك بهذا الوجــه فــي بــاب العطف خاصة أن هذه الشواهد والأدلة من كتاب الله العزيــز والقــراءات السبع التي تلقاها الناس بالرضا والقبول بعد توثيقها وتدوينها .

ويأتــي ابــن هشــام لــيجعل الجوار أحد عوامل الجر ثم يحكم عليه بالشذوذ فيقول : هذا جحر ضب خرب وقوله :

✪ يا صاح بلغ ذوي الحاجات كلهم ✪ [٢].

---

(١) مــن الطويل قاله خزز بن لوذان السدوسي ، وقــد ورد فــي : الكتــاب ٢/١٩٠ ، وشرح المفصل ٢/ ٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٨١ .

(٢) صــدر بيت من البسيط وعجزه : أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب ، وقــد ورد فــي : شــرح الشذور ٣٣١ ، والمغني ٨٩٥ ، ونسبه صاحب الخــزانة ٢ / ٣٢٥ لأبــي الغريب الأعرابي . وقال الفراء : أنشدنيه =

ولــيس مــنه ﴿ **وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ** ﴾ على الأصح . ثم يقــرر بعــد ذلك أن المجرور بالمجاورة يكون في باب النعت والتوكيد ، قــيل: وبــاب عطــف النسق ، ثم يقول : وأما المعطوف فكقوله تعالى : وذكــر آية المائدة معقباً عليها بقوله : في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفــوض وهــو الــرءوس ، وإنما كان حقه النصب كما هي في قراءة جماعة آخرين ، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي ، وهذا قول جماعــة من المفسرين والفقهاء . والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً [١].

أقــول : إن قــراءة الجر في " **وأرجلكم** " تعزي إلى أربعة من القرّاء الســبعة ، وهــم أبــو عمرو بن العلاء ، وابن كثير ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وأبو بكر عاصم بن أبي النجود .

وقــال عــنها أبــو زرعة : " وأرجلكم " خفضاً عطفاً على الرءوس وحجــتهم فــي ذلــك ما روى عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلتان ومســحتان . وقال الشعبي : ألا ترى أنه أهمل ما كان مسحاً ، ومسح ما كان غسلا في التيمم [٢].

= أبــو الجراح العقيلي بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلّهم بالنصب ، فقــال : هــو خير من الذي قلته أنا ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور (المغني ٨٩٥) .

(١) راجع شرح شذور الذهب ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والمغني ٨٩٥ .

(٢) حجة القراءات ٢٢٣ .

وعلى تفسير ابن عباس والشعبي يكون جر " أرجلكم " جراً أصلياً للعطف على المجرور قبله ، ثم يصوب أبو زرعة ما ذهب إليه الفقهاء فيقول : والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار : أن الغسل هو الواجب نحو الرجلين ، ويجوز أن يكون قوله : " وأرجلكم " بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار وهو في المعنى للأول ، كما يقال : هذا جحر ضب خرب ، فيحمل على الأقرب ، وهو في المعنى للأول .

قال الفراء : وقد يعطف الاسم على الاسم ، ومعناه يختلف كما قال عز وجل : ﴿ **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ** ﴾ ثم قال : ﴿ **وَحُورٍ عِينٍ** ﴾ [1]. وهُن لا يطاف بهن على أزواجهن " [2]. وورد في معانيه ما نصه : خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية [3].

وهكذا يقوى أبو زرعة الجر بالمجاورة ويؤكده في باب عطف النسق ناسباً ذلك إلى الفراء .

بَيْد أن ابن هشام لم يرتض ذلك فيقول بعد قوله : وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء : " وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف ؛ لأن حرف الجر حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة ، نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجواز

---

(١) الواقعة ١٨ ، ١٩ .
(٢) حجة القراءات ٢٢٣ .
(٣) معاني القرآن ٣ / ١٢٣ .

فـــي عطـــف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً ورأي هـــؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على الرءوس ، فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، فأجابوا عن ذلك بوجهين :

أحدهما أن المســـح هنا الغسل ، قال أبو علي حكى لنا من لا يُتَّهم أن أبـــا زيـــد قـــال المسح خفيف الغسل ، يقال : مسحت للصلاة ، وخصت الـــرجلان مـــن بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليها ؛ إذ كانتا مظنة للإسراف .

والـثاني : أن المراد هنا المسح على الخُفين ، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجـــازاً ، وإنمـــا حقيقـــته أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بنيت ذلـــــك [1]. ومن خلال هذا النص يتضح لنا أن ابن هشام يرى أن حرف العطـــف يحجـــز بيـــن الاسمين المتعاطفين فيبطل المجاورة ، وهذا كلام مـــردود إذ الـــربط بالواو أشد صلة وأقوى اتصالا فهي تربط بين ما قبلها وما بعدها ربطاً معنوياً ، ولذا نجدها تعطف بين الشيئين اللذين لا يستغني بأحدهمـــا عن الآخر ، مثلما في نحو : اختصم محمد وعلى ، والمال بين خالد وزيد ، فهو يقيس ما لم يزد ويرفض ما ورد ، وهذا منه عجيب .

ثـــم يعقب على قراءة الجر ويختار فيه العطف على الرءوس مرجحاً ذلك بأمور منها :

١ – أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه .

---

(١) شرح الشذور ٣٣٢ .

٢ – أنـــه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه ، فـــيلزم الفصـــل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهي " وامسحوا برءوسكم " وإذا حمل العطف على الرءوس لم يلزم الفصل بالأجنبي ، والأصل أن لا يفعل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة .

٣ – أن العطـــف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمـــل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى ، فإن قلت يدل للتوجيه الأول قراءة النصب . قلت : لا نسلم أنها عطفٌ على الوجوه والأيدي ، بل على الجار والمجرور [1]. كما قال :

✪ يسلكن في نجد وغورًا غائـــرا ✪ [2].

وقـــد فنَّد رأي ابن هشام وأوضح اضطراب رأيه في الحكم على الجر بالمجاورة المرحوم الدكتور المهدي شرارة بأوجه منها :

١ – أنـــه قـــال عن إعراب المجاورة في المتن وآية الوضوء إنه شاذ ورضـــيَ القـــياس عليه في عطف البيان ، واعتُرض بأن هذا الكلام يفيد إثـــبات الجر بالمجاورة في عطف البيان بالقياس ، وقد ذكر في المتن أن المجرور بالمجاورة شاذ لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب [3].

---

(١) شرح الشذور ٣٣٢ .

(٢) رجـــز مـــن كـــلام العجاج أو ابنه ، وهو في الكتاب ١ / ٩٤ ، برواية : يذهبـــن فـــي نجد وعلق عليه بقوله كأنه قال : ويسلكن غوراً غائراً وعليه فـــالعطف لـــيس على المحل كما يرى ابن هشام وإنما هو على تقدير فعل قبل المعطوف .

(٣) راجع : حاشية العدوي ٢ / ١١٣ ، والمسائل الخلافية في التوابع ٦٥.

٢ – أن شـــذوذ الإعراب بالجر على الجوار لا يقال به على إطلاقه ، حيـــث أجازه سيبويه ومن قبله الخليل في الكلام وارتضاه الأخفش والفراء وابن الأنباري وأبو البقاء وابن مالك وأبو حيان وغيرهم .

وقـــد رد الألوســـي على من عدَّ الجر بالجوار لحنا ، وأنه يحمل على ضرورة الشعر وكلام الله ينبغي تنزيهه عنه ، حيث قال : أجيب بأنَّ إمام الـــنحاة سيبويه والأخفش وأبا البقاء ، وسائر مهرة العربية وأئمتها جوزوا جر الجوار وقالوا بوقوعه في الفصيح ولم ينكره إلا الزجاج ، وإنكاره مع ثبوته في كلامهم يدل على قصور تتبعه " [(١)].

٣ – اعـــتداده الفصـــل بجملة " **وامسحوا برءوسكم** " بين المتعاطفين فصـــلا بأجنبـــي لا يسلم له ، فالمسح والغسل من أفعال الوضوء ، وكان المسح بين المغسولين دلالة على ترتيب أفعال الوضوء .

قال ابن مالـــك : ومن الفصـــل بما ليـــس أجنبيـــاً محضاً الفصل بـــ " **وامسحوا برءوسكم** " بين الأيدي والأرجل ؛ لأن المجموع عمل واحد " [(٢)].

٤ – جعلـــه قـــراءة النصب عطفاً على محل " برءوسكم " وهو جائز علـــى قول من قال بزيادة الباء ، وهو أبو علي الفارسي على ما ذكره ابن مـــالك ، أمـــا علـــى رأي من قال إن الباء أصلية ومعناها الإلصاق ، فلا يجـــوز العطف على المحل لأنه محل لا يظهر في الفصيح وقد قال به ابن

---

(١) روح المعاني ٦ / ٧٦ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٤٨ .

هشام نفســـــه " (١).

والحق أنَّ ما أورده ابن مالك من شواهد تثبت أن الجر بالمجاورة في المعطـــوف ينبغي أن يعمل به في الكلام خاصة أن تلك الشواهد من كتاب الله وقـــراءاته ، وقـــد أيـــد وقوعه في الشعر الشيخ محي الدين رحمه الله فقـــال: والجـــر علــــى الجوار واقع في العربية في بابي العطف والنعت ، وزاد قوم في باب التوكيد أيضاً – فأما باب العطف فمنه هذا البيت :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بها وغَيَّرهـــــا ∴ بعْدِي سواقِـــي المُورِ والقَطْرِ (٢)

ومنه قول الآخر :

كم قد تمششت من قَصٍّ وإنْفَحَة ∴ جاءت إليك بذاك الأضؤن السود (٣).

تقول : تمششت العظم إذا مصصت أطرافه ، والقصُّ : عظام الصدر أو رأس الصـــدر ، والإنفحـــة بكســـر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء –

---

(١) المغنـــي ٢ / ٤٧٣ ، وشـــرح التسهيل ٣ / ١٥٣ وراجع المسائل الخلافية في التوابع ٦٦ .

(٢) البيـــت مـــن الكـــامل ، قاله زهير بن أبي سلمى ، وقد ورد في الإنصاف ٢ /٦٠٣ ، والخـــزانة ٩ / ٤٤٣ ، والوافي جمع سافية وتطلق على الريح التـــي تســـفى الـــتراب ويقـــال أيضاً على التراب الذي تسفيه الرياح ، أي تـــذروه ، والمـــور بضـــم المـــيم : التراب والقطر معطوف على سوافي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة .

(٣) البيـــت مـــن البســـيط ، وقـــد ورد في اللسان : ضأن وقصص ، وحاشية الإنصاف ٢ / ٦٠٣ .

كـرش الحمـل أو الجـدي إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، فقول الشـاعر : وإنفحـة لا يجـوز أن يكون معطوفا على قص ؛ لأنه لو كان معطوفـا علـيه لكان قوله " تمششت " عاملا فيه وقد علمت أن التمشش خـاص بمـص العظم والإنفخة ليست عظماً ، فوجب أن يكون " إنفخة " مفعـولا بـه لفعـل محذوف وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم وأكلت إنفحـة ، ويكـون إنفحـة منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة [١]. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

يا صاح ياذا الضامرِ العنس ∴ والرحْل والأقتاب والحلس [٢].

قـال ثعلـب : قـال بعضـهم لسيبويه : كيف تُنشد هذا البيت فرفع "الضـامر" فقلت له : فأيش تصنع بقوله والرحل – بالجر – قال : من ذا أفر وصعد في الدرجة .

قال : الشعر معناه : يا صاحب العنس الضامرِ والرحلِ [٣].

---

(١) الانتصاف من الإنصاف ٢ / ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٢) البيـت من الكامل ، وقد ورد في المقتضب ٤/ ٢٢٣ ، والكتاب ١/ ٣٠٦ وشـرح العمدة ٢/ ٦٤٠ برقم ٣٤١ ، وراجع ص٩٢ من البحث . والضامر مـن ضـمر البعير إذا دق لحمه وهزل ، وصاح مرخم صاحب ، والعنس لـناقة الشـديدة الصـلبة والرحل : ما أعدته للارتحال من متاع وغيره ، والأقـتاب جمع قتب وهو خشب رحل البعير ، والحلس الكساء الذي يحمل على ظهر البعير تحت الرحل .

(٣) مجالس ثعلب ١ / ٢٧٥ .



المبحث الثاني : مجيىء فاعل نعم وبئس ضميراً ظاهراً غير مفرد

نعــم وبــئس فعلان جامدان يستعملان لإنشاء المدح والذم على سبيل المــبالغة ، وهما ملازمان للمضي ، لا يتصلان بضمير ، ولا يلحقهما أيُّ تغيير ، وفاعلهما يأتي على صور ، منها :

١ – أن يكون اسما ظاهراً معرفاً بأل الجنسية ، كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِـرًا نِعْـمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ** ﴾ [١]. فـ " العبد " فاعل ، " **وأل** " فــيه للجــنس والمخصوص بالمدح محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديــره ؛ هو، أي : أيوب عليه السلام . وقوله تعالى : ﴿ **لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ** ﴾ [٢].

٢– يأتــي فــاعل نعــم وبــئس اسماً ظاهراً مضافا إلى المقرون بأل الجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ **وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [٣]. فـــ " دار " فــاعل ، و " **المتقيــن** " مضاف إليه ، والمخصوص بالمدح يحــتمل أن يكــون المذكــور بعدها ، وهو قوله " جنات عدن يدخلونها " ويحتمل أن يكون محذوفاً وتقديره : هي ، أي : الدار الآخرة .

وقوله تعالى : ﴿ **وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ** ﴾ [٤]. والمخصوص بالمدح

---

(١) ص : ٤٤ .
(٢) الحج ١٣ .
(٣) النحل : ٣٠ .
(٤) آل عمران : ١٥١ .

محذوف تقديره : هي ، أي : النار .

٣ – يأتـــي فاعل نعم وبئس ضميراً مستتراً وجوباً مفسراً متلواً بمفرد أو جملـــة ، فالمتلو بالمفرد نحو قوله تعالى : ﴿ **إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ (١). فقـــد قيل في هذه الآية : إنَّ فاعل " نعم " ضمير مستتر ، و"ما" منصـــوبة على التمييز ، والتقدير : نعم الشيء شيئاً إبداؤها ، وإبداؤها هو المخصـــوص بـــالمدح ، وهو مرفوع لأنه مبتدأ وما قبله الخبر ، ثم حذف إبداء وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه فصار الضمير المجرور المتصل منفصـــلاً مرفوعاً بالابتداء لقيامه مقام المبتدأ وذهب بعضهم إلى أن " ما " بمعـــنى الذي " وهي " خبر لمبتدأ محذوف في صلة الذي ويكون التقدير : فـــنعم الـــذي هـــو هـــي، ويكون المخصوص بالمدح محذوفاً ، وهو إبداء الصدقات(٢). والمتلو بالجملة كما في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ** ﴾ (٣).

ففـــاعل " نعـــم " ضمير مستتر و " ما " نكرة منصوبة على التمييز ، أي: نعم الشيء شيئاً يعظكم به ذلك القول (٤).

وقولـــه تعـــالى : ﴿ **بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ** ﴾ (٥). ففاعل " بئس " ضمير مستتر ، و" ما " نكرة منصوبة على التمييز والجملة بعدها صفة ،

---

(١) البقـــرة ٢٧١ .
(٢) البيان للأنباري ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .
(٣) النساء ١٧٨ .
(٤) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١ / ١٨٤ .
(٥) البقـــرة : ٩٠ .

والمصدر المؤول من " أن يكفروا " هو المخصوص بالذم ، والتقدير : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم كفرهم بما أنزل الله .

٤ – يأتي فاعل نعم وبئس ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز كقوله تعالى : ﴿ **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلا** ﴾ [1]. ففاعل بئس ضمير مستتر ، و" بدلا " منصوب على التمييز مفسر لذلك الضمير ، والمخصوص بالذم محذوف ، والتقدير : بئس هو أي : البدل بدلا للظالمين إبليس وذريته [2].

هذا ، ويرى الكسائي أنّ فاعل نعم وبئس قد يأتي ضميراً عائداً على ما تقدم مطابقاً له ، حاكيا ذلك عمن يوثق بعربيته ، فيقولون : الزيدان نعما رجلين ، والزيدون نِعْمُوا رجالاً [3]. وقد عدّ ابن مالك بروز هذا الضمير قليلاً فقال : قد يقوم مقام الفاعل الظاهر مع نعم وبئس " ما " محكوما بتعريفها وتمامها وفاقاً لسيبويه ، وضمير بارز مطابق ما قبله وفاقاً للكسائي [4].

واستدل أيضاً على فعلية نعم وبئس باتصال ضمير الرفع البارز بهما ؛ استناداً إلى ما حكاه الكسائي [5] ، ولا ضمير في هذا ، فالكسائي يقول

---

(١) الكهف : ٥٠ .

(٢) راجع ذلك في : شرح التسهيل ٣ / ١٤ ، والهمع ٣ / ١٩ – ٢١ ، المقرب ١٠١ .

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٨٨ .

(٤) السابق نفسه ٢ / ٧٧٩ .

(٥) السابق ٢ / ٧٨٠ .

بفعلـية " نعـم وبـئس " مع البصريين مستدلاً على ذلك بلحوق الضمير لهما[١].

ومـا قاله ابن مالك في بروز الضمير المطابق ، سبقه إليه ابن يعيش حيـث قـال : وربمـا برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعـال ، قـالوا : نعمـا رجلين ، ونعموا رجالاً ، كما نقول : ضربا . وضربوا ، حكى ذلك الكسائي عن العرب [٢].

ومـا قالـه فـيه نظر ؛ لأنه يقيس الفعل المتصرف " ضرب " على الجامد " نعم وبئس " وهذان الفعلان يختلفان عن بقية الأفعال بأمور منها: اختصاصـهما بفـاعل معيـن ، وحاجتهما إلى مخصوص بالمدح والذم ، ولـزومها إنشـاء المـدح والذم ، وسلبهما الدلالة على الزمان بصيغتهما وعـدم تصـرفهما ، وعدم الإتيان بمصدر منهما ، وامتناع نصب الزمان بهمـا ، فـلا يقال : نعم الرجل أمس ولا غدا . وكذا لفاعلهما لفظ ومعنى مـثل ما ، ومن الموصولتين ، فلفظهما الإفراد والتذكير ومعناهما بحسب ما يطلقان عليه .

ومنع ابن عصفور أن يبرز ضمير نعم وبئس في حالة التثنية والجمع فقال : " وإذا كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حالة تثنية ولا جمع نحو ، قولـك : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزيدون ، لأنهم استغنوا بتثنية التميـيز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من

---

(١) الإنصاف ٢ / ١٠٤ .

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٢٧ .

العـــرب إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة وفـــي مُثل المقرب يقول : وقولي " وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب " حكى ذلك في كتابه الكبير عن ناس من بني أسد فصحاء قال : لقيتهم ببغداد ، قال : منهم أبو محمد وأبو صالح إلا أنه ارتاب فيهم لمخامـــرتهم أهـــل الحاضرة أ.هـ (١). وما جاء في الشعر يؤكد إفراد الفعل وعدم إلحاق الضمير به كما في قول الشاعر :

نعم امرأين حاتم وكعـــــــب ∴ كلاهما غيث وسيف عَضْبٌ (٢).

والســـبب فـــي ذلك أن هذا الضمير يأخذ حكم الضمير المجرور بربّ في كونه مفرداً وكون مفسره تمييز مثل قول الشاعر :

ربه فتيـــةً دعـــوت إلى مـــــا ∴ يورث المجد دائباً فأجابوا (٣).

حيـــث جرّت رُبَّ ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ، فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره .

---

(١) راجع المقرب ومعه مُثل المقرب ١٠٣ .

(٢) مـــن الرجـــز المشـــطور ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد ورد في شرح عمدة الحـــافظ ٧٨٢ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٤ ، المعجم المفصل ١١١٣/٣ ، وشـــرح المقـــرب ٣٤٢ ، ٣٧٥ . وقد اكتفى فيه الشاعر بتثنية التمييز عن تثنية الضمير الفاعل .

(٣) البيـــت مـــن الخفيف لقائل مجهول حث أصحابه على المجد فأجابوه . وقد ورد فـــي : شرح المقرب ٣٧٦، وأوضح المسالك ١٩/٣، والدرر ١٢٨/٤ وشـــرح الأشـــموني ١/ ١٨٧ ، والتصـــريح ٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٧٢ ، والمغني ٤٩١ ، والمعجم المفصل ١/ ٥١ ، والهمع٧/٢.

وقد شذذ السيوطي مجيىء فاعل نعم وبئس ضميراً غير مفرد ، فقال: وشـذ كونه ضميرًا غير مفرد ، أي : مطابقاً للمخصوص ، نحو : أخواك نعمـا رجليـن ، وحكـى الأخفش عن بني أسد : نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالا الزيدون ، ونعمن نساء الهندات ، ثم قال : لا آمن أن يكونا فهما التلقين ، خلافا لقوم من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك [١].

وأيًا ما كان الأمران ما حكاه الكسائي يمكن قبوله على أنه لغة لبعض العـرب نـتوقف عـند الـوارد منها ولا نقيس عليه كما ورد في الفعل المتصرف على لغة أكلوني البراغيث .

ما يلحق بـ " نعم وبئس " .

كـل فعْـل فـي العربية يؤدي معنى خاصاً به ، فالأفعال نجح وأكرم وعظـم ، يدل كل منها على معنى خاص وهو النجاح والكرم والعظمة بيد أنـه يخلو كما هو واضح من معاني المدح أو الذم أو التعجب ، فإذا أردنا لهذا الأفعال أن تؤدي تلك المعاني بنيناها على صيغة فَعُل - بضم العين- أصـلا أو تحويلا وطبقنا عليها بعد تحويلها إلى فَعُل جميع ما يطبق على نعـم وبـئس ، ولذا يجب أن يتوفر في الفعل حتى يدل على المدح أو الذم مع التعجب شرطان :

أولا - أن يكون مستوفياً شروط صياغة التعجب .

ثانـياً : أن يكـون على وزن فَعُـل . ويلاحظ أن كل ثلاثي مضموم

---

(١) الهمـع ٣ / ٢٧ .

العيـــن لا يكون إلا لازماً ، فإذا حولنا فعلا ثلاثياً من صيغته الأصلية إلى صـــيغة فَعُـــل أصـــبح لازما وجامداً لا مضارع له ولا أمر ولا مشتقات أخرى . هذا الفعل الثلاثي أما أن يكون صحيحا أو معتلاً .

فـــإن كـــان صـــحيحاً تضـــم عينه إن كان مفتوحاً ، نحو : عَدَلَ ، أو مكســـورها نحـــو : علم ، فيقال فيهما : عدُلَ الخليفة عمر وعلُم الصحابي ابن عباس .

وإن كـــان مضموم العين أصالة ظل باقياً على حاله تقوم : حَسُن خلق المؤمـــن . وأكـــثر ما يصاغ هذا النوع من المضموم العين أصالة ؛ لأن مضموم العين إنما يصاغ من الغرائز الثابتة .

ويجـــوز تخفـــيف ضم العين بشيئين ، إما بحذف الضمة فتسكن العين نقول: حَسْنَ أدبا محمدٌ ، وقد جاءت القراءة بذلك في قوله تعالى ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَـــةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ (١) ، حيث قرئت : " كَبْرت " بسكون الباء وهـــي لغة تميم (٢). وعزاها سيبويه إلى بكر بن وائل وناس كثير من بني تمـــيم ، فقـــال في باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك " وذلـــك قولهم : في فَخِذ فخْذ .... وفي كرُم الرجل كَرْم ، وفي عَلِمَ علْم وهي لغة بكر بن وائل وناس كثير من بني تميم " (٣).

---

(١) الكهـــف : ٥ .

(٢) البحر ٦ / ٩٧ ، والدر المصون ٧ / ٤٤١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٨ .

وقال ابن جني : وأما حَرْم بفتح الحاء وتسكين الراء فمخفف من حَرِم على لغة بني تميم كبَطْر من بَطِرَ " (١). وأشار ابن مالك إلى لغة التسكين فـــي فَعِــل وفَعُــل بقوله : ولزوم فَعِل أكثر من تعدية .... وتسكين عينه وعين فعُل وشبههما من الأسماء لغة تميمية " (٢).

وتخفـــيف العيـــن المضمومة كذلك ، بنقل الضمة من العين إلى الفاء وسكون العين ، تقول : حُسْنَ أدبا محمدٌ ، وعليه ورد قول الشاعر :

لم يمنع الناس مني ما أردت ولا ∴ أعطيهم ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا (٣).

وقول الآخر :

حُسْنَ فعلا لقاءُ ذي الثروة المـــ ∴ ــلق بالبشر والعطاء الجزيل (٤).

وقال ابن مالك : فلو خلا فَعُل من معنى التعجب جاز تسكين عينه ولم يجز ضم فائه (٥).

---

(١) المحتسب ٢ / ٦٦ .

(٢) تسهيل الفوائد ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٣) البيـــت من البسيط قاله سهم بن حنظلة الغنوي ، والشاهد في قوله حسن ذا أدبـــا ، فهو فعل محول لإرادة المدح والتعجب إلى فعُل بضم العين ويجوز فـــيه نقـــل ضـــمة العيـــن إلى الفاء قبلها ثم تسكين العين ، وقد ورد في : الأصـــمعيات ٥٦ ، خـــزانة الأدب ٩ / ٤٣١ ، واللســـان حسن ، وتذكرة الـــنحاة ٥٩٩ ، والخصائص ٣ / ٤٠ ، والمعجم المفصل ١/ ٣٨ ، وشرح المقرب ٤١١ .

(٤) البيـــت مـــن الخفيف ، وقد ورد في الهمع ٢ / ٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٠٧ ، والدر اللوامع ٢ / ١١٨ .

(٥) شرح العمدة ٢ / ٨٠٨ .

كقول الشاعر :

يا فضلُ يا خيرُ من ترجي نوافله ∴ قد عظُم لي منك في معروفك الأملُ[١].

والفعل المعتل الآخر مثل : رمى وغزا ورضى يقلب آخره واوا عند نقله إلى باب فَعُل فتقول : رمُوَ وغَزُوَ ورَضُوَ خلافا لابن عصفور [٢].

والمعتل العين مثل قال وجاد ، وساء يبقى على حاله وينبغي أن يقدر الضـــم فـــيه . والمضـــعف مثل حبّ لا يفك إدغامه ، بل يقدر فيه الضم أيضـــاً [٣].

هذا وقد اشترط ابن عصفور في هذا النوع من الأفعال وهو المحمول إلى فعُل لإرادة معنى المدح والذم أن يجوز التعجب منه فقال :

" وأمـــا التعجب على طريقة فعُل فلا يجوز أيضاً إلا مما يتعجب منه علـــى طـــريقة " مـــا أفعلـــه " بقياس ، ولا يلتزم في الفاعل الألف واللام فنقول: ضَرُبَ زيد ، وضَرُبَ الرجل ، أي : ما أضربهما ، ويجوز دخول الـــباء الزائدة على الفاعل فيقال : ضرُب بزيد ، إجراءاً له مجرى أضْرِب بزيد " لأنهما في معنى واحد " [٤].

ومعنى ذلك أن هذه الأفعال لابد أن تكون ثلاثية متصرفة تامة مثبتة ،

---

(١) البيـــت مـــن البســـيط ، وقد ورد في شرح عمدة الحافظ ٨٠٨ ، والمعجم المفصل ٢ / ٧٠٦ .

(٢) شرح المقرب ٤١٣ .

(٣) راجع : شرح المقرب ٤١٠ – ٤١٣ .

(٤) المقرب ١١٥ ، ١١٦ .

قابلــة للتفاضــل ، مبنية للفاعل ، ليس الوصف منها على أفعل فعلاء قال ناظــر الجيش : " قيد ابن عصفور الفعل الذي يحول إلى صيغة فعُل بأن يكــون مــن الأفعال التي يجوز التعجب فيها مستنداً في ذلك إلى ما حكاه الأخفــش مــن أن العرب لا تفعل ذلك إلا في الأفعال التي يجوز التعجب فيها بقياس " (١).

ولمــا كــان تحويــل هــذه الأفعال إلى صيغة فعُل قد أعطاها معنين جديديــن – فــوق معناهما اللغوي – وهما المدح في أفعال المدح والذم ثم التعجــب من المعنيين فقد وجدت بينهما علاقة قوية ، فأخذت تلك الأفعال مــن نعم وبئس الاشتراك في الصور التي يأتي عليها فاعلها واكتسبت من أسلوب التعجب أموراً ، منها :

– جواز جر فاعلها بالياء الزائدة حملاً على أفعل به في التعجب الذي يجــر فاعله بالباء ، كقوله تعالى : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ (٢). ومن ذلك مــا حكــاه الكسائي عن العــرب " مررتُ بأبيات جاد بهنَّ أبياتــاً وجُدْنَ أبــياتاً (٣). حيــث زاد الكســائي الباء في الفاعل أولاً وجرّده منها ثانياً ، وأصل جاد بهن أبياتا ، وجدن أبياتاً من جاد الشيء جودة إذا صار جيداً ، وأصــل جــاد : جــود ، فحُــوِّل إلــى فَعُل بضم العين – لقصد المبالغة

---

(١) شــرح التســهيل لناظر الجيش ج١ ، " باب نعم وبئس " ، وشرح المقرب ٤١٦ .

(٢) مريم : ٣٨ .

(٣) شــرح العمــدة ٢ / ٨٠٨ ، والتصــريح ٣ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والهمع ٣ /٣٦ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩ وارتشاف الضرب ٣ / ٢٨ ، ومجلس ثعلب ١/٢٧٣

والتعجـب ، وزيـدت الـباء في الفاعل وعُوّض من ضمير الرفع ضمير الجـر ، فقيل : بهن ، وأبياتا تمييز ، وجدن أبياتاً ، على الأصل من عدم زيـادة الـباء ، فلذلك ثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تمييز ، وفي كل منهما الجمـع بيـن الفاعل والتمييز وقال ثعلب عما حكاه الكسائي : وهذا كثير في كلام العرب لا يقال شاذ [١].

ولـم يرتض ابن عصفور كلام المبرد ، فقال : وزعم المبرد أنه يكون فاعله كـل اسـم بخلاف نعم ، فأجاز ، حُبَّ زيدٌ ، وذلك باطل ، بل العرب إذا صيّرت الفعل على وزن فَعُل وأرادت به معنى المدح أو الذم ، فمنهم من يدخلـه مع ذلك معنى التعجب ومنهم من لا يدخله ذلك ، فمن أدخله معنى التعجـب جـاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لا يدخله معنى التعجب كان حكمـه كحكمهما في جميع ما ذكر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّـهِ أَن تَقُولُـوا مَا لا تَفْعَلُونَ** ﴾ [٢]. وكذلك ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ [٣]. وكذلك ﴿ **سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ** ﴾ [٤]. وأشباه ذلك كثير .

والدليل على أنه يراد به معنى التعجب قوله :

حُبَّ بالزور الذي لا يرى ∴ منه إلا صفحةٌ أو لمامْ [٥].

---

(١) مجالس ثعلب ١ / ٢٧٣ ، وراجع التصريح ٣ / ٤٢٤ .

(٢) الصف : ٣ .

(٣) الكهف : ٥ .

(٤) الأعراف : ١٧٧ .

(٥) البيـت من المديد قاله الطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٩٣ ، وقد ورد=

فـــزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أحبب بالزور ، الذي يراد به معنى التعجب مراعاة للمعنى فافهم " [١] أ.هـ

قـــال ابن هشام : ولك في فاعل فَعُل المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مجـــردًا مـــن أل وأن تجره بالباء " الزائدة تشبيها بفاعل أفعل في التعجب وأن تأتي به ضميراً مطابقاً " وذلك مثل : الزيدان كرما رجلين ، وكرموا رجالاً حملا على : ما أكرمهما رجلين ، وما أكرمهم رجالا [٢].

= فـــي شـــرح الجمـــل ١/ ٦٠٨ ، واللســـان زور ، والهمـــع ٢/ ٧٩ ، والأشموني ٣ / ٣٩ ، والتصريح ٣ / ٤٢٤ .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٨ ، وحاشية التصريح ٣/ ٤٢٤ .

(٢) التصريح ٣ / ٤٢٣ ، ٤٢٥ .

المبحث الثالث : إعمال اسم الفاعل عمل فعلـــه

اســم الفــاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله [1]. والحدوث معــناه التغيير والتجديد لا الثبات والدوام ، ولا يتطرق إلى الأذهان أن هذا يتــناقض مــع ما قرره اللغويون من أن الاسم يدل على الثبوت ، والفعل يفيد التجدد والحدوث ؛ لأنه مقيدٌ بزمن بخلاف الاسم فإنه غير مقيد ولذلك فهو أعم وأشمل وأدوم .

فاســم الفــاعل من حيث دلالته على الثبوت والدوام يقع موقعاً وسطاً بيــن الفعــل والصفة المشبهة ، فهو أدوم من الفعل الذي يدل على الحدث باعتــبار الزمن ، ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة ودوامها ، فإذا قلــت : محمد ناجح ، فإن كلمة ناجح أثبت من الفعل نجح في قولك محمد نجــح أو يــنجح ، بَيْدَ أنَّ ثُبوت النجاح لمحمد ليس كثبوت وصفه بالطول والقصر مثلاً في قولك : محمد طويل أو قصير ؛ لأنه يمكن الانفكاك من النجاح إلى غيره بخلاف الطويل والقصير .

والقــرآن الكريم يكشف قوة العلاقة بين الفعل واسم الفاعل من خلال عطــف أحدهمــا على الآخر ، ويوضح السر في دلالة الفعل على التعبير والتجدد ودلالة اسم الفاعل على الدوام والثبوت ، اقرأ إن شئت قول الحق ســبحانه وتعالى ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ [2].

---

(١) التصريح ٣ / ٢٦٩ .

(٢) الملك ١٩ .

وانظـر كـيف فـرق القـرآن بينهما ، فلم يقل : صافات وقابضات ، أو يصففن ويقبضن ! لأن الأصل في الطيران صف الأجنحة والقبض طارئ فكان الصف بصيغة الاسمية للدلالة على الثبوت ، والقبض بصيغة الفعلية للدلالة على التجدد والحدوث .

يقـول الزمخشري : فإن قلت : لم قيل ويقبضن ولم يقل وقابضات ؟ قلت : لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة ، إذ الطيران في الهواء كالسـباحة فـي الماء ، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها ، وأمّا القـبض فطـارئ على البسط للاستظهار به على التحرك ، فجيء بما هو طـارٍ - غير أصل - بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات ، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح " [1].

واسـم الفاعل لا يخلو من أن يكون مجرداً من أل أو يكون صلةً لها ، فالمجرد لا يعمل النصب في المفعول إلا بشرطين :

الشرط الأول : أن يكـون للحال أو الاستقبال أو للاستمرار المتجدد ، لأنـه يعمـل حملا على المضارع وهو بمعنى الحال أو الاستقبال ، فلهذا ينبغي أن يكون ما حمل عليه كذلك ، فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا وجه لعمله ؛ لزوال شبهه بالمضارع .

وقـد اكـتفى الكسائي – رحمه الله – بالشبه المعنوي بين اسم الفاعل والفعـل ، فأعمل اسم الفاعل المجرد [2]. محتجا بقوله تعالى : ﴿ **وَكَلْبُهُم**

---

(١) الكشاف ٤ / ١٣٨ .

(٢) شـرح العمدة ١ / ٦٧٣ ، وراجع : التصريح ٣ /٢٧١ ، وشرح المفصل=

بَاسِـطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [١]. وتبعه في ذلك هشام بن معاوية الضرير وابن مضاء ، وقد نص على ذلك أبو حيان فقال :

" وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء إلى أنه يعمل ماضياً ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً أمس " [٢].

وخــرّج أبو حيان قراءة قوله تعالى : ﴿ **جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلا** ﴾ [٣]. التــي رويــت عــن أبي عمرو بحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، ونصب الملائكــة [٤]. فقــال : مــن نصب الملائكة فيتخرج على مذهب الكسائي وهشام في جواز إعمال الماضي النصب " [٥].

ومما يؤيد ما ذهب إليه الكسائي ومن معه قول الشاعر :

فريقان منهم جازع بطن نخلــة ∴ وآخر منهم قاطعٌ نجدَ كبكب [٦].

= ٦ / ٧٧ ، وشــرح التســهيل ٣ / ٧٣ ، والكافية الشافية ٢ / ١٠٤٣ ، وشــرح الرضي ٢ / ٢٠٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٩٣ ، والدر المصون ٧ / ٤٦٠ ، ٤٦١ ، والهمع ٣ / ٥٥ .

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ .

٣) فاطــر : ١ .

(٤) البحر ٧ / ٢٩٧ ، والدر المصون ٩ / ٢١٠ .

(٥) البحر ٧ / ٢٩٨ .

(٦) البيــت مــن الطويــل وراجعه في التذييل والتكميل ورقة ٢٠٩ ، ٢١٠ ، نقلاً عن كتاب " هشام بن معاوية الضرير " ٢٥٧ .

فهذا إخبار عما مضى بدليل قوله :

ولله عينا من رأى من تفـــرق ∴ أشتَّ وأنأى من فراق المحصَّب

وقول امرئ القيس :

ومُجْرٍ كغلاّن الأنيعم بالـــغ ∴ ديارَ العدو ذي زهاءٍ وأركانِ [١].

ومن النثر قول العرب : هذا مارّ بزيد أمس فسُوَيِّر فرسخاً [٢].

وقـــد تـــأول المانعون لإعمال اسم الفاعل ماضياً الشواهد السابقة إمَّا على الحكاية ، وإما على إضمار فعل ، فقالوا في الآية : إن المعنى يبسط ذراعـــيه ، بدليل ما قبله وهو " ونقلبهم " بالمضارع ، ولم يقل : وقلبناهم " بالماضي والمضارع يصح وقوعه موقعـــه .

والـــراجح عـــندي ما ذهب إليه الكسائي ومن معه لوجود الدليل على صحة مذهبهم بالسماع من خلال قراءة أبي عمرو لآية فاطر السابقة .

وكذلـــك قـــراءة الكسائي أيضاً لقوله تعالى : ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّـــيْلَ سَـــكَنًا وَالشَّـــمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا** ﴾ [٣]. حيث قرأ هو وعاصم وحمـــزة : وجعـــل الليل سكنا " بغير ألف ، وقرأ الباقون وجاعلِ بالألف وكســـر الليل وحجتهم قوله تعالى : ﴿ **فَالِقُ الإِصْبَاحِ** ﴾ فأجروا " **جـــاعل**

---

(١) البيـــت من الطويل وقد ورد في الديوان ٩٣ ، ومنهج السالك ٣/ ٣٢٥ ، وهشام الضرير ص ٢٥٧ .

(٢) المساعد ٢ / ١٩٧ .

(٣) الأنعـــام ٩٦ .

الليل " على لفظ ما تقدمه إذا أتى في سياقه ، ونصبوا " **والشمس والقمر**" علـــى تأويل وجعل الشمس والقمر حسبانا " قال الزجاج : لأن في جاعل معـــنى جعـــل وبه نصب سكنا ، قال أبو عمرو ، ونصب الشمس والقمر على الإتباع ، لما قلت سكنا " أتبعت النصب النصب [١].

ولـــم يُقـــدرّ الكســـائي أيضاً فعلا ينصب " الشمس " لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي بدليل ما عطف عليه من الأفعال الواردة بعده .

قـــال أبـــو زرعـــة : وحجة من قرأ : ﴿ **وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا** ﴾ هي أن الأفعـــال التـــي عطفت عليه جاءت بلفظ الماضي وهو قوله بعدها " وهو الـــذي جعل لكم النجوم ، وهو الذي أنشأكم ، وهو الذي أنزل " [٢]. فلأن تكـــون معطوفـــة علـــى شـــبهها ويكون ما تقدمها جرى بلفظها أولى [٣]. وصـــرح ابـــن مالك بمذهب الكسائي قائلاً : ولك في نصب المعطوف أن تضـــمر له ناصـــباً ، فإن كان المضاف ماضي المعنى ونصب ما عطف علـــى ما أضيف إليه فلا بد من إضمار فعل إلا على مذهب الكسائي [٤]. وما ذهب إليه الكسائي هو الصحيح ؛ إذ ينبغي أن تخضع القواعد النحوية للقـــراءات القرآنـــية لا العكس . والشواهد الشعرية تقف إلى جانبه وتؤيد مذهبه فضلا عن قول العرب السابق .

---

(١) حجة أبي زرعة ٢٦٢ .
(٢) الأنعام : ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .
(٣) حجة أبي زرعة ٢٦٢ .
(٤) شرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٧٧ .

أمـا التأويل فينبغي التقليل منه والبعد عنه ما أمكن ؛ لأنه يختلف من شـخص إلـى آخر ، وإذا كان هناك طريق للحمل على غير التأويل فهو أولى .

الشـرط الـثاني لإعمـال اسـم الفاعل المجرد من أل : اعتماده على اسـتفهام أو نفـي أو مخـبر عنه أو موصوف أو ذي حال نحو : أمكرمٌ محمـدٌ علـيا ؟ وما مكرم محمد عليا ، ومحمد مكرم أبوه عليا ، ومررت برجل مكرم أبوه عليا ، وجاء زيد راكباً أبوه فرسا .

والاعـتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به ، وذلك نحو قولك مكـرم محمد عليا أم شاتمه ؟ أي : أمكرم بدليل وجود أم المعادلة أما اسم الفـاعل الواقع صلة لأل فإنه يعمل عمل فعله مطلقاً من غير تقييد بزمان أو اعـتماد على شيء مما سبق ذكره في المجرد من أل ، وذلك لأنه مع أل الموصـولة يحـل محل فعله والفعل يعمل في جميع أحواله دون شرط فكذلـك مـا حلّ محله ، تقول : هذا الضارب محمدًا الآن أو غدا أو أمس وحضر المكرم ضيفه الآن أو غدا أو أمس (١).

تثنيـة اسم الفاعل وجمعـه :

مثـنى اسم الفاعل وجمعه كالمفرد في العمل والشروط ، فمن إعماله وهـو جمع مذكر سالم ورد قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ **وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِـيرًا** ﴾ (٢). ومـن إعمالـه وهـو جمع مؤنث سالم قول الحق سبحانه

---

(١) راجع التصريح ٣ / ٢٧٠ . وشرح العمدة ٢ / ٦٧٤ .

(٢) الأحزاب ٣٥ .

وتعالى: ﴿ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ [1].

وإعمالــه وهو جمع تكسير جاء في قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْــرُجُونَ مِــنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [2]. فخشعاً جمع تكسير لخاشــع وقد عمل عمل مفرده فرفع الاسم الظاهر بعده على أنه فاعل له ، ولهــذا قــرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي " خاشعاً أبصارهم يخرجون من الأجــداث " قــال أبــو زرعة : قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي " خاشعاً أبصــارهم " بالألف على التوحيد ، واحتجوا بحرف ابن مسعود : خاشعة أبصــارهم على التوحيد ، والعرب تجتزي في مثل هذا وتختار التوحيد ؛ لأنــه قــد جرى مجرى الفعل إذا كان ما بعده قد ارتفع به نحو : مررت بقوم حسنٍ وجوههم والتقدير : حَسُن وجوههم [3].

قــال القرطبــي : ويجوز في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة التوحــيد نحو خاشعاً أبصارهم ، والتأنيث نحو خاشعة أبصارهم ، ويجوز الجمع نحو خشعا أبصارهم [4]. ونقله عن الزجاج .

ويقول ابن مالك : .... إن كان المرفوع الظاهر جمعا جاز في رافعه الإفــراد والتكســير نحــو : مررت برجل صالح أبناؤه وصلحاء ابناؤه ، وكذلــك الحــال والخير ، فمن الحال قوله تعالى : " خاشعاً أبصارهم ...

---

(١) الزمــر : ٣٨ .

(٢) القمــــر : ٧ .

(٣) حجة القراءات ٦٨٨ ، والقرطبي ١٧/ ١٢٩ ، وشرح العمدة ١/ ٥٤٠.

(٤) القرطبي : السابق نفســه .

وهـــي قـــراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ، وخشعاً أبصارهم ... وهي قـــراءة نـــافع وابن كثير وابن عامر وعاصم [١]. وقال الزجاج في توجيه قـــراءة الباقين " خشعاً أبصارهم " ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعـــة التوحيد نحو : خاشعاً أبصارهم ، والتأنيث لتأنيث الجماعة نحو خاشـــعة أبصارهم ولك الجمع نحو خشعا أبصارهم تقول : مررت بشباب حسن أوجههم وحسان وجوههم وحسنة أوجههم [٢].

ويجـــوز علـــى لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة " أن يجمع الرافع الظاهر جمع مذكر سالما إن كان المرفوع جمع مذكر عاقل ، فيقال مررت برجل صـــالحيـــن بنوه ، وفـــي التثنية علـــى تلك اللغة ، مررت برجل كريمين أبواه [٣].

ومـــا جـــاء علـــى قـــراءة الكسائي من حيث الإفراد هو الأولى لأن الوصـــف يعمل بالحمل على الفعل ، والإفراد في الفعل هو الأصل ، وما ورد خـــلاف ذلك نقف عنده ؛ لأنه لغة لقوم معنيين لا ينبغي أن نتجاوزهم ونقيس على لغتهم . وقد جاء القرآن الكريم بكل لغات العرب .

والله أعلـــم

---

(١) شرح العمدة ١ / ٥٤٠ .
(٢) حجة القراءات ٦٨٨ .
(٣) شرح العمدة ١ / ٥٤١ .

الفصل الرابع : موضوعات صرفية

صرف ما لا ينصرف في النثر

يرى بعض النحاة أن الممنوع من الصرف لا يصرف إلا للضرورة ، وأن الضرورة لا تكون إلا في الشعر ، بينما يرى فريق آخر أن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضاً ؛ لأن لكل منهما وزنا يساوي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك [١].

والواقع اللغوي يثبت أن الممنوع من الصرف جاء مصروفاً في بعض القراءات القرآنية وذلك لمناسبة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة أو المختومة بسجعة أو بفاصلة في آخر الجمل لتتشابه في التنوين دون أن يكون للتنوين داع غير هذا؛ إذ إن التناسب له إيقاع عذب على الأذن وأثر في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارئ.

ومن هذه القراءات قراءة الكسائي لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلا وَأَغْلَالا وَسَعِيرًا** ﴾ [٢]. حيث قرأ " سلاسلا " بالتنوين مراعاة لتنوين " أغلالاً وسعيرا " [٣].

وكذا قوله تعالى : ﴿ **وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ قَوَارِيرَ** ﴾ [٤]. حيث

---

(١) النحو الوافي ٤ / ٢٧١ .

(٢) الإنسان : ٤ .

(٣) راجع : النشر ٣ / ٣٩٤ ، والكشف ٢ / ٣٥٢ ، وحجة القراءات ٧٣٧.

(٤) الإنسان : ١٥ .

قرأوا " قواريرا – قواريراً " بالتنوين [١].

وكذلك قرئت الآية ﴿ **وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا** ﴾ [٢]. بتنوين " **يغوثا ويعوقا** " ، مراعاة لما حولهما من كلمات أخرى منونة ، وتعزي هذه القراءة إلى الأشهب العقيلي والأعمش [٣]. وقيل : إن هذه القراءة جاءت على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب وذلك لغة حكاها الكسائي والأخفش [٤].

وبشيء من التفصيل نقف مع الآيتين – الأولى والثانية – اللتين أوردهما ابن مالك في شرح العمدة حيث قال : ويصرف ما لا ينصرف للتناسب وللضرورة بلا خلاف ، فمن المنصرف للتناسب قراءة نافع ، وأبي بكر والكسائي : " سلاسلاً " و " قواريراً " [٥]. **فنقول وبالله التوفيق** :

إن الأصل في " سلاسلاً ، وقواريراً " أنهما بغير تنوين ؛ لأنهما ممنوعتان من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، لكنهما وردتا منونتين في

---

(١) راجع : حجة القراءات ٧٣٨ .

(٢) نوح : ٢٣ .

(٣) مختصر ابن خالويه ١٦٢ ، والمشكل ٢/ ٤١٢ ، والكشاف ٤/ ١٦٤ ، والبحر ٨ / ٣٤٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١٢ ، والإنصاف ٢/ ٤٩٣ .

(٥) شرح العمدة ٢ / ٨٧٦ .

قراءة سبعة ، ولذا جاءت نظرة أصحاب القراءات والنحويين كالتالي :

أولاً : ذهب فريق إلى أن " سلاسلا " نونت للتناسب مع " أغلالاً " فكما أنها منونة ، فإنها جاءت أيضاً منونة ، وبهذا قال ابن خالويه حيث ذكر أن الحجة لمن قرأ بالتنوين أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي ، وكلمة " سلاسلا " وإن لم تكن رأس آية إلا أنها نونت لتتناسب مع الكلمات المنونة قبلها [1] ، نحو قوله : ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ .

وقال ابن الأنباري : قرئ سلاسلاً بتنوين وغير تنوين ، فمن نونه ؛ لأنه جاور " أغلالاً " [2].

وقال أبو زرعة : وحجة من صرف أمران **أحدهما** : ذكره الفراء فقال : إن العرب تجري – تنون – ما لا يُجري في الشعر ، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم ... **والوجه الثاني**: أنهم اتبعوا مرسوم المصحف في الوصل والوقف ؛ لأنها مكتوبة بالألف ، وإن لم تكن رأس آية فهي تشاكل رؤوس الآي ؛ لأن بعدها : أغلالاً وسعيرا .

وقال في الآية الثانية : قرأ نافع وأبو بكر والكسائي : " **قواريراً . قواريراً** " منونًا كلاهما ، وإذا وقفوا وقفوا عليهما بألف اتباعاً للمصحف ، ولأن الأولى رأس آية ، وكرهوا أن يخالفوا بين لفظين معناهما واحد ، ويذكر ثلاثة أوجه لهذه القراءة فيقول :

---

(١) الحجة ٣٥٨ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٨٠ ، ٤٨١ .

فمـن قـرأ : " **قواريراً . قواريراً** " بإجرائهما كانت له ثلاث حجج ، **إحداهـن** : أن يقول نونت الأولى لأنها رأس آية ، ورؤوس الآيات جاءت بالتنويـن كقولـه : مذكوراً – سميعاً – بصيراً ، فنوَّن الأولى ليوافق بين رؤوس الآيات ، ونون الثاني على الجوار للأول .

والحجة الثانية أن العرب تُجري ما لا يُجري في كثير من كلامها ...

والثالثة : إتبـاع المصـحف وذلـك أنهما جميعا في مصاحف أهل الحجـاز والكوفة بالألف [١]. وإلى هذا التأويل ذهب كثير من النحاة منهم العكبري[٢]. وابن الحاجب [٣]. وابن مالك حيث يقول :

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُـرِفْ ∴ ذو المنع والمصروفُ قد لا ينصرف [٤].

وأكّـد هـذا في التسهيل بقوله : " يصرف ما لا يصرف للتناسب أو للضرورة " [٥].

وتبع ابن مالك الرضي [٦] وابن هشام الذي ذكر أنَّ هناك أربع حالات يجـوز فـيها صرف الممنوع من الصرف ، منها : إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي " **سلاسلاً وقواريراً** " [٧].

---

(١) حجة القراءات ٧٣٨ ، ٧٣٩ بتصرف .

(٢) الإملاء ٢ / ٢٧٥ .

(٣) شرح الكافية ١ / ٣٨ .

(٤) التصريح ٢٧٩/٤ ، وشرح السيوطي على الألفية ٣٠٣ .

(٥) تسهيل الفوائد ٢٢٣ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٣٨ .

(٧) أوضح المسالك ٤ / ١٣٦ .

ومــن الــنحاة المتأخريــن الذيــن أيدوا وجهة النظر هذه الخضري والأشموني [١].

ثانياً : ذهــب الزمخشري إلى أن التنوين – في هذه الآية – بدل من حرف الإطلاق ، وشبه الآية الكريمة بالأبيات التي تنوّن قوافيها ، ويكون تنوينها بدلا من حرف الإطلاق ، كقول الشاعر :

✪ **يا صاح ما هاج الدموع الذرفــن** ✪ [٢].

فقال : " هذه النون بدل من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف " [٣].

والكــلام نفســه عــند ابــن الأنباري فيقول : التنوين فيه على تشبيه الفواصل بالقوافي ؛ لأنهم يلحقون التنوين القوافي [٤].

ويــبدو أن هــذا التأويل لم يقنع به الزمخشري فذكر تأويلا آخر ذهب فــيه إلــى أن القــرّاء نونوا " **سلاسلا** " تأثراً بروايات الأشعار ، ومرنوا لسانهم على صرف غير المنصرف " [٥].

والــراجح أن صــرف " سلاســلا " و " قواريرا " لغة لبعض القبائل

---

(١) حاشية الخضري ٢ / ١٠٩ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٧٥ .
(٢) البحر المحيط ٨ / ٣٩٧ .
(٣) الكشاف ٤ / ١٩٥ .
(٤) البيان ٢ / ٤٨١ .
(٥) الكشاف ٤ / ١٩٥ .

العربيــة كمــا حكى الكسائــي فقــال : إن بعــض العرب يصرفون كل مــا لا ينصرف إلا أفعل منك " [١]. وتبعه أبو زكريا الفراء [٢] ، وأيدهما الأخفــش الذي قال : سمعنا من العرب من يصرف هذا ، ويصرف جميع ما لا ينصرف " ووافقهم على هذا ابن الأنباري [٣].

ويقوى ذلك أمور ، منها :

١ – ثــبوت هذه اللغة كما حكاها الكسائي والفراء عن بعض العرب ، وخاصة أن الكسائي شافه الأعراب وأخذ عنهم ، فلا مجال لإنكار ما أثبته وحكاه .

٢ – أنَّ صــرف " سلاســلا " قراءة ثابتة في مصحف المدينة ومكة والكوفــة والبصرة وفي مصحف أُبَي وعبد الله ، ومن المعلوم أن القرآن نــزل بلغــات العرب ، فلا يستبعد أن تأتي هذه الآية ونظائرها وفقا للغة بعــض القبائل ، ويقول القرطبي : إنها جميعا في مصاحف مكة والمدينة والكوفة بالألف " [٤].

أمّا ما ذكره الزمخشري بأن القُرّاء تأثروا بالروايات الشعرية ومرنوا ألســنتهم على صرف ما لا ينصرف فهذا كلام مغلوط رده عليه صاحب

---

(١) الكشف ٢ / ٣٥٢ والمشكل ٢ / ٧٨٣ .

(٢) القرطبي ١٩ / ١٢٣ .

(٣) حاشــية الصــبان ٣ / ٢٧٥ ، والقرطبــي ١٩ / ١٢٣ ، ومفاتيح الغيب ٣/ ٢٤٠ .

(٤) القرطبي ١٩ / ١٢٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٤ .

الانتصاف فقال :

" إن معتقده أن القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وأنها موكلة إلى اجتهاد القرّاء واختيارهم بمقتضى نظرهم ... فجعل ها هنا تنوين " سلاسلا " من قبيل الغلط الذي يسبق إليه اللسان في غير موضعه لتمرنه عليه في موضعه ، والحق أن جميع الوجوه المستفيضة منقولة تواترا عنه – صلى الله عليه وسلم – [١].

وكذا ما ذهب إليه الزمخشري من جعل التنوين بدلاً من حرف الإطلاق مشبها الآية بالقوافي الشعرية ، فهذا رأي لا يوافق مُنْصِفٌ عليه؛ إذ هو يقيس القرآن على الشعر والفرق بينهما كبير والبون شاسع فلا تشابه ولا تماثل بينهما . ومع ذلك لا أستبعد أنّ " سلاسلا " صرفت للتناسب . **والله أعلم**



---

(١) الانتصاف من الكشاف ٤ / ١٩٥ .

الخاتمـــة

بعــد هذه الرحلة مع آراء الفراء وشيخه الكسائي نستطيع أن نجمل ما توصل إليه البحث في النتائج التالية :

– أن الفراء اعتمد في منهجه النحوي على الرواية عن العرب وأفسح المجــال للقــياس ، وخالف البصريين كثيراً ، بينما اختط أستاذه الكسائي لنفســه منهجا وسطاً جمع فيه بين النقل والعقل ، وتوسع في القياس ، ولم يقــف عند المستعمل الشائع بل جاوز ذلك ، وكان الدافع إلى ذلك حرصه علــى إحياء اللغات الشاذة والقراءات المتفردة خوفاً من ضياعها واندثارها وقــد أطلــق حرية الاستشهاد بجميع لغات العرب وأشعارهم فنبسط النحو ومــدّه حــتى شــمل الشــاذ والنادر من تلك اللغات مما لم يكن يحفل به البصــريون ولا يلقون له بالاً فتركوا بذلك كثيرا من شواذ اللغات ونادرها ووجد فيها الكسائي مادة غزيرة وأرضا خصبة تمده بما يريد من القواعد.

– نحــو الفراء يختلف عن نحو شيخه الكسائي ، إذ يسير الشيخ على مــنهج المحدثين والقرّاء المعتمد على النقل والرواية . أما التلميذ فكان من المتكلمين ومال في كلامه إلى الفلاسفة أثناء تعليله للقضايا النحوية .

– مــال الفراء إلى السهولة في اختياره فذهب إلى أن عامل الرفع في المضــارع هــو الــتجرد مــن الناصب والجازم وهو ما شاع على ألسنة المعربين .

– ألحــق الفراء الترجي بالتمني في نصب المضارع بعد فاء السببية اعتماداً على قراءة حفص بنصب " **فأطلع** " من قوله تعالى : ﴿ **لَّعَلِّي أَبْلُغُ**

الأَسْـبَابَ ۞ أَسْـبَابَ السَّـمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (١). وهذا ما جعل ابن مالك يضيف إلى الأجوبة الثمانية النصب في جواب الترجي اقتداءً بالفراء الذي خـالف البصـريين فـي ذلك ؛ لأنهم يمنعون النصب بعد الفاء في جواب الترجـي ، إذ هـو عندهم في حكمهم الواجب ورجح أبو حيان (٢). مذهب الفراء ، وإن كان عزاه إلى الكوفيين عامة مثلما فعل غيره من النحويين .

– جواز نعت الأعم بالأخص في نحو قولنا: " مررت بالرجل أخيك ؛ بناءً على تجويز الفراء لذلك ، والشواهد تؤيده والأدلة تعضده .

– لـم يقـل الفراء باسمية نعم وبئس كما نسب إليه بعض النحاة ، بل ذهـب إلى فعليتهما ، وقد ذكر هذا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **بِئْسَمَا اشْـتَرَوْاْ بِـهِ أَنفُسَهُمْ** ﴾ (٣). وغيره ، ولذا ينبغي أن تحرر آراء الفراء المبـثوثة فـي كتـب النحوييـن من معانيه الذي يعد سجلاً حافلاً لآراء الكوفيين ؛ لأن ما نسب إليه تعوزه الدقة ويحتاج إلى الدليل .

– حكـى الفـراء التعريف والتنكير في أجمع وجمعاء ، فأجاز فيهما الـرفع علـى التوكيد والنصب على الحالية مخالفا بذلك سيبويه الذي يرى أنهمـا مـن المعـارف . ولا مانع من النصب فيهما على الحالية إذا كان المعـنى يحـتاج إلـى ذلك كأن يراد بأجمع مثلا معنى الاجتماع ، وهذا

---

(١) غافر ٣٦ – ٣٧ .
(٢) الارتشاف ٤ / ١٦٧٣ .
(٣) البقـــرة ٩٠ .

ماأشار إليه ابن يعيش [١].

جـــواز استعمال " **أو** " بمعنى بل أو الواو بيد أن الفراء لم يجعل هذا علـــى إطلاقه بل وضع شرطا لمجيىء " أو " بمعنى الواو وهو كونها في الأمـــر المفوّض كقولك : إن شئت فخذ درهما أو درهمين [٢] ، وهو بذلك لا يخـــالف البصريين ، فهذا سيبويه يذهب إلى أن أو تأتي بمعنى الواو [٣] وقـــد أيد ابن مالك مذهب الفراء بحديث : " اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صـــديق أو شـــهيد " وهذا دأب ابن مالك الذي صبغ نحوه صبغة كوفية ودافـــع كثـــيراً عن آرائهم فأحيا بذلك نحوهم ، وأماط اللثام عن كثير من قضـــاياهم ، ومـــع ذلـــك كانت له استدراكات على النحاة عامة البصريين والكوفيين فأيد وضعف واختار ورجح .

– جـــواز إلحـــاق ألف الندبة بآخر المنادي غير المتغاث أو المندوب اســـتناداً إلـــى ما حكاه الفراء خلافا لسيبويه الذي منع ذلك قال ابن مالك : ولـــم يجز سيبويه وصل هذه الألف بآخر منادي غير مستغاث ولا مندوب، وأجاز ذلك غيره وهو الصحيح [٤].

– إجازة التعجب من الفعل الثلاثي الذي على وزن أفعل ومؤنثه على فعـــلاء بشرط أن يكون معناه قابلاً للتفاوت ، ولهذا أجاز الفراء أن تقول :

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٤١ .
(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٦٢ .
(٣) الكتاب ٣ / ١٨٤ .
(٤) شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٩١ .

فـــلان أعمى من فلان ، وعلل ذلك قائلا : وإنما جاز في العمى ؛ لأنه لم يــرد به عمى العين ، إنما أراد – والله أعلم – عمى القلب ، فيقال : فلان أعمى من فلان في القلب ، ولا تقل : هو أعمى منه في العين [١].

– جواز أن تقوم " **ما** " في أسلوب " **نعم وبئس** " مقام الفاعل الظاهر علـــى أنهـــا نكرة مختصة وفاقاً للفراء والأخفش . وقد عزا ابن مالك إلى الفـــراء جواز مجيىء " **ما** " فاعلة موصولة وبالرجوع إلى معاني الفراء تبيـــن أنه لا يوافق على ذلك معللاً بأن اسم الموصول من الأسماء المؤقتة ولهـــذا لم يرتض تقديرها بالذي في قوله تعالى : ﴿ **لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ** ﴾ [٢].

والفـــراء بذلـــك يخالف أستاذه الكسائي ويؤكد هذا ثعلب فيقول : وقال أبـــو العباس في قوله تعالى : ﴿ **لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ** ﴾ قال: قال الكســـائي : بـــئس الذي قدمت لهم السخط وكأنه : بئس الشيء قدمت لهم أنفســـهم ولـــيس بشـــيء . قال الفراء : " **بئس ما** " يُرفع " **ما** " ببئس ولا يجوز بئس الذي قام زيد [٣].

– دقـــة الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به ، فاسم الفاعل يأخذ مكانـــا وســـطاً بين الفعل الذي يدل على التجدد والحدوث والصفة المشبهة التي تدل على الدوام والثبوت ، فاسم الفاعل أدوم من الفعل ولكنه لايرقى

---

(١) معاني الفراء ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٢) المائدة ٨٠ ، وراجع معاني القرآن ١ / ٥٦ ، ٥٧ .
(٣) مجالس ثعلب ١ / ٦٢ .

إلـــى دوام الصـــفة المشـــبهة فـــ ناجح مثلاً في قولنا : محمد ناجح أثبت وأدوم من الفعل نجح بيد أن دوامه وثبوته ليس كدوام وثبوت الوصف في نحو محمد طويل .

وهـــناك صـــفات مشـــبهة يمكن أن تتغير وتتجدد نحو عطشان مثلاً ، ويـــبقى الخلاف بينها وبين اسم الفاعل في أنها لا تطلق إلا إذا اتصف بها صـــاحبها بخـــلاف اسم الفاعل فلا تقول : هو عطشان غداً أو أمس على الصفة المشبهة ، قال اللحياني : فلان غضبان إذا أردت الحال [١].

– جـــواز دخول " **يا** " على الفعل وجعلها للتنبيه ، ولا مانع حينئذ من اجـــتماعها مـــع حرف تنبيه آخر لاختلاف الحرفين أو جعل " **يا** " للنداء والمـــنادي محذوف ، أو التفصيل في ذلك بأنه إذا ولى أداة النداء دعاء أو أمر فهي للنداء ، وإلا فهي حرف تنبيه وهو الراجح والمختار .

– جـــواز الأوجه الثلاثة – الرفع والنصب والجزم – في العطف على جـــواب الشـــرط وترجيح أحد هذه الوجوه على الآخر يرجع إلى غرض المتكلم .

– أجـــاز الكســـائي إعمال إنَّ المقرونة بـــ " ما " في نحو : إنما زيداً قـــائم ، وهذا مبني على مذهب الكوفيين الذي تسامح وتساهل في كثير من القواعـــد ، وفـــي هـــذا اضطراب في اللغة وخلط في القواعد وخاصة أن الكســـائي نفسه يمنع عمل إنَّ إذا فصل بينها وبين اسمها بالجار والمجرور وتـــبعه الفراء في ذلك ، فقد حكيا : إنَّ فيك زيدٌ راغب وقالا : بطلت إنَّ

(١) اللسان : غضب .

لمَّا تباعدت (١). مع أن العرب توسعوا في الجار والمجرور وتسامحوا في الفصـــل بهمـــا وكان عليهما أن يمنعا عمل إنَّ إذا كفت بـــ " **ما** " لأنه إذا كان العمل ممنوعاً مع الفصل بالجار والمجرور فهو مع الكف أولى .

– اهـــتمام الكســـائي بالقـــراءات اهتماماً شديداً حرصاً على المحافظة علـــيها وخوفـــا من اندثارها وموتها لو تركت ، ومن أجل هذا كان يضع القـــاعدة بـــناءً على القراءة ومن ذلك جواز إضافة المئة إلى الجمع وغير ذلك .

– توســـع الكســـائي فـــي القـــياس فأجـــاز تقديم التمييز على عامله المتصـــرف نحـــو : نفســـا طاب زيد ، واختاره ابن مالك وقال : وبقولهم أقول ومع ذلك لم يجزه سيبويه والجمهور (٢).

– جـــواز الفصـــل بيـــن المتضـــايفين في النثر استناداً إلى القراءات القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب كما حكى الكسائي وغيره .

– انفـــراد الـــواو – مـــن بين حروف العطف – بجواز العطف على الجـــوار ولعـــل ابـــن مالك هو أول من أشار إلى ذلك اعتماداً على قراءة الكسائي وغيره .

– جـــواز زيـــادة الباء في فاعل الفعل المحول إلى صيغة فَعُل لإدارة المـــدح أو الـــذم قياساً على فاعل كفى وأفعل به في التعجب ، وهذا توسع في القياس .

---

(١) مجالس ثعلب ١ / ٦٥ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١ والكتاب ١/ ٢٠٤ ، ٢٠٥

- جــواز إعمــال اســم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي اعتماداً على قــراءة الكسائى الذي اكتفى بالشبه المعنوي بين اسم الفاعل والفعل وتبعه فــي ذلــك هشام بن معاوية الضرير وابن مضاء ، وما ذهبوا إليه تدعمه الشــواهد وتعضده الأدلة ، أما التأويل فينبغي البعد عنه ما وجدت مندوحة لذلك .

وبعـــد

فهــذه بعــض النــتائج التى ظهرت من خلال هذا البحث ، فإن كنت وفقــت فــى إخراجها وعرضها فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء وإن كانت الأخــرى فحســبي أننــي اجتهدت وبذلت ما في وسعى ، وللمجتهد أجره أخطــأ أو أصــاب ، والله من وراء القصد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

إبراهيـم حامـد الاسنـاوى

كلية اللغة العربية – بالمنصورة

فهرس الآيات القرآنية

الحج	١٣	٢٢٧
الزمر	٦٤	٥٥
	٦٧	٩٤
غافر	٧	١٨٦
	٣٦	١٥
	٣٧	٦٦
	٤٨	٩١
الشورى	٣٢	٨٣
الزخرف	٧٧	١٧٠
محمد	٣٨	١٧٤
الحجرات	١١	١٤٣
ق	٤١	٢٠٠
القمر	٧	٢٤٥
الرحمن	٣٥	٢١٧
الواقعة	١٨	٢٢٠
	١٩	٢٢٠
	٢٢	٢١٧
	٧٦	٢١٢

	٣٨	٢٤٥
المجادلة	٤	٢٨٣
الحشر	٩	٢١٦
الصف	٣	٨٨
	٩	
المنافقون	١٠	٦٥
الملك	١٩	٢٣٩
الحاقة	٢٥	٢٠٠
	٢٦	٢٠٠
نوح	٢٣	٢٤٨
	٢٨	٢١٦
الجن	٢٨	٢٨٦
المدثر	٦	٥٥
الإنسان	٤	٢٤٧
	٢٤	١٠٥
الشمس	١٣	٢١٧
الزلزلة	٧	١٨٥
	٨	١٨٥

✪✪✪✪✪✪



– فهرس الأحاديث النبوية



- الأبيات الشعرية



أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي المتوفي ٧٤٥هـ تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف - عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني المتوفي سنة ٧٤٣هـ تحقيق الدكتور / عبد المجيد دياب ط أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري المتوفي سنة ٦١٦هـ دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزّوز ، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - عالم الكتب للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي المتوفي سنة ٦٢٤هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار الفكر العربي - القاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري المتوفي سنة ٥٧٧هـ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل .
- الأضداد لابن الأنباري محمد بن القاسم المتوفي سنة ٣٢٧هـ

تحقـيق محمـد أبـو الفضل إبراهيم ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .

- أوضـح المسالك لابن هشام المتوفي سنة ٧٦١هـ ومعه كتاب عُدَّة السـالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد ، ط سادسة ١٣٩٤هـ –٠ ١٩٧٤م – دار الفكر .
- ألفـية بـن مالك في النحو والصرف وبهامشها تدقيق العلماء ابن عقـيل والمكودي ، والسجاعي ، والأشموني ، جمع الحاج موسى الداغستاني – مكتبة الآداب – القاهـرة .
- بغـية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي المتوفي ٩١١هـ تحقـيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي – القاهرة ١٩٣١م .
- الـتخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش المتوفي ١٤٨هـ . د/ سـمير عبد الجواد ، ط الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م – مطبعة الحسين الإسلامية .
- الـدر المصـون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي المتوفي ٧٥٦هـ تحقـيق د/ أحمد الخراط ، ط الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م – دار القلـم – دمشـق .
- التذيـيل والتكمـيل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق د.

حسـن هـنداوي ، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م - دار القلم - دمشق .

- التصـريح بمضـمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ دراسـة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - الزهراء للإعلام العربي .
- تفسـير القرطبـي (الجـامع لأحكام القرآن) ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م .
- تقريـب التهذيـب لأبي حجر العسقلاني ، تح / عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط الثانية ١٩٧٥ - بيروت .
- تهذيـب اللغـة للأزهـري تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤م - ١٩٦٧م .
- توضـيـح المقاصد والمسالـك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت٧٤٩هـ - ١٩٧٦م - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .
- حاشـية الدسـوقي علـى مغنـي اللبيب لابن هشام ، ط المشهد الحسيني - القاهرة .
- حاشـية الصـبان علـى شرح الأشموني ، ط / عيسي الحلبي - القاهرة .
- حاشية عبادة على شذور الذهب ، ط / عيسي الحلبي - القاهرة .
- حجـة القـراءات لأبي زرعة حققه / سعيد الأفغاني ، ط الرابعة

١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – مؤسسة الرسالة – بيروت .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط الرابعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الخصائص لابن جني ٣٩٢هـ تحقيق / عبد الحميد هنداوي ، ط الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء – المختار أحمد ديرة . ط الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م – دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – دمشق .
- سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط الأولى ١٩٨٥م – بيروت – لبنان .
- شرح التسهيل لابن مالك المتوفي ٦٧٢هـ تحقيق د/ عبد الرحمن على السيد ، ود . محمد بدوي المختون . ط الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م دار هجر للطباعة والنشر .
- شرح الجمل لابن عصفور – تحقيق صاحب أبو جناح – لجنة إحياء التراث بالجمهورية العراقية .
- شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ، ط الثانية ١٩٩٦م .

- شـــرح شـــذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ط دار الفكر .
- شـــرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان الدوري مطـبعة العاني – بغداد ١٣٩٧هـ – ١٩٩٧م الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي .
- شـــرح الكافــية الشافية لابن مالك – تحقيق عبد المنعم هريدي – مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- شـــرح المفصـــل لابـــن يعيش المتوفي ٦٤٣هـ ، مكتبة المتنبي – القاهرة .
- شـــرح المقـــرب لابـــن عصفور المتوفي ٦٦٩هـ ، د/ على محمد فاخـــر ، ط الأولـــى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م دار الطباعة المحمدية القاهرة .
- شـــفاء العلـــيل فـــي إيضاح التسهيل للسلسيلي ت ٧٧٠هـ تحقيق : الشريف البركاتي – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .
- صـــحيح الـــبخاري – ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي ، وتقديم أحمد شاكر – مكتبة الثقافة الدينية .
- طـــبقات المفســـرين للـــداودي تحقيق على عمر – ط ١٩٧٢م – القاهرة .
- ظاهـــرة الـــتأويل في إعراب القرآن الكريم ، د/ محمد عبد القادر

هــنداوي ، ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة .

- غايــة الــنهاية فــي طــبقات القــراء لابن الجزري ، تحقيق / برجشتراسر وبرتسل – القاهرة ١٩٣٢ – ١٩٣٥م .
- الفهرست لابن النديم – القاهرة ١٣٤٨هـ .
- الكــتاب لسيبويه – ط بولاق ، وتحقيق وشرح عبد السلام هارون ط الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م مكتبة الخانجي القاهرة .
- الكافــية فــي النحو ومعه شرح الرضي – ط الثالثة – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- الكوفــيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر د/ عبد الفتاح حموز – دار عمار – الأردن ط أولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م
- الكشاف للزمخشري ط دار المعرفة .
- لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها – محمد الأنطاكي– دار الشرق العربي – بيروت ط الثالثة .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة.
- مدرســة الكوفــة ومــنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د/ مهدي المخزومي – مطبعة عيسي الحلبي بالقاهـــرة .

- المدارس النحوية د. شوقي ضيف ، ط الرابعة – دار المعارف .
- المذكـــر والمؤنث لأبي زكريا الفرّاء المتوفي ٢٠٧ﻫ حققه وقدم له وعلقه عليه د. رمضان عبد التواب – مكتبة دار التراث بالقاهرة
- مراتـــب النحوييـــن لأبـــي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٥م .
- المرجع في اللغة العربية – على رضا – ط دار الفكر .
- المعجـــم المفصــــل فـــي شواهد النحو الشعرية – إعداد إميل بديع يعقـــوب . ط الأولى ١٤١٣ﻫ – ١٩٩٢م . دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .
- معجـــم المؤلفيـــن تألـــيف عمر رضا كحالة – دار إحياء التراث الإسلامي – بيروت .
- المقـــرب ومعــــه مـــثل المقـــرب لابن عصفور تحقيق عادل عبد الموجـــود وعلـــى معـــوض – منشورات بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤١٨ﻫ – ١٩٩٨م .
- معانـــي القـــرآن للفـــراء – تحقيق الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعلى النجدي ناصف – دار السرور .
- المقتضـــب للمـــبرد تحقـــيق محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٣٩٩ – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- معاني الأبنية في العربية د/ فاضل صالح السامرائي ، ط الأولى

١٤٠١هـ – ١٩٨١م ، نشر جامعة بغداد .

- مغنـــي اللبيـــب عـــن كتـــب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق مازن المـــبارك وزميليه (ط ١-٦) ١٩٦٤م – ١٩٨٥م – بيروت دار الفكر .
- المســـائل الخلافـــية فـــي الـــتوابع بين ابن مالك والنحاة للمرحوم الدكتور/ المهدي إبراهيم عبد العال ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- النحو الوافي . أ/ عباس حسن ، ط دار المعارف ، القاهرة .
- نحـــو القـــرّاء الكوفيين – خديجة مفتي – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ط الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
- الـــنحو القرآني قواعد وشواهد . د/ جميل ظفر . ط ثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م – مكة المكرمة .
- نـــزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٧م .
- نشـــأة الـــنحو للشـــيخ المرحوم الطنطاوي ، تعليق د/ عبد العظيم الشـــناوي ، ومحمـــد عبد الرحمن الكردي ، ط الثانية مع التعليق ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
- هشـــام بن معاوية العزيز – حياته ، وآثاره – ومنهجه – د. تركي العتيبي ، ط الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م – السعودية .
- همـــع الهوامـــع في شرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق أحمد

شـــمس الدين ، منشورات محمد على بيضون ، ط الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

- وفــيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٤٨م .

فهرس الموضوعـــات

